

دراسات اشتراكية

- الدور السياسي للطبقة العاملة
- السياسات الدولية والمعايير الأخلاقية
- الثقافة والصراع الطبقي
- ندوة علمية عن:

مشاكل المدن

السنة السادسة



أغسطس ١٩٧٧



« تضامن الشعوب من اجل حماية سلام العالم »



دراسات اشرالية

مجلة شهرية • تصدر عن دار الهلال • الستة السادسة ٨٠ • أغسطس ١٩٧٧

- الدراسة الاولى :
التحالفات السياسية في النضال ٢
- الدراسة الثانية :
التضامن هو ضمان الانتصارات ١٣
- الدراسة الثالثة :
من أجل السلام وسعادة البشرية ٢٢
- شيلي :
الدور السياسي للطبقة العاملة ٣٦
- تحقيقات :
ماذا عن حقوق الانسان ؟ ٤٩
- في الثقافة والفن :
قامم أمين وتحرير المرأة ٦٦
الثقافة والصراع الطبقي ٧٨
- دراسة نظرية :
السياسة الدولية والمعايير الاخلاقية ٨٦
- ندوة عالمية :
مشاكل المدن ٩٣
- احداث الشهر :
فن الاقتناع ١١٤
- من عواصم العالم :
منظمة العمل الدولية وروح العصر ١١٨

التحالفات السياسية في النضال ضد الإمبريالية

بقلم: دون ديماسيرى سوباسينج

اعتبر الشيوعيون على الدوام التحالف بين البروليتاريا وبين كافة الجماهير الكادحة والمستغلة ، وفي المحل الأول الفلاحين ، كشرط جوهري لنجاح النضال الثوري . واستراتيجية التحالفات الطبقية والسياسية ، التي وضعت مبادئها كلاسيكيات الماركسية اللينينية ، تحتفظ بأهميتها في ثورات التحرر الوطني المعاصرة ضد الإمبريالية . وكما نعرف فإن القوى الدافعة في هذه الثورات مهياة بتركيب للطبقات والفئات البروليتارية الحضرية والريفية ، والجماهير شبه البروليتارية ، والفلاحين ، والفئات الوسطى ، بما فيها المثقفين ، والبرجوازية الوطنية لدرجة كبيرة ، رغم أنها تختلف في علاقاتها ببعضها البعض ودورها تبعاً للتباين الكبير في الظروف التاريخية والاقتصادية المتميزة وغيرها في البلدان المختلفة .

وهذه العوامل ، وبخاصة دور البرجوازية الوطنية ، تختلف كذلك طبقا للمرحلة التى وصلت اليها ثورات التحرر الوطنى . ومع ذلك ، فان درجة تماسك ووحدة عمل تلك القوى التى توصل اليها ممثلو تنظيماتها السياسية تحدد لدرجة كبيرة دون شك قوة حركة التحرر الوطنى بشكل عام ، وعمقها الاجتماعى وبالتالي نتائجها وآفاقها .

وفى مرحلة الاستقلال السياسى لم يكن من الصعوبة بمكان تشكيل مثل هذه الوحدة فى عديد من بلدان آسيا وأفريقيا ، أولا ، نظرا لطبيعة الهدف ، لان المجتمع كان اقل تباينا فيما يتعلق بالطبقات عما هى عليه اليوم ، رغم ان ذلك لم يستبعد فى كثير من الحالات الاختلافات الخطيرة فى الرأى حول أشكال وآفاق النضال والقيادة . وفى مرحلة التحرر الاقتصادى ادى تفسير الهدف الى اختلاف فى فهم القوى الاجتماعية المختلفة لهذا الهدف ، وتطلب أساليب جديدة لبلوغه . وصاحب ذلك تباين طبقي متزايد ، كما زادت أهمية العوامل السياسية والايديولوجية للثورة . وكل ذلك عقد مشكلة صهر الوحدة المعادية للامبريالية للقوى الوطنية القومية .

والكفاح من اجل الاستقلال الاقتصادى والتقدم الاجتماعى وضد الامبريالية والرجعية له جوانبه الدولية والداخلية كذلك . واحد المهام الرئيسية للحزب الشيوعية فى الدول الفتية هى اتباع سياسة سليمة ودعوية ومرونة وفعالة للتحالفات الطبقية والسياسية فى هذا النضال وسوف ندرس فى هذا المقال بعض عناصر هذه المجموعة من القضايا فى ضوء خبرة بلدان عديدة ، وفى مقدمتها سرى لانكا .

ولابد من الاشارة أولا الى ان الطبقة المتميزة للبنية الطبقية للمجتمع فى البلدان الافرو آسيوية ، وبخاصة سيادة الفلاحين والفئات الاخرى من صغار الملاك تحدد كذلك التنظيم السياسى للمجتمع . وحتى فى بلدان مثل الهند وسرى لانكا وغيرها ، حيث كانت عملية تشكيل البرجوازية الوطنية والطبقة العاملة فى ظل النظام الاستعمارى متقدمة لدرجة بعيدة نسبيا بالفعل ، كانت البرجوازية الوطنية فى وضع يسمح لها بالسيطرة على الاتجاه السياسى والايديولوجى لهذه العملية وما يترتب على ذلك من تأثير على كل الحياة السياسية . وفى الحقيقة ، فان اقساما عريضة من السكان الذين يعملون فى مؤسسات خاصة صغيرة كانوا وما زالوا يمثلون تربة اجتماعية خصبة للتأثير البرجوازى اكثر منها للتأثير البروليتارى . وفى بعض البلدان تشكل حتى البروليتاريا ، التى لم تنفصل بعد عن منصر المالك الصغير . ولم تتخل بعد عن كل القوالب والافكار المرتبطة بها ، لدرجة ما ، جزءا من هذه التربة الاجتماعية السريعة الاستجابة للتأثيرات البرجوازية .

وهذه ، فى رأينا ، هى الاسباب الموضوعية الرئيسية للهوة التى كثيرا

ما نلاحظها بين التأثير السياسي للطبقة العاملة ونموها العديدي . ان مستوى الوعي الطبقي والسياسي العالي بدرجة غير كافية بين البروليتاريا ما زال عاملا يمكن أن تكون له على الأقل نتيجتان . أولا ، انه يسمح للبرجوازية الوطنية أو للفئات الوسطى بأن تلعب الدور السائد في حركة التحرر الوطني ليس فقط في مرحلتها الاولى ، وانما غالباً في الطور الاولى من المرحلة الثانية كذلك . وقد قدم لنا تاريخ النضال المعادي للاستعمار والمعادي للامبريالية امثلة مشيرة على العكس من ذلك (فيتنام ، لاوس) ذات مغزى استثنائي ، بيد ان الظروف السياسية والتاريخية لتطور الثورة في هذه البلدان تتطلب تحليلا خاصا . وثانيا ، ان هذا العامل يحد من تقوية الدور السياسي للأحزاب الشيوعية في ثورات التحرر الوطني وفي الحياة الاجتماعية للبلدان المتحررة حديثا .

وكما نعرف ، فان نطاق التحالف المعادي للامبريالية للطبقات والفئات المختلفة في المجتمع يكون اعرض ما يمكن في فترة النضال من أجل التحرر السياسي . وهذا النطاق مقدر له أن يضيق في المرحلة التالية ، عندما يصبح العامل الذي وحد القوى الطبقيّة المختلفة معا في عداد الماضي ، وتبرز مهام التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بشكل متزايد الى المقدمة .

وفي بعض البلدان ، وبخاصة الدول الكبيرة في آسيا (الهند ، مثلا) اتخذت البرجوازية الوطنية مواقف مختلفة بعد كسب الاستقلال السياسي . ومن الطبيعي أن يعتبر القسم الأكبر من البرجوازية الوطنية ، باعتبارهم انصار للتطوير الرأسمالي ، انه من الممكن خلق اقتصاد وطني قائم على المؤسسة الخاصة ومؤسسات رأسمالية الدولة . واليوم ، اذ حققت البرجوازية الهندية تقدما هاما في تطوير القوى المنتجة ، وبخاصة الصناعة ، ودافعت عن المصالح القومية في مجال العلاقات الاقتصادية الخارجية ، واتبعت سياسة عدم الانحياز ، فقد حافظت عمليا على موقعها القيادي في الحياة القومية رغم أن سياستها تعتبر معتدلة بشكل عام بمقياس المضمون المعادي للامبريالية .

ونجد في بلدان مثل سرى لانكا ، مثلا ، موقفا وسطا بين الموقفين السابقين ، حيث تعتبر مواقف ومطامح البرجوازية الوطنية ، وبخاصة فئاتها العليا ، اقرب بشكل عام للمجموعة الاولى نظرا لظروف معينة خاصة قائمة في اقتصادها . ومع ذلك ، فان السمات العامة للابنية الاجتماعية للدول الفتية في آسيا وأفريقيا ، بالإضافة الى بعض الخصائص المحلية التي تبرزها ، وخبرة البرجوازية في المناورة السياسية والدبلوماسية الاجتماعية قد ساعد هذه الطبقة على أن تكسب الى جانبها اقساما واسعة من الفئات الوسطى ، وأن تبني أحزابا جماهيرية قوية .

وهكذا فإن انتقال حركة التحرر الوطني للمرحلة الثانية لا يصاحبه على الدوام تضيق الإطار الاجتماعي للتحالف المعادي للامبريالية (من خلال خسارة البرجوازية الوطنية) ، رغم أن ذلك يحدث في حالات عديدة . وربما يقال أنه حيشما لا تحتل البرجوازية الوطنية موقعا قياديا في الجبهة المعادية للامبريالية فإنها تكون في جوهرها أكثر تماسكا وذات عزم . بيد أن ظروف وفعالية وآفاق نشاط الجبهة يختلف بالطبع ، ويتوقف ذلك على ما إذا كانت البرجوازية الوطنية تقبض على سلطة الدولة أو حرمت منها . ومع ذلك فمن الواضح أن الطابع والأهداف المتغيرة للنضال المعادي للامبريالية يعد كسب السلطة السياسية يؤثر بشكل حتمى على راديكالية وثبات المواقف التى تتخذها القوى الطبقية المختلفة في هذا النضال ، وخاصة قوى البرجوازية الوطنية .

والموقع القيادى للبرجوازية في نظام السلطة السياسية للدولة يعبرى ويضعف الخط المعادى للامبريالية ، وبخاصة في الجبهة الداخلية . وفى عدد من البلدان اليوم ، تتم المحافظة على هذا الخط ، أولا ، الى الدرجة التى تتعارض فيها مصالح الطبقة الحاكمة مباشرة مع مصالح الاحتكارات الامبريالية . وثانيا ، الى الدرجة التى تتكيف بها تلك الطبقة نتيجة لضغط المشاعر الوطنية للجماهير فى الداخل والالتزامات الدولية والمواقف العامة التى تتخذها غالبية البلدان النامية في إطار حركة عدم الانحياز .

والتحليل الدقيق لكل هذه العوامل في كل بلد امر جوهري لرسم سياسة صائبة ومرنة للتحالفات الطبقية . وبلحظ الشيوعيون على وجه الخصوص الدور المتغير للبرجوازية الوطنية في المرحلة الثانية لحركة التحرر الوطني ويشكلون سياستهم نحوها واضعين في الاعتبار الظروف الخاصة وكذلك حقيقة ان بعضا من أقسامها لا تزال تحتفظ بطاقات معادية للامبريالية يحتاج اليها النضال ضد الامبريالية . وفى نفس الوقت يعارض الشيوعيون بحرم المفهوم الاصلاحي البرجوازي عن تحالف طبقى بين الاستغلاليين والمستغلين ، والذي يخفى خلف تأكيدات بالحاجة الى « الوحدة الوطنية » بشكل عام ، خارج إطار النضال المعادى للامبريالية .

ومن الضروري ان نشير الى أنه في الموقف العام من مشكلة وحدة القوى المعادية للامبريالية يضع الشيوعيون في اعتبارهم الشرط الجوهري التالى . فى الظروف الحالية للالزمة العامة للرأسمالية ونمو المنافسة بين النظامين العالمين للاشتراكية والرأسمالية فان التحولات الديمقراطية التى يجرى تنفيذها خلال مجرى النضال المعادى للامبريالية لا تفسح الطريق بالضرورة أمام تطور الرأسمالية المحلية . وفى ظروف حركة طبقة عاملة نامية تقود الى رفض الرأسمالية وتبنى تطورا ذا منحى اشتراكيا انها تفترض - وهو الشيء المهم - الحاجة الى تحالف ممكن بين القوى

الاجتماعية التى تطلب تغييرات ديموقراطية والقوى التى تريد ان ترى هذه التغيرات تستخدم كأساس لمستقبل اشتراكى .

ان وحدة الاهداف القائمة موضوعيا للطبقات والاقسام المختلفة للمجتمع التى تعارض الامبريالية وتعمل من أجل التحرر الاقتصادى لا تصبح قوة ما لم تجد شكلا مناسباً فى التحالف السياسى لتلك الطبقات والاقسام . وللوصول الى مثل هذا التحالف ينبغى ان تصبح التنظيمات السياسية التى تعبر عن مصالح مختلف الطبقات واعية بهذه الوحدة وتعمل بصبر من أجل اعطائها شكلا تنظيميا .

والشيوعيون ايضا انصار اشدء للتحالف الفعال للقوى الاجتماعية التقدمية التى تسعى الى تقويض وتصفية المواقع الاقتصادية للاحتكارات الاجنبية ورأس المال المحلى الكبير ، ورفع مستوى معيشة الجماهير الشعبية ، وتوسيع الديموقراطية الاقتصادية والسياسية ، أى ، اذخال تغييرات ، فى نفس الوقت الذى تتسم فيه بالاهمية وتلبى الحاجات الملحة ، تؤدى الى تمهيد الطريق لمواصلة التطور فى اتجاه معاد للامبريالية والرأسمالية . وقد اوضحت الحياة ان مسألة الاشكال التى قد تتخذها التحالفات السياسية ذات أهمية كبيرة فى هذا الخصوص . وهى تتحدد مقدما ولدرجة كبيرة بالتوازن الفعلى للقوى الطبقية والسياسية فى أى بلد معين وبالصيغة الطبقية للقيادة فى ثورة التحرر الوطنى .

وفى غالبية البلدان الاسيوية والافريقية تلعب الدور القياىى اليوم اما الفئات الوسطى واما البرجوازية الوطنية واما مجموعات مختلفة من كليهما فى نفس الوقت .

وغالبا ما يحاول ممثلو هذه المجموعات الاجتماعية استخدام دورهم لكسب احتكار السلطة مما يجعل من الصعب ضمان وحدة وطيقةفعالة معادية للامبريالية . وبلاضافة الى ذلك ، فان مثل هذا المطلب بالقيادة الشاملة لعملية التحرر الوطنى ، يكتسب معنى سلبيا خاصا حيثما توجد حركة طبقة عاملة كبيرة الحجم وذات تاريخ ولها نقاباتا وتنظيماتها السياسية . وعلى أية حال ، فان محاولات استبعاد الطبقة العاملة وتنظيماتها عن عملية صناعة القرار ومنعها من تنفيذ التغيرات اللازمة او تحويل دورها الى وظائف « ثانوية » بدقة ، انما يضعف بالضرورة القدرة السياسية والاجتماعية لثورة التحرر الوطنى ويعود كلية بالفائدة على الامبريالية والرجعية الداخلية . وتوضح تجربة عديد من البلدان ، ان تحالف القوى المعادية للامبريالية ، التى تلعب فيه الطبقة العاملة والفلاحون والفئات الاخرى للشعب العامل الدور القياىى ، هو وحده الفعال حقا والذى يجعل فى الامكان تسخير الطاقة السياسية للطبقات والفئات

الاجتماعية المعنية لمهمة تحقيق التحرر الوطنى الكامل والتقدم الاجتماعى .

وفى عدد من البلدان حديثة التحرر اتخذ التحالف السياسى شكل حزب رسمى واحد . ونحن نعتقد أنه ينبغي أن يؤخذ فى الاعتبار العوامل التالية . غالبا ما يوجد هذا الشكل حيثما يוכל الدور القيادى فى ثورة التحرر الوطنى للفئات البرجوازية الصغيرة والفئات الاجتماعية التى تنجذب اليها ، والتى يكون ممثلوها الرسمىون السياسيون فى الغالب من المثقفين المرتبطين بالجيش أو ضباط الجيش أنفسهم . وفى هذه الظروف ، ترتبط الاهمية الاولى ، فى رأينا ، بطبيعة المفاهيم السياسية والايدىولوجية للمجموعات القيادية ، اذ انه على هذه المجموعات ، او على الاقل فى الوقت الحاضر ، تتوقف لدرجة كبيرة امكانيات وآفاق زيادة الدور الاجتماعى والسياسى للطبقة العاملة . وهذه الامكانيات اضيق ، بالطبع ، حيثما ترتبط ايدىولوجية الحزب الواحد المعادية للامبريالية ، ارتباطا وثيقا بمفاهيم ذات طابع وطنى برجوازى صغير ، غالبا ما تستخدمها العناصر الرجعية لاختفاء اعمالها المعادية للوطنية والمتعاطفة مع الامبريالية . ويجب الا ننسى كذلك ان تلك الظروف تجعل من المستحيل وجود الاحزاب الشيوعية بشكل مشروع ، تلك الاحزاب التى يعتبر استقلالها التنظيمى والسياسى عاملا رئيسيا للتقدم الثابت على طريق الديمقراطية والتقدم الاجتماعى .

ورغم كل اهمية التحالفات السياسية فى البلدان النامية ، فليس هناك شك فى ان افضلها ستكون قد استنفدت وظيفتها بمجرد أن تكف عن ان تكون تقدمية فى الداخل ومعادية للامبريالية فى نشاطها الخارجى . ويمكن ان ينتج ذلك عن تغيير موقعها بواسطة أكثر أعضاء التحالف نفوذا ، ناهيك عن له السيطرة . وهذا الوضع يتطلب اعادة تجميع مناسب للقوى الوطنية . ويعتبر تطور الوضع فى سرى لانكا من هذا الطراز ، حيث أثر الحزب الشيوعى والقوى اليسارية الاخرى الخروج من حكومة الجبهة المتحدة التى يسيطر عليها اليمين :

والجبهة المتحدة ، كما فذكر ، تشكلت فى بلادنا فى عام ١٩٦٨ ، وفى أعقاب الاتفاق حول البرنامج المشترك الذى قدمه الى الامة فيما بعد ، فى الانتخابات العامة فى مايو ١٩٧٠ . حزب الحرية فى سرى لانكا ، والاشتراكيون والحزب الشيوعى . وعندما كسبت الجبهة المتحدة الانتخابات دخل الحزب الشيوعى الحكومة . وكان الشيوعيون واعين تماما بكل من امكانيات وحدود هذا التحالف . ولم تكن تعتبر الجبهة المتحدة تحالفا اشتراكيا ، رغم وجود الاحزاب اليسارية فيها . وكنا نراها كتحالف عرض للطبقات والفئات الاجتماعية الوطنية ، التى تضم الطبقة العاملة والفلاحين والمثقفين الراديكاليين واقساما معينة من الطبقة

الراسمالية الوطنية . ومع ذلك فان توازن القوى داخل الجبهة المتحدة اعطى وزنا أكبر للقوى الاجتماعية الاخرى غير الطبقة العاملة .

ويقول بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سرى لانكا « من أجل جبهة جديدة وبرنامج راديكالي » : « ورغم أن مثل هذه الجبهة الوطنية العريضة لا يتوقع منها أن تواصل التحويلات الثورية التي تحتاجها البلاد لإقامة مجتمع اشتراكي ، فقد كانت تملك ، في رأينا ، القدرات اللازمة لإكمال النضال من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي ، وتوسيع الديمقراطية ، ومواصلة إجراءات التقدم الاجتماعي — وكلها تمثل مرحلة ضرورية لا غنى عنها في النضال من أجل مجتمع اشتراكي . وكلها تمثل مرحلة ضرورية لا غنى عنها في النضال من أجل مجتمع اشتراكي في نهاية الأمر » .



وفي داخل الجبهة المتحدة الحالية ، عملنا بشكل متواصل من أجل خط سياسي تقدمي ، مؤيد من كافة الاتجاهات الإيجابية ومعارضين ما اعتبرناه سلبيا . وبالإضافة إلى ذلك ، فلكي نحافظ على الوحدة ضد الهجمات الرجعية قبلنا أحيانا قرارات معينة من قبل الحكومة لم يكن الشيوعيون يوافقون عليها . بيد أن هذا الوضع كان لا بد وأن يتغير عندما ساد خط سياسي عام اعتبرناه مصدر كوارث للبلاد .

إن التفريعات في الوضع وفي موقفنا قد جاءت نتيجة لنمو الجناح اليميني داخل حزب الحرية في سرى لانكا ، والذي اتخذ بالتدريج موقفا مسيطرا . فقد قاوم التغييرات الراديكالية مثل البداية ، وخاصة تلك التغييرات التي حدثت من نمو الراسمالية الخاصة أو اتجهت إلى تقويض نظام العلاقات الراسمالية . وطالبت الدوائر اليمينية « باقتصاد مختلط » ، اعتبرته لا كمرحلة انتقالية على الطريق إلى الاشتراكية ، وإنما كنظيم دائم تستخدم عن طريقه سلطة الدولة وموارد القطاع العام لمساعدة التطور الراسمالي الخاص .

والخطوات الراديكالية الكبيرة المتقدمة التي اتخذتها حكومة الجبهة المتحدة ، مثل الإصلاح الزراعي ، ووضع حد أعلى للملكية المسكن ، وزيادة الضرائب على الأغنياء ، قد أثارت الدمار بين كافة القوى المتعاطفة مع الراسمالية في البلاد ، بما في ذلك الجناح اليميني داخل حزب الحرية في سرى لانكا . ورأى اليمينيون في وجود القوى الراديكالية واليسارية في الحكومة والجبهة المتحدة عقبة رئيسية أمام تحقيق أهدافهم . ولذلك بدأوا يعملون ، خطوة خطوة ، من أجل التخلص من هذه القوى .

وكخطوة أولى حرصوا الاشتراكيين على الانسحاب من الحكومة والجهة المتحدة في سبتمبر ١٩٧٥ . ورغم ذلك حاول الحزب الشيوعي المحافظة على الجهة المتحدة ، لانه لم يكن يعتبر انتصار اليمين أمرا لا رجعة فيه . ومع ذلك واصل اليمينيون سياستهم . وحاولوا شل اللجنة المشتركة للمنظمات النقابية ، أهم ما توصلت اليه النقابات التقدمية في الكفاح من أجل حركة موحدة للطبقة العاملة . وسعى الجناح اليميني كذلك الى شل عمل الجهة ولجنتها المركزية المشتركة وعزل الحزب الشيوعي . وكثير من المقترحات الهامة التي تقدم بها الحزب الشيوعي كان يوافق عليها « من حيث المبدأ » ولكن توضع على الرف عمليا . وبالإضافة الى ذلك فرض اليمينيون على الحكومة سياسة مواجهة مع العمال والطلبة ، أى القوى التي عملت بكل قواها من أجل هزيمة الحزب القومي الموحد الرجعي عام ١٩٧٠ . وزادت المواجهة وضوحا بشكل خاص خلال اضرابات العمال في ديسمبر ١٩٧٦ ويناير ١٩٧٧ . وادت سياسة القمع التي انتهجت حيال المضربين الى أزمة سياسية داخل الحكومة وداخل حزب الحرية في سرى لانكا .

وحدث كل ذلك ، عندما شددت القوى اليمينية الموالية للامبريالية والتي يقودها الحزب الوطني المتحد من جهودها وأبدت تحديا هائلا مع اقتراب الانتخابات العامة .

وكان لابد لهذا التحدي من جانب الرجعيين ان يكون اشارة لاعادة توحيد القوى اليسارية الراديكالية الديموقراطية ، كما اقترح الحزب الشيوعي . ولكن الجناح اليميني في حزب الحرية في سرى لانكا سعى الى احباط أى تطور من هذا القبيل : فاقترح أولا تأجيل الانتخابات العامة ، ثم اتخذ قرار مفاجئا بتأجيل انعقاد الجمعية الوطنية « البرلمان » حتى تاريخ حلها الدستوري تقريبا . وكنتيجة لذلك عطلت كثير من القوانين الهامة . وهي تضم بينها قانون تامين البنوك الاجنبية ، وقوانين إلغاء الاشكال المتبقية من ملكية الارض الاقطاعية وحماية حقوق العمال في عقود العمل .

وفي هذه الظروف كان على الشيوعيين ان يحسموا موقفهم من العمل في المستقبل . هل نتوقع هزيمة الرجعية التي يقودها الحزب الوطني المتحد تحت قيادة الجناح اليميني لحزب الحرية في سرى لانكا ؟ وإذا لم تكن نتوقع ذلك ، فكيف يمكننا ان نعيد تجميع قوتنا على أفضل وجه لكى ننافع من المكتسبات التي تحققت منذ مايو ١٩٧٠ ونضمن مزيدا من التقدم في اتجاه الاشتراكية ، عبر طريق غير رأسمالى ؟

لقد أعطيت الاجابة من هذه التساؤلات في قرار اللجنة المركزية في ١٩ فبراير ١٩٧٧ حول انسحاب الحزب الشيوعي في سرى لانكا من الحكومة .

واتخذ الحزب هذا القرار « لكي يعطى لنفسه استقلالا كاملا في العمل في ظل الوضع المعقد الراهن ، ولكي يتمكن ، دون ضغوط ، من اتباع سياسته لتحقيق توزيع جديد للقوى التقدمية .. » والحزب الشيوعي في سرى لانكا لم يصبح مجرد حزب للمعارضة ، ولن يتأثر موقفه من حزب الحرية في سرى لانكا باعتبارات ذاتية . ونحن نواصل اعتبار حزب الحرية في سرى لانكا حربا بضم قوى اجتماعية وعددا من الشخصيات القيادية التي يمكن للطبقة العاملة أن تنظر اليهم كأصدقاء . ولذلك ، ففي الوقت الذي يعارض فيه الحزب الشيوعي سياسة الجناح اليميني ، سوف يؤيد أي إجراء للحكومة في السياسة الداخلية والخارجية يعتبر أنه في مصلحة الشعب .

وكل ذلك لا يعني بأي حال أن الحزب الشيوعي قد تخلى عن سياسة الجبهة المتحدة ، التي اتبعها لوقت طويل . والحزب يتعاون بنشاط مع كافة القوى التقدمية واليسارية لخلق برنامج راديكالي وجبهة مناضلة لمقاومة الحزب الوطني المتحد والجناح اليميني لحزب الحرية في سرى لانكا . وقرار الحزب بالانسحاب من الحكومة الحالية سيمهد الأرض لمثل هذا النضال الحازم .

ونحن مقتنعون بصواب سياستنا للعمل الموحد من جانب القوى التقدمية . بيد أن الجبهات الموحدة لا تظل ساكنة . فأهدافها وطابعها تتغير مع احتياجات الوضع الموضوعي . وتلك هي بعض النتائج التي توصل اليها الاجتماع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعي في سرى لانكا في فبراير بعد إجراء مشاورات مع منظمات الحزب وتحليل الوضع الجديد الذي تشكل في بلادنا .

ان محتوى عملية التحرر الوطني اليوم تتضمن مواجهة جماعية معينة بين غالبية البلدان النامية والامبريالية العالمية ، وعملية عميقة لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية التي يبل طابعها على اتجاه التطور الاجتماعي . وتختلف العلاقة بين الجوانب الخارجية والداخلية من بلد الى آخر وتعرض على الدوام لتغيرات تفرضها عوامل عديدة ، منها الرحلة التي توصلت اليها ثورة التحرر الوطني في البلد المعني وتطور النزاعات في بعض المناطق (الشرق الاوسط ، جنوب افريقيا . الخ) . وحتى مع ذلك ، فربما كان من الاسلم أن نقول أن اهمية الجوانب الداخلية لحركة التحرر أعظم من ذي قبل ، حيث أن الكفاح ضد الامبريالية ، مثلا ، يعبر بشكل متزايد عن نفسه في صورة كفاح ضد حلفائها الداخليين .

واهمية الجوانب الخارجية تتزايد كذلك بالمقارنة مع الماضي ، عندما

كانت المهمة هي كسب الاستقلال السياسي . ويتنقل الكفاح الى مجال العلاقات الدولية - سواء السياسية أو الاقتصادية في المحل الاول - مع استئصال المواقع التي كان يحتلها رأس المال الاجنبى في الماضى في البلدان حديثة التحرر أو الحد منها . وفي هذا المجال ، كلما ازدادت وحدة البلدان النامية وثوقا ، تصرفت بشكل أكثر ثباتا وكلما كان التحالف أقوى بين حركة التحرر الوطنى والاشتراكية العالمية ، القوة الرئيسية المعادية للامبريالية فى الوقت الحاضر ، زاد الدور الذى يمكن أن تمارسه تلك البلدان ضد الامبرياليين والاستغلال ، زاد تأثيرها على العلاقات الدولية .

والتضامن المعادى للامبريالية للبلدان الاسيوية والافريقية التى كسبت استقلالها يعبر عن نفسه في أشكال متباينة من العلاقات بين المنظمات العامة الوطنية أو العلاقات بين البلدان . وأحد مظاهر السخط السابق للعلاقات هو النشاط المفيد لمنظمة تضامن الشعوب الافرو اسيوية ، التى تعمل كمركز ينسق بشكل فعال الأعمال المختلفة التى ينفذها الرأى العام التقدمى ضد المخططات الامبريالية للعدوان والتخريب والسياسة الاستعمارية الجديدة ، ودفاعا عن السلام والصداقة بين البلدان ، ومساندة لمصالحها الحيوية ومطامحها ، ومن أجل التقدم الاجتماعى فى البلدان النامية تولى أهمية كبيرة لعمل منظمة تضامن الشعوب الافرو اسيوية ولجانها الوطنية العديدة وتساعد بها بكل ما فى وسعها من جهد .

ويكون الوضع أكثر تعقيدا عندما يتعلق بالبلدان الافرو اسيوية حديثة التحرر التى توصلت الى تضامن معاد للامبريالية والتى تنسق العمل على المستوى الاقليمى أو القارى أو فيما بين القارات .

ومعظم هذه البلدان يشارك في حركة عدم الانحياز ، التى ازداد محتواها المعادى للاستعمار عمقا وأصبحت أكثر تميزا مع مرور الوقت . والبلدان غير المنحازة ، التى تدافع باستمرار عن سلم وطمح وانفراج دولى ، وتواصل النضال ضد الاستعمار والاستعمار الجديد . قد طالبت أخيرا بمزيد من الحسم يوضع حد لانعدام المساواة في العلاقات الاقتصادية مع البلدان الرأسمالية المتطورة . والمخزى السياسى لتوسيع نشاط حركة عدم الانحياز الى العلاقات الاقتصادية الدولية سيكون من الصعب المبالغة فيه ، لان الاجراءات المنسقة ، التى تتخذها الا نبلدان عديدة غير منحازة ، يمكنها أن تضع عقبات خطيرة في طريق الاستقلال الاستعماري الجديد من قبل الاحتكارات الامبريالية .

ومع ذلك ، ينبغى القول بأن هذه الامكانيات لم تستخدم بعد للدرجة

كبيرة ، واحد اسباب ذلك هو انعدام التجانس الاجتماعى والسياسى للبلدان حديثة التحرر المشتركة فى حركة عدم الانحياز (ويصبح ذلك أيضا بالنسبة للمنظمة القارية الاضيق ، منظمة الوحدة الافريقية » فهذه البلدان تضم دولا اشتراكية ، وذات منحى اشتراكى ، وبرجوازية وكذلك ملكيات اقطاعية مطلقة . ورغم هذا التباين ، فانها تجد أرضا مشتركة حول بعض المشاكل ، والا لما كانت الحركة قد استطاعت ان توجد على الاطلاق . ومن ناحية أخرى ، فان الاختلافات الخطيرة فى طابع الانظمة وفى منحائها تنعكس بالضرورة على موقف بلدان عدم الانحياز من المشاكل المعينة .

وكل ذلك يعوق الاستفادة من القدرة المعادية للامبريالية والكفاءة الكفاحية لحركة عدم الانحياز . ونحن نعتقد أن شرطا جوهريا للتغلب على هذه الصعوبات يتمثل فى مواصلة تدعيم وتطوير تحالفات القوى التقدمية داخل كل بلد ، وتوسيع علاقاتها المتبادلة فى نفس الوقت وتنسيق اعمالها فى المجال الدولى .

وينبغى ان تؤكد كذلك انه فى الوقت الذى لا تزال فيه دوائر معينة فى البلدان النامية تدعى ان حركة التحرر الوطنى فى مجموعها قادرة على « هزيمة » الامبريالية بمفردها وأن هذا المفهوم يجب ان يكون نقطة انطلاق استراتيجية وتكتيكات العمل المشترك من جانب الدول الفتية ، فان الواقع يختلف تماما .

ان نجاح نضال الشعوب المقهورة من أجل التحرر السياسى قد أصبح ممكنا بفضل توازن القوى الطبقة الجديد فى المجال الدولى ، ذلك التوازن الناتج من قيام النظام العالمى للاشتراكية ومساندته الفعالة لحركات التحرر الوطنى . وربما يقال ان الظروف قد تغيرت ، وأصبح لحركة التحرر الوطنى اليوم قاعدة خاصة بها فى شكل دول ومن ثم فهى أقوى كثيرا من ذى قبل . . وكل ذلك صحيح . بيد ان الشيء الصحيح بنفس الدرجة هو ان أهداف النضال المعادى للامبريالية قد أصبحت أكثر تعقيدا وقبول مبدا الكفاح « المنفرد » قد يحرم البلدان النامية من القوة التى تحتاجها بالحاج والمستعدة من التفاعل مع حليفتها الطبيعى ، الاشتراكية العالمية . وهذا يفسر لماذا يولى الزعماء الأبعد نظرا للدول الافرو اسيوية؛ وفى المحل الاول الذين يتطلعون الى تطبور اشتراكى ، أهمية متزايدة لتنمية التعاون الشامل والصداقة مع البلدان الاشتراكية .

واليوم فان المساندة السياسية التى تقدمها الاسرة الاشتراكية للدول الفتية تكملها بشكل متزايد مساعدة فى المجال الاقتصادى وفى تعزيز قدرتها الدفاعية ، وعلى توحيد القوى الاجتماعية الأكثر تقدما فى النضال من أجل التقدم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى .

التضامن هو ضمان الانتصار في معارك السلام والاشتراكية

بقام: أرييك هونيكر

١ - السلام والسعادة • هذه المثل قد تعلقَت بها البشرية منذ زمن سحيق فلم يتح للإنسان على مدار التاريخ سوى سنوات قليلة نسبياً من الحياة السلمية في الفترة التي عاش فيها على الأرض • وكانت الحربان العالميتان التي شنتهما الامبرياليون ذات طابع تدميري شنيع • وأصبح واضحاً بصورة متزايدة أن قضايا الحرب والسلام والطرق لحلها قد أصبحت مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالوضع الطبقي ومصالح وصراع الطبقات •

ومما لا جدال فيه أن عصرنا جديداً في النضال من أجل السلام وفي تاريخ البشرية ككل قد لاح مع بزوغ ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى التي مثلت « أول انتصار في سبيل إلغاء الحروب » •

وأحدث العمال والفلاحون الروس شرخاً ضخماً في النظام العالمي للامبريالية بقلبهم النظام البورجوازي - الإقطاعي وإقامتهم للسلطة السوفيتية فوق سُدس كوكبنا • وقدم وطن ثورة أكتوبر المثال للشعوب في كيف يمكن أن يوضع حد للحرب الامبريالية وذلك عن طريق الصراع الثوري للجمهير تحت قيادة الحزب الماركسي - اللينيني للطبقة العاملة

وبفضل أكتوبر الأحمر وتدعم قوة الاشتراكية في العالم اكتسبت التناقضات الاجتماعية أبعادا هائلة وبدأت عملية من التغير الجذري تشير الى أن الشعوب قد أخذت بين أيديها بثقة متزايدة عملية توجيه مسار التاريخ . وفقدت الامبريالية بلا رجعة مركز المسيطر السابق في العالم هذا رغم أنها ما زالت تمتلك حتى اليوم طاقات ضخمة وتستخدمها في معارضة التقدم . كما أدى تدعيم قوى الاشتراكية وتصاعد حركة الشعوب المناضلة في سبيل التحرر الوطني والاجتماعي الى المزيد من التغير في الوضع الدولي وتأكد ذلك في نمو قوى السلام ونجاحاتها .

لن تنسى الشعوب أبدا أنه منذ اليوم الأول لقيام الدولة السوفيتية سيج الدفاع عن السلام الهدف الرئيسى لسياستها الخارجية ، تلك السياسة التي وجدت في البداية تعبيرا عنها في أول مرسوم أصدره لينين عن السلام باسم السلطة السوفيتية الوليدة ثم فيما بعد في برامج النضال من أجل السلام والامن والتعاون الذي اقره المؤتمر الـ ٢٤ والمؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعي السوفيتي .

وقد جعل مرسوم السلام من فكرة اقامة سلام دائم وديموقراطي الاساس الذي تركز عليه سياسة الدولة لأول مرة في تاريخ الانسانية . وطرح لينين الفكرة القائلة بالتعايش السلمي بين انبلدان ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة هذا بينما كانت الدولة السوفيتية الفتية ما زالت تحارب ضد التدخل الامبريالي . وبذلك يكون لينين قد دعا الى اتباع السياسة الصحيحة والواقعية الوحيدة ، سياسة اشتراكية حقة تهدف الى اتباع سياسة سلمية طويلة المدى في السياسة الخارجية ذات الاهمية الحيوية لبناء المجتمع الجديد وتتضمن في الوقت نفسه الاستعداد الدائم لرد وردع أى عدوان امبريالي . وجمعت سياسة لينين بين تقديم المساندة الفعالة للشعوب المقاتلة في سبيل حريتها والاستعداد لتنظيم تعاون عملي مع البلدان الراسمالية . ومثل هذه السياسة منطقية تماما حيث أن الاشتراكية يمكن أن تطرح ثمارها بالكامل في ظروف السلام وبذلك تتمكن من ممارسة نفوذ عميق على مجرى التطور العالمى .

واستمرت الدولة السوفيتية تتبع هذا النهج في سياستها الخارجية في الفترة التي كانت تقاتل فيها من أجل الاعتراف الدولى بها . وفي مؤتمر جنوا الذى عقد في عام ١٩٢٢ أعلن تشميشين قوميسار الشؤون الخارجية في المؤتمر أن الوفد السوفيتي يرى في التعاون الاقتصادي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة ضرورة ملحة .

وفي عام ١٩٢٢ أبرم الاتحاد السوفيتي والمانيا معاهدة رابالو ، وهي اول مثال يجسد أفكار حسن الجوار والتعاون ذى المنفعة المتبادلة بين

البلدان الاشتراكية والرأسمالية • وفي نفس العام اقترحت الدوة السوفييتية برنامجا للتخفيض الشامل للأسلحة •

وفي الثلاثينات كان الاتحاد السوفييتي البلد الوحيد في العالم انذرى دعا الى فكرة الأمن الجماعى ، وهو المفهوم الذى كان يتفق مع المصالح الحيوية لجميع الشعوب ويهدف الى منع خطر الحرب الذى كان ينبعث من ألمانيا الفاشية • ولكن التوازن الدولى للقوى فى ذلك الحين لم يجعل فى الامكان تنفيذ الأمن الجماعى • واليوم يدرك كل شخص أن شعوب العالم كان من الممكن أن تتجنب الخسائر الفظيعة التى حلت بها اذا كانت الدول الأخرى قد استجابت وأيدت المقترحات السوفييتية فى ذلك الوقت •

وبعد أن تمكن المعتدون الفاشيون من استعباد ما يقرب من نصف أوروبا الغربية ، بعد هذا فقط ، اضطرت الدول الرأسمالية للاعتراف بأن هزيمة الفاشية تتطلب بالضرورة العمل المنسق مع الاتحاد السوفييتي • وهكذا ظهر الحلف المعادى لهتلر الذى جسّد التعاون بين البلدان ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة والقائم على أساس المصلحة المشتركة •

وأضفى نضال الاتحاد السوفييتي ومقاومة الشعوب للمعتدين الفاشيست على الحرب العالمية الثانية طابع الحرب التحريرية المعادية للفاشية • وانبثق فى كافة أرجاء العالم حركة نضالية هائلة تستهدف السلام والاستقلال الوطنى بصورة لم تعرف من قبل فى التاريخ • وأكسبت المساهمة الحاسمة للاتحاد السوفييتي فى هزيمة الفاشية والبسالة التى أبداهما فى هذا الصراع ، أكسبته شهرة عالمية •• ونجد تعبيراً عنها فى تلك الكلمات المحفورة على النصب التذكارى فى منتزه تريبتوف ببرلين عاصمة جمهورية ألمانيا الديمقراطية •• تقول هذه الكلمات «المجد الخالد لرجال الجيش الأحمر الذين ضحوا بحياتهم فى النضال لتحرير البشرية من العبودية الفاشية » • وفى نفس الوقت وضع الانتصار على الفاشية الأساس لظهور النظام الاشتراكى العالمى وبذلك خلق الظروف الضرورية لتحويل أوروبا من قارة الحروب الى قارة السلام •

وكما نعرف فإن سياسة الحرب الباردة (الودع الاشتراكية الى الوداع) التى اتبعتها الامبريالية فى أعقاب الحرب قد باتت بالفشل • وأوضحت التجربة أن سياسة المواجهة لا تجلب فائدة لاي طرف بل على العكس يمكن أن تقذف بالعالم الى أتون كارثة حربية جديدة وهو الأمر الذى يتعارض بشكل سافر مع مصالح الشعوب • ويمثل التحول من الحرب الباردة الى تخفيف التوتر - الذى يرجع الفضل فى تحقيقه أساساً الى جهود أسرة البلدان الاشتراكية - أهمية حاسمة وجوهرية لحاضر ومستقبل أوروبا حيث أن مبادئ التعايش السلمى قد أصبحت فى الواقع وبدرجة متزايدة القاعدة فى العلاقات بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة •

وترجع هذه النجاحات لدرجة كبيرة الى السياسة السلمية الثابتة للاتحاد السوفيتي والى نشاطات وتحركات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي والرفيق ليونيد بريجنيف شخصيا . فالاتحاد السوفيتي فى نظره للمشاكل الدولية ذات الاهمية الحيوية للانسانية يجمع بين التحليل الدقيق للتطورات العالمية والمهارة فى التعبير عن المصالح الجوهرية للبلدان الاشتراكية وجميع القوى التقدمية والسلمية والنضال فى سبيل تحقيق هذه النظرة . ويتزايد ادراك الشعوب بان آفاق السلم ترتبط ارتباطا لا ينفصل بنمو نفوذ وفعالية السياسة السوفيتية وغيرها من بلدان الاسرة الاشتراكية .

وتؤكد الأحداث الراهنة بصورة متزايدة أهمية تحقيق تعاون اوثق بين التيارات الثورية الرئيسية نعصرنا - الاشتراكية ، وحرمة الطبقة العاملة العالمية ، والنضال الوطنى التحررى ، وكذلك الدور المؤثر الكبير الذى يمكن أن تحققه مثل هذه الجبهة .

٢ - أدت هزيمة الفاشية بواسطة الجيش السوفيتي المجيد الى تحرير شعبنا ايضا وبذلك انفتح الطريق الى حياة جديدة . وأصبحت جمهورية ألمانيا الديمقراطية اليوم دولة اشتراكية مستقلة ذات سيادة معترف بها دوليا . وتواصل بلادنا النضال من أجل السلم والتقدم الاجتماعى على أساس المبادئ اللينينية للسياسة الخارجية الاشتراكية وبذلك تساهم - طبقا لقرارات المؤتمر التاسع للحزب الاشتراكي الألماني الموحد - فى تحقيق مبادئ التعايش السلمى . وان العلاقات بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة والعلاقات القائمة على الاعتراف بمبادئ القانون الدولى فيما يتعلق باحترام سيادة ووحدة اراضي وحدود كل دولة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية ، تلك العلاقات يمكن بل يجب أن تصبح القاعدة لقياس علاقات طبيعية ذات منفعة متبادلة للدول . ولا شك أن النجاحات التى تحققت فى تنفيذ هذه السياسة لا تخدم فقط قضية بناء الاشتراكية والشيوعية فى البلدان الشقيقة بل تخدم ايضا حركة التحرر الوطنى والنضال المعادى للامبريالية للشعوب .

وقد خلقت النتائج التى توصل اليها مؤتمر هلسنكى حول الامن والتعاون الأوروبى والذى اشتركت فيه ٣٥ دولة أساسا عريضا لحل مشاكل السياسة الدولية فيما يتعلق باقامة سلام دائم فى أوروبا . وتكرس جمهورية ألمانيا الديمقراطية فى تعاون مع الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الشقيقة الأخرى جهودها لتنفيذ البيان الختامى لمؤتمر هلسنكى ولمواصلة سياسة الانفراج فى روح الاتفاقيات التى أبرمت ، ولتدعيم وتطوير الانجازات التى أمكن التوصل اليها . ومما له أهمية كبرى فى هذا الصدد هو تكملة الانفراج السياسى بالانفراج فى المجال العسكرى .

وقد وضعت جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ج ا د) كل ذلك في اعتبارها
رعى ششارك في التحضيرات انجاريه المؤتمر بفراد .

وتعكس أيضا مبادئ التعايش السلمي في السياسة التي تتبعها دولتنا
الاشتراكية لإقامة علاقات طبيعية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية .
وتقدم مجموعة المعاهدات الأوروبية بما فيها الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة
مع جمهورية ألمانيا الاتحادية والاتفاقية الرباعية حول برلين الغربية أساس
مسارنا لتحقيق نتائج هامة تتفق مع تحقيق السلام والأمن . ومن جانب
فاننا سنواصل العمل من أجل تحقيق تدابير بناء جديده في مجال إقامة
علاقات طبيعية . ونحن هذا يتطلب في نفس الوقت موقفا متزنا واردة
طبيية من الجانب الآخر ولا يمكن تجاهل الحقيقة بأن جمهورية ألمانيا
الاتحادية وخاصة في الفترة الأخيرة تصرفت مرارا بطريقة تناقض نصا وروحا
المعاهدات المذكورة آنفا وكذلك البيان الختامي لمؤتمر هيلسنكي . ولا شك
أن مثل هذه التصرفات تعوق تطوير العلاقات بين الدولتين الألمانيتين في
الاتجاه الذي تستهدفه الاتفاقيات وهو أمر لا يمكن أن يكون مفيدا لأي
شخص يفكر بطريقة واقعية ويقدر ضرورة تقوية السلام وتدعيم الانفراج .

ومنا لا جدال فيه أن تحسين المناخ السياسي في أوروبا يتطلب الاحترام
الأكيد للسيادة وحدود الدولة وانوحدة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون
الداخلية . وفي هذا الصدد فإن وهم الوحدة الألمانية المزعوم الذي تقترحه
بأصرار جمهورية ألمانيا الاتحادية لا يمت إلى الواقعية بصلة بل وفي
التحليل النهائي يلقي ظلالا من الشك حول كل ما يمكن تحقيقه في مجال
تحسين العلاقات بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية
فليس من المتصور احلال الناعون الداخلي لجمهورية ألمانيا الاتحادية محل
القانون الدولي . ومثل هذا الوهم الذي أشرنا إليه يدمر الانفراج . ويمكن
أن نقول نفس الشيء فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها جمهورية ألمانيا
الاتحادية وحلفاؤها لتجاهل الاتفاقية الرباعية حول برلين الغربية ومثال
ذلك البيان الذي صدر مؤخرا في لندن حول برلين .

وترتبط سياستنا الخارجية وثيقا جدا بالسياسة الاجتماعية التي
أقرها المؤتمر التاسع للحزب الاشتراكي الألماني الموحد . فان مواصلة عملية
بناء المجتمع الاشتراكي المتطور في جمهورية ألمانيا الديمقراطية وخلق
القاعدة الضرورية للانتقال التدريجي إلى الشيوعية هي بمثابة برنامج عظيم
للعمل السلمي الخلاق في خدمة الشعب ورفاهيته ونحن نقوم ببناء قوة
بلادنا الاقتصادية ناظرين إلى المستقبل البعيد وهذا هو الضمان لتنفيذ
خططنا الاجتماعية - السياسية الاشتراكية . وتخدم كل خططنا هذا الهدف

أن الهدف الاسمي لسياستنا الخارجية هو خلق أفضل الظروف الممكنة
لتطوير الاشتراكية وتأمين السلام العالمي والتقدم . وفي هذا الصدد فاننا

نولي أهمية كبرى للتقوية الدائمة للتحالف الأخوى مع الاتحاد السوفييتي وغيره من دول الأسرة الاشتراكية .

وكذلك يتطلب تحقيق الآمال المطروحة على النضال العالمي في سبيل السلام والتقدم وسعادة البشرية قيام تعاون عريض بين جميع القوى التي تسعى إلى هذا الهدف . ولا يوجد هناك غير الأحزاب الشيوعية والعمالية التي يقع عليها في المحل الأول الاضطلاع بهذه المهمة ، فهذه الأحزاب هي طلائع الصبغة العاملة والمناضلون الأشداء في سبيل تحنق أهداف ومصالح البشرية وأكبر القوى الثورية تأثيرا في عصرنا . وتتمثل لدرجة كبيرة أهميه مؤتمر الأحزاب الشيوعية والعمالية الأوروبية الذي عقد في برلين وغيره من التجمعات العالمية للأحزاب الشقيقة أنها قد وسعت المجال والفرص لقيام مثل هذا العمل المشترك .

واليوم بعد عام من مؤتمر برلين تبرز الأهمية الحيوية لنتائج والتقييمات التي توصل إليها شيوعيو أوروبا والتي تجسدت في الوثيقة الصادرة عن المؤتمر . ان تقدم القوى الثورية واشتداد الممارك الطبقيّة والصراعات بين الأيديولوجيات والسياسات على النطاق الدولي يؤكد الدور المتزايد للتضامن الدولي والتفاعل بين جميع القوى المعادية للإمبريالية وتشند الحاجة إلى هذا التضامن في ظروف عالم اليوم . ويكفي أن نشير إلى المشاكل العالمية التي تواجه البشرية مثل التغلب على التخلف اندي ما زالت تعاني منه غالبية البشرية والقضاء على المجاعة والفقر المدقع المسيطر على جزء كبير من سكان العالم وحماية وتحسين البيئة لكي ندرك الأهمية المتزايدة للتضامن الدولي ناهيك عن الحاجة ، التي تسبق الجميع ، إلى المحافظة على انسلام العالم .

وهناك قضية أساسية أخرى ألا وهي الحملة توقف سباق التسلح اندي فرضه حلف الأطلسي ولاتخاذ تدابير محددة لنزع السلاح . ومما لاجدال فيه أن هذه القضية تمثل المتناح لحل مشاكل عصرنا الحالي ونحل مشكلة تأمين السلام الدائم والشامل . وستتيح حلها تجنب الموارد المالية الضخمة التي تنفق اليوم على سباق التسلح الذي يحركه رأس المال الاحتكاري واستخدامها في رفع المستويات المعيشية ودفع التقدم وخاصة في المستعمرات السابقة والبلدان المقهورة .

ويكفي أن نذكر أن واحدا على عشر من الأموال التي ينفقها حلف الأطلسي على التسلح تكفي لسد جميع احتياجات الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية في العالم والذين يقدر عددهم بـ ٢٥٠ مليون طفل . وتعتبر خطوة في هذا الاتجاه تنفيذ الاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفييتي والذي يرمي إلى خفض الميزانيات العسكرية للبلدان الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة . فهذا الاقتراح يدعو أيضا إلى استخدام جزء

من الاموال التى يوفرها هذا الخفض لتقديم العون الى ابلدان النامية .

أما بالنسبة للبلدان الاشتراكية فهي مضطرة الى يومنا هذا الى انفاق موال ضخمة لحماية منجزات العمل السنوى لشعوبها . وتعتبر بلادنا أكثر بلدان العالم نباتا وتصميما فى حملتها لتلوصول الى اتفاقيه حول نزع السلاح .

وقد لجأت بلدان حلف الاطلنطي فى السنوات الأخيرة الى زيادة الانفاق العسكرية بصورة مضطردة . وبما أن تكاليف الأسلحة مرتفعة للغاية فإن هذه الزيادة فى الانفاق العسكرية تجور على الاموال المخصصة لاحتياجات الفروع الأخرى لاقتصاديات هذه البلدان . ووفقا لما جاء فى نشرة « ملاحظات اقتصادية » التى تصدر فى نيويورك فإن توفير ١٠٠٠ مليون دولار عن طريق خفض الانفاق على التسلح يمكن أن يفتح الباب لـ ٥٠٠٠٠ وظيفة بواسطة بناء المدارس ولـ ٦٧٠٠٠ وظيفة بواسطة بناء المرافق العامة ولـ ١٣٢٠٠٠ وظيفة بواسطة التوسع فى خدمات الصناعة ولكن بدلا من هذا نجد أن هناك زيادة لا مثيل لها فى أعباء الانفاق العسكرية الذى لا يستفيد منها الا رجال صناعة الأسلحة بينما يزداد شعور عدم الأمان لدى العمال فى بلدان رأس المال الاحتكارى .

ولقد قدم الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى ويواصل تقديم المقترحات المحددة لاجراء مفاوضات حول حماية السلام وتوطيد الانفراج ائسياسى بواسطة اتخاذ تدابير فعالة لخفض الأسلحة ونزع السلاح .

ولكننا لا يمكننا أن نغض الأعين عن الحقيقة بأن الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الأعضاء فى حلف الاطلنطي ما زالت تواصل عاما بعد عام زيادة الانفاق العسكرى وبناء قدراتها العسكرية كما ونوعا . وتأتى جمهورية المانيا الاتحادية فى المرتبة التالية للولايات المتحدة فى مجال الانفاق العسكرى وقد أقرت مؤخرا لجنة الميزانية بجمهورية المانيا الاتحادية رقما قياسيا للانفاق العسكرى الحكومى فى الميزانية بلغ ١١٨٥٠٠ مليون دولار . ويبلغ الانفاق على التسلح فى العام الحالى فى جمهورية المانيا الاتحادية ٥٠٠٠٠ مليون مارك المانى . وبالإضافة الى هذا فإن نسبة الانفاق العسكرى للفرد فى ألمانيا الاتحادية تعتبر أعلى نسبة انفاق فى جميع البلدان الأوروبية التابعة لحلف الاطلنطي .

وقد أصدر الاجتماع الأخير لمجلس حلف الاطلنطي الذى عقد فى لندن قرارا بزيادة الانفاق على الأسلحة فى بلدان الحلف الغربى . ولا شك أن كل شخص يعطى الأولوية للأسلحة فى تحديد سياسته الخارجية لابد وأن يفاقم من خطورة الوضع الدولى وأن يقف فى تناقض فاضح سافر مع مصالح الشعوب . ومن جانبنا فأننا نرى أن أية سياسة متزنة يجب أن

نضع كهدف رئيسى وجوهى لها اتخاذ خطوات نحو الاقلال من خطر الحرب النووية ودفع قضيه نزع الاسلحة بما يتفق مع مبدأ المساواة فى الامن لكل الأطراف ووضع مصالح كل البلدان الاوروبية فى الاعتبار . هذا وستواصل جمهورية المانيا الديموقراطية تقديم مساهمتها الفعالة لحل هذه المشكلة .

ولا شك أن نزع السلاح سيقدم فرصا وامكانيات جديدة للدفاع عن تدعيم الاستقلال الوطنى للمستعمرات انسابقة والبلدان التابعة للامبريالية ، حيث أن هذا سيقدم فرصا جديدة للقوى التقدمية المعادية للامبريالية فى البلدان الرأسمالية فى نضالها لاحتراز مكاسب ديموقراطية واجتماعية - سياسية ينجم عنها تقليص نفوذ الاحتكارات واحداث تحولات ديموقراطية . وبدون أدنى مبالغة يمكننا القول بأن الحملة من أجل نزع السلاح هي بالتحديد التى تبرهن وتفضح التناقض الجذرى فى المصالح بين التحالف المكون من رجال الصناعة والأسلحة ومصالح الانسانية جمعاء .

يقول البيان الذى صدر عن اللجنة السياسية الاستشارية لبلدان معاهدة وارسو فى بوخارست بتاريخ نوفمبر ١٩٧٦ . « ان بلادنا تعارض عن اقتناع سباق التسلح ومن ثم فهى تعلن رغبتها واستعدادها للتعاون الفعال والبناء مع جميع البلدان للوصول الى حل لهذه المشكلة الحيوية التى تواجه الانسانية » . وتتفق المقترحات المقدمة من بلدان معاهدة وارسو وبالتحديد الفكرة حول مسائل سباق التسلح ونزع السلاح التى تستند الى برنامج نسلام الذى اقره المؤتمر ال ٢٥ للحزب الشيوعى السوفيتى ، تتفق تماما مع هذا البيان . ومما له أهمية كبرى أيضا مشروع المعاهدة الذى قدمه الاتحاد السوفيتى مؤخرا الى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول عدم اللجوء الى استخدام القوة فى العلاقات الدولية .

٣ - لقد بذل الكثير وبذلت الكثير من التضحيات الضخمة لتحقيق حلم البشرية فى سلام دائم . ولكننا اليوم لا نستطيع أن نجزم بأن عملية اقامة علاقات دولية طبيعية لا يمكن الارتداد عنها . فما زالت هناك بوادر للتوتر معرضة للانفجار . ولم يتم اجتثاث خطر نشوب حرب عالمية جديدة ، والقوى المناهضة للانفراج تشدد من معارضتها لسياسات التعايش السلمى ونزع السلاح وتحاول تخريب الانفراج والرجوع الى سياسة الحرب الباردة ومن ثم فهناك ضرورة لممارسة جهود مثابرة ومتصلة لجعل السلام الأسلوب الطبيعى لحياة الشعوب .

وقد أثارت سياسة التعايش السلمى - جوهرها ومحتواها وأفاقها - جدلا عنيفا . ففي الوقت الحالى تتصاعد فى البلدان الرأسمالية المعارضة للانفراج من قبل القوى الأكثر عدوانية . كما يمكن ملاحظة نوع من عدم الثبات والتارجح حتى فى صفوف الدوائر ذات العقلية الواقعية . وهناك قوى تحلم بشيء . مختلف تماما عن الانفراج وعن وضع نهاية للحرب الباردة

ولكنها أجبرت على الرضوخ لحقيقة أن الاشتراكية في ازدهار ، وأن نفوذها الدولي في نمو ، وأن حركة الطبقة العاملة وانحركة الشيوعية وقوى التحرر وأنصار السلام في العالم يزدادون قوة فوق قوة .
وليس من قبيل الصدفة أن موجه العداء للشيوعية الموجهة أساسا ضد الاتحاد السوفيتي يجري التصاعد بها كلما ازداد انتشار أفكار الانفراج ونزع السلاح التي تلهمها وتدعو لها الاشتراكية في صفوف الشعوب .
وفد أصبحت الامبريالية بهزائم عديدة ذات نتائج استراتيجية هامة ، فالرأسماليون في البلدان الرأسمالية يواجهون بحركة معادية للاحتكار يتزايد أنصارها في إطار الأزمة الحالية وتستند مطالبتها بإجراء تغيرات اجتماعية جذرية . ويبرهن هذا على عدم جدوى محاولات الامبريالية لانتزاع نفسها من موقف الدفاع التاريخي الذي تحتله .

لا يلغى ولا يمكن أن يلغى تخفيف التوتر انقوائين الموضوعية للصراع الطبقي . ونحن نضع في الاعتبار هذا العامل عندما نضع سياستنا البناءة حقا ، والاسترخاء وتخفيف التوتر - ونحن في ذلك نتفق تماما مع ليونيد بريجنيف - يشتمل أساسا على التغلب على الحرب الباردة ، والانتقال إلى العلاقات الطبيعية والمتكافئة بين الدول . كما يتضمن الاستعداد لتسوية المنازعات والاختلافات ليس بوسائل القوة أو التهديدات أو قرعة السلاح بل بالمفاوضات السلمية . وكذلك يتضمن الانفراج درجة معينة من الثقة والقدرة على أن تضع في الاعتبار المصالح المشروعة لكل طرف .

والعلاقات السوفيتية - الأمريكية أهمية حاسمة للتطور العالمي بصورة عامة ولحل مشاكل نزع السلاح بصورة خاصة . وتحظى مفاوضات الحد من الأسلحة الاستراتيجية باهتمام بالغ وطبيعي من قبل العالم ونحن نؤيد بحماس جهود الاتحاد السوفيتي لإقامة علاقات طبيعية والمزيد من هذه العلاقات مع الولايات المتحدة ولابرام اتفاقية جديدة وفقا لاتفاقيات فلاديفوستوك . ونحن مقتنعون أيضا أنه من الممكن التوصل إلى نتائج ايجابية في مصلحة السلام العالمي إذا تخلى الجانب الآخر عن محاولاته غير الواقعية للحصول على مزايا أحادية الجانب .

أن الاعوام الستين التي انقضت منذ صدور مرسوم لينين حول السلام قد برهنت على أن السلام وسعادة الشعوب متصلة اتصالا وثيقا بنجاحات الاشتراكية ونضالات الشعوب في سبيل التحرر الوطني والاجتماعي . ويمكن إحراز المزيد من الانتصارات لهذه الأهداف النبيلة والعظيمة في المستقبل أيضا من خلال النضال المعادي للامبريالية . إن فرنسا الحالية ترصده النجمة الحمراء لثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى . ولقد تحولت الأهداف والمثل النبيلة التي كانت تعتبر حلما في وقت ما إلى واقع حي نلمسه بصورة متزايدة من خلال عملية النشاط الثوري للجماهير الذي تقوده الطبقة العاملة وأحزابها الماركسية - اللينينية .

من أجل السلام وسعادة البشرية

بقام: بوريس بونا ماريوف

تمر الحركة الشيوعية بفترة هامة للغاية ومسئولة في تاريخها .

وتتميز المرحلة الحالية في تطورها ، في المحل الأول ، بتغيرات نوعية طرأت على الدور الفعلي الذي يلعبه الشيوعيون اليوم في تحديد مصير البشرية . لقد اتسعت صفوف الحركة الشيوعية ، وتزداد مواقعها قوة ، كما يتزايد تأثيرها على مجرى وطابع الأحداث العالمية . وفي عصرنا لا يمكن حل أية مسألة حيوية في السياسة الدولية دون أن تؤخذ في الاعتبار مواقف الحركة الشيوعية .

ويرتبط ذلك ارتباطا وثيقا مع عامل آخر . فكثر من الأحداث الدولية تؤثر ليس فقط على آفاق الحركة في مجموعها ، وإنما نجد لها تأثيرا مباشرا كذلك على نشاط أحزاب شقيقة مفردة . وتحتل المشاكل الدولية مكانا واسعا في نضال وعمل كافة الأحزاب الشيوعية دون استثناء وتأثر ، بين أشياء أخرى ، على تحديد تكتيكاتها واستراتيجيتها القومية . وهذا تعبير عملي عن الأهمية المتزايدة لقدرة الشيوعيين على الربط بين مسئولياتهم الدولية والقومية .

وأخيرا ، فهناك جانب آخر من المسألة . فليوم حيث طرأ تحول نوعي عميق على المسرح الدولي ، تبين انحيازة بجلاء أن مستوى التفاعل السياسي بين الأحزاب الشيوعية والعمالية يصبح عنصرا هاما للغاية وضروريا للتغير في ميزان القوى لصالح السلام والاشتراكية . وتضامن الشيوعيين الدولي عامل سياسي هام لكبح الدوائر العدوانية للامبريالية ، وللمحافظة على النجزات العظيمة للطبقة العاملة ، والشعب العامل ، ومضاعفتها ، كما أنه شرط اساسي لواصل تطور العمليات الايجابية في العالم .

وفي السنوات الأخيرة أصبحت الصلات والتعاون بين الأحزاب الشقيقة أكثر نشاطا وتنوعا بشكل ملحوظ ، إذ أنها تتعاون بشكل وثيق في المجال الدولي . والسمة العامة المميزة للصلات بين الأحزاب كانت منهجا سياسيا محددا من دراسة المهام الجارية . أن أهداف واتجاهات النضال المشترك التي ظهرت خلال الاجتماعات الاقليمية والدولية المتعددة الاطراف . والتي عقدت خلال هذه السنوات ، كما توضع الخبرة الأخيرة على وجه الخصوص قد ساعدت الشيوعيين ، على الاستفادة بصورة أفضل وبشكل أكثر فعالية من قدراتهم الخاصة ومن الظروف الدولية المواتية ، لمصلحة الشعب العامل .

واهم نتيجة النضال الذي خاضته قوى السلام والاشتراكية على المسرح الدولي في العقود الثلاثة منذ الحرب العالمية الثانية هي إنه كان من الممكن تحقيق تحول من « الحرب الباردة » التي تخفيف التوتر ، الى تأكيد مبادئ التعايش السلمي في الحياة الدولية . وهذا التحول هو نتيجة للتحول النوعي في ميزان القوى الطبقي في العالم ، وللسياسة السلمية لبلدان الاشتراكية الشقيقة .

ففي أية صور معينة عبر هذا التحول عن نفسه ؟

أولا : في تعزيز مطرد لمواقع الاشتراكية العالمية .

كانت الاشتراكية كواقع على الدوام ، ولا تزال ، سندا للطبقة العاملة العالمية . ويخلق وجودها وتميزها فرصا ضخمة لتحويل المجتمع بطرق ربما ستكون أسهل في كثير من الحالات عن الطرق التي كان على شعوب البلدان الاشتراكية أن تتبعها . والاشتراكية كواقع قد لعبت دورا بارزا في ضمان نجاح حركة التحرر الوطني . أن وجودها ، ومعنيتها ومساندتها تساعد اليوم البلدان التي كسبت السيادة السياسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي . وأخيرا ، فالاشتراكية كواقع قد وضعت مهمة حماية البشرية من حرب عالمية على أساس عملي . وبالإضافة الى ذلك ، فقد طورت بشكل حاسم بالفعل إعادة تشكيل العلاقات الدولية لتلائم مصالح كل الشعوب ، وكل القوى الديمقراطية .

وتمسك البلدان الاشتراكية بزمام المبادرة فى الشؤون العالمية وهى تدافع عن السلام والأمن الدولى . والعامل الجديد هنا هو أن البلدان الاشتراكية باتخاذها لموقفها على أساس التحولات النوعية فى توازن القوى العالمية تتحرك اليوم بنجاح نحو حل المشكلات الدولية بما فيه مصالح السلام والأمن الدولى ، وحركة الطبقة العاملة وكل الشعب العامل ، ومصالح الاستقلال الوطنى .

ثانيا : فى السنوات الأخيرة كسبت الطبقة العاملة فى القسم غير الاشتراكى من العالم مركزا أكثر رسوخا كقوة قيادية للتقدم الاجتماعى .

وتلعب الطبقة العاملة اليوم دورا أكثر بروزا عنها قبل الحربين العالميتين وفى السنوات الأولى بعد الحرب العالمية الثانية . ولديها فرص حقيقية لممارسة تأثير أكثر فعالية على الدوام على حل مسائل الحرب والسلام . وفى هذا الخصوص ينبغى أن نلاحظ امتداد حتى بعض الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية عن بعض مبادئها السابقة وتبدى رغبة فى التعاون مع البلدان الاشتراكية ، ومع الشيوعيين حول المشكلات التى ترتبط أساسا بالمحافظة على السلام والنضال ضد الرجعية .

وقد دعمت كثير من الأحزاب الشيوعية مواقعها فى بلدانها . والعامل الجديد هنا هو أنه فى السنوات الأخيرة كسبت بعضها مواقع تواجهها بالمشكلات العملية لامكانية مشاركتها فى الحكومات . وفى عدد من الحالات يساعد ذلك حتى الآن فى ممارسة ضغط على البرجوازية تضطر ازاءه الدوائر الحاكمة فى تلك البلدان الى أن تعمل لها حسابا منذ رسم ومواصلة سياستها الداخلية ، بل والخارجية كذلك .

ثالثا : حدثت تغيرات جوهرية فى منطقة حركة التحرر الوطنى . والعامل الجديد هنا هو أن الاستعمار فى أشكاله القديمة يفقد المسرح ومع ذلك ، تحاول الإمبريالية الدولية بعناد أن تكبح هذه العملية ، كما تشهد المحافظة الصاعدة على التوتر فى الشرق الأوسط ، والتطورات فى جنوب أفريقيا ، وكذلك الأحداث فى زائير . بيد أن الإمبريالية ، كما توضح التجربة ، لم تعد بقادرة على إعادة حركة التحرر الوطنى الى الوراء رغم أنه لا يزال فى مقدورها فى بعض المناطق شن هجمات مضادة .

والبدان التى كسبت الاستقلال السياسى تسعى بنشاط من أجل نظام عادل للعلاقات الدولية متحرر من التمييز والنهب الإمبريالى . والعامل الجديد هنا هو أن زعماء عدد من البلدان حديثة التحرر التى اختارت الطريق الاشتراكى يتخلون خطوات لاقامة أحزاب طليعية ثورية ويدافعون عن تطوير التعاون والتفاعل مع الحركة الشيوعية .

وسوف يتضح ، بالطبع ، أنه في الوقت الذي سحر فيه الى النجاحات الجوهريّة التي تمّ التوصل اليها خلال عمل دعوب من جانب الشيوعيين وكافة القوى التي تعارض الحرب وتعمل من اجل السلام والتفهم الاجتماعي ، لا ييب على المرء أن كافة العقبات القائمة في هذا الطريق لم يتم التغلب عليها بعد ، وأن كافة المشكلات لم تحل ، وأنه رغم تضائل التهديد بحرب جديدة ، فإن هذا التهديد لم يستبعد نهائيا . كما لا ييب على المرء أن الامبريالية رغم اضطرابها لأن تأخذ في الحسبان الوضع المتغير ، لا تزال تحاول منع مواصلة تعزيز مواقع قوى السلام والديمقراطية والاشتراكية ، وحيثما أمكن تحاول الانتقام وعكس اتجاه الأحداث الدولية

وقد حفز ذلك الامبرياليين في مختلف البلدان الى تنسيق جهودهم على نطاق دولي . ورغم أن تزايد حدة أزمة الامبريالية يؤدي بشكل محتوم الى منافسة واحتكاك وتنافضات أكثر حدة بين البلدان الرأسمالية ، بين الاحتكارات الكبرى أو المجموعات الاحتكارية ، بما في ذلك الاحتكارات متعددة الجنسية ، تسعى الامبريالية الدولية الى التوصل الى عمل دعوب عندما يتعلق الأمر بمقاومة قوى التحرير الثورية ، ومعارضة السياسة الهادفة الى كبح سبق التسلح وتطوير الأمن الدولي الحقيقي .

وقد تمت السنوات الأخيرة تأكيدات هامة مقنعة لحقيقة أن عدونا الطبقي يولي أهمية متزايدة لتنسيق استراتيجيته المعادية للشيوعية على نطاق عالمي . وهذا يتضمن نشاطا متزايدا من جانب ميكائيزمات مثل حلف الاطلنطي والسوق المشتركة ، كما يعني كذلك مؤتمرات منتظمة لرؤساء الحكومات ووزراء الخارجية لحماية مواقع رأس المال الدولي ووضع سياسة مشتركة نحو البلدان الاشتراكية والتنمية ، أنه يعني اجتماعات عديدة بين السياسيين على مختلف المستويات لمناقشة وتعديل الاستراتيجية والتكتيكات المشتركة في النضال ضد الطبقة العاملة والشعب العامل في كافة البلدان . وفي مثل هذه الظروف فإن تدعيم التضامن الدولي ، والعمل الجماعي من جانب الأحزاب . الشيوعية والعمالية ، التي تجعل منها طبيعتها ، ونظرتها العالمية وموقعها في البنية السياسية للمجتمع المعاصر حاملة لافكار الأممية والتضامن ، يكتسب أهمية خاصة .

ويمثل ذلك أهمية أكثر ، وبخاصة لأن المهام التي على الشيوعيين أن يحققوها في المجال الدولي في السنوات المقبلة تتخذ طابعا جديدا تماما . وتميز المرحلة الحالية في النضال من أجل تحقيق وتدعيم وتعميق الانفراج الدولي بحقيقة أنه يتعلق الآن بالتوصل الى اتفاقيات خاصة بدرجة متزايدة حول المشاكل الحيوية للغاية بين بلدان تنتمي الى أنظمة اقتصادية اجتماعية متعارضة . وهذا في حد ذاته يؤدي الى وجود تعقيدات .

يبد أن المصاعب الرئيسية تنبع من مصدر آخر . وهذا المصدر هو

مقاومة الامبريالية المتزايدة لعملية الانفراج ، وبخاصة في المجال العسكري ورغبتها في ألا تسمح بأي كبح لسباق التسلح ، الذي هو في الحقيقة ليس سوى اعداد مادي للحرب .

وكما لم يحدث من قبل ، تصعد الامبريالية سباق التسلح ، وتضعه على مستوى لم يشهده من قبل . ان جانبيين من جوانبه ليس لهما سابقة في العالم الحديث . واحد هذين الجانبين هو التصعيد الهائل لقوة النيران وتطوير انماط وانظمة جديدة من اسلحة الابادة الشاملة ، والجانب الآخر هو العبء الاقتصادي الضخم الذي تلقىه ذلك على المجتمع حتى في زمن السلم .

ومع ذلك يجب التشديد على عامل جوهري آخر . فعن طريق تصعيد سباق التسلح تأمل الامبريالية ليس فقط ان تعكس الاتجاه نحو اعادة توزيع القوى العالمية لصالح السلام والاشتراكية وتستعيد تفوقها العسكري انها تعتبر سباق التسلح كذلك كوسيلة لممارسة ضغط عسكري سياسي على البلدان الاشتراكية والنامية . وهي تستخدمه في محاولة لا يبطئ تطور الاقتصاد الاشتراكي وبالتالي معدل تقدم البلدان الشقيقة على طريق الاشتراكية . واخيرا ، فان سباق التسلح يعتبر أحد المظاهر الأساسية للاتجاه الذي يميز الامبريالية نحو عسكرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية السياسية ، ووسيلة لتعزيز المواقع الاجتماعية والسياسية للقوى الرجعية العدوانية ، ووسيلة لابتزاز ارباح فائضة من الطبقة العاملة والفئات العاملة الأخرى في المجتمع ، وعاملا يفاقم من ازمة الرأسمالية .

وبالمقابل ، فان المعارضة الدائمة لكافة اشكال العسكرية تعتبر جزءا لاغنى عنه من الرسالة الدائمة للطبقة العاملة . فمنذ حوالي ٧٠ عاما مضت أيد لينين بنشاط الفكرة التالية في قرار مؤتمر ستوتجارت للاممية الثانية حول النضال ضد العسكرية : « ان الطبقة العاملة ، التي تعتبر المصدر الرئيسي لتقديم الجنود ، والتي تقدم التضحيات المادية الرئيسية ، هي على وجه الخصوص عدو طبيعي للحروب ، لأن الحروب تتعارض مع هدفها في خلق نظام اقتصادي قائم على المبدأ الاشتراكي ، مما سيضمن من الناحية العملية تضامن الشعوب » المؤلفات الكاملة ، المجلد ١٥ ، ص ١٩٢ »

والنضال ضد سباق التسلح ومن أجل تعميق الانفراج هو أحد المسائل الرئيسية للصراع ليس فقط في مجال السياسة ، وإنما في الايديولوجية كذلك . وهدفه الرئيسي ، كما نرى ، هو أن الغالبية العظمى للشعب ينبغي :

— ان تدرك الخطر المتزايد لسباق التسلح « فقد ضعف ادراك هذا الخطر في بعض الدوائر اخیرا » .

— أن تحاول تلمس حيل السياسة الامبريالية ، وتترك حقيقة مناوراتها حول هذه المسألة .

— أن تدرك تماما أن الامبريالية هي السبب الحقيقي لسباق التسلح والنزعة العسكرية .

وهذا ضرورى على وجه الخصوص لأن العدو الطبقي يبذل كل ما في وسعه لاقفاء اللوم عن مثل تلك التطورات على البلدان الاشتراكية .

لقد اعتبر الحزب الشيوعى السوفييتى على الدوام أن حماية السلام ، وتجنب حرب ذرية ومقاومة سباق التسلح مهمة يتحمل حيالها مسئولية اممية . وسباق التسلح الذى فرضته الامبريالية يجبر الاتحاد السوفييتى بالطبع على انفاق أموال ضخمة على تعزيز دفاعاته . بيد أن الحزب الشيوعى السوفييتى والدولة السوفييتية قد دافعا دون كلل ولا يبالا بدافعا عن الحد من سباق التسلح على أساس عادل ومتبادل .

وكما أكد ليونيد بريجنيف ، فانه اذا لم تجد جهود أكثر الدوائر الامبريالية عدوانية لتصعيد سباق التسلح ، ردعا مناسباً « فإن التهديد بالحرب سينمو مرة أخرى . ومثل هذا الخطر على كل شعوب الشرق والغرب وسوف يبذل الاتحاد السوفييتى كل جهوده لمواجهة ذلك ، وفوض ما يتضمنه من أخطار . »

ان ازدياد حدة أزمة الرأسمالية ، التى أصبحت كما يعترف الان على نطاق واسع ، أكثر خطرا على النظام الرأسمالى ، فى عديد من الوجوه ، من الأزمات السابقة ، يطرح كذلك عددا من المسائل الدولية العامة .

وهناك اليوم ما يكفى من الأدلة للحديث عن أزمة للنظام الاقتصادى الرأسمالى العالمى وأزمة السياسة الاستعمارية الجديدة . وسمة بارزة لصدمات الأزمة الحاضرة هو طابعها الدولى .

ويلاحظ أن هناك انتعاشا معينا فى السوق فى عدد من البلدان فى الوقت الحاضر ، بيد أن ذلك لا يعنى أن الاقتصاد الرأسمالى قد تغلب على الأزمة فالتنمو المستمر البطالة ، والتضخم وغيرها من عمليات الأزمة تقدم الدليل على العكس . والهوة بين احتياجات الجماهير وبين تلبية هذه الاحتياجات تتسع على الدوام ، كما يزداد وضوحا عجز الطبقات الحاكمة وعدم رغبتها فى أن تأخذ فى الاعتبار احتياجات الناس العاديين ، كما يزداد التباين الاجتماعى وبصورة جلية . وهكذا فمما زالت تعمل الأسباب الاجتماعية السياسية وكذلك الاقتصادية التى تدفع الجماهير للدفاع عن مصالحها بتصميم أكبر ، مما يترتب عليه جذب فئات اجتماعية جديدة فى الحركة

النشطة . وتشرى اشكال الصراع الطبقي ، وفي المحل الاول ، يصبح الصراع الاقتصادي اكثر اندماجا على وجه الخصوص مع الصراع السياسى .

وقد وضعت الأحزاب الشقيقة فى العالم الراسمالى نصب عينيهامهمة عدم السماح بحرمان الجماهير العاملة من المكتسبات التى حققتها فى النضال الطبقي العنيد لسنوات مابعد الحرب . وهى تسعى لدمج النضال ضد الأزيمة مع النضال ضد تحكم الاحتكارات ومن أجل تغييرات اجتماعية اقتصادية عميقة ، من أجل التجديد الديموقراطى لحياة المجتمع فى جميع المجالات ، ومن أجل مصالح الطبقة العاملة ومن أجل الأهداف الاشتراكية . ويتركز اهتمام الأحزاب الشيوعية كذلك على ربط النضال ضد ظواهر الأزمة وإفرازها على الجماهير العاملة بالنضال من أجل الانفراج ، الذى تنسف عن امكانية تطور مريض للتعاون الاقتصادى بين البلدان ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة .

والنتيجة الايدولوجية والسياسية الرئيسية للاحتدام الراهن لازمة الراسمالية هى أن سمعتها تزداد سوءا كنظام اجتماعى فى اعين الجماهير العريضة . ومن المستحيل تجاهل ذلك ، كأحد الأسباب الرئيسية لصراع الايدولوجى والسياسى الشامل بين قوى السلام والاشتراكية وقوى الامبريالية ، والعدوان والرجعية ، والذى يزداد اشتعالا فى العالم . لقد انجذبت الى العمل جماهير غفيرة من الناس فى المنطقة غير الاشتراكية . وهذه الزمرة الراديكالية حفيظة واضحة . ان المصالح الحيوية للجماهير العاملة تتطلب اجابة على المسائل الملحة لعصرنا :

— كيف ، وبأى طرق تناسب المصالح الاقتصادية والسياسية للجماهير العاملة يمكن ايجاد مخرج من هذه الأزمة التى تمسك بخناق النظام الراسمالى بكامله ، اقتصاده ، وسياسته ، وايدولوجيته ، ومعنوياته ، كيف نتجنب خطر الحرب الماشر ونبنى سلاما وطيبا حقا ، سلاما ديموقراطيا حقا وعادلا ، وكيف نوقف سباق التسلح الذى يستنفذموارد هائلة يمكن أن تستخدم لجعل الحياة أكثر سهولة بالنسبة للجماهير العاملة

— كيف نستخدم مزايا المجتمع الجديد ، التى اكدتها الآن كل الممارسة الاشتراكية ، وكيف نحقق الفرص الموضوعية التى خلقتها للطبقة العاملة وحركة التحرر جبروت وهيبة الاشتراكية المعاصرة .

ولا غرابة فى ان السياسيين والايدولوجيين والدوائر الحاكمة للامبريالية بشكل عام تسعى بكافة الوسائل لمنع الجماهير من ادراك ان الحل الواقعى الطويل الاجل والوحيد لمشاكل الجماهير العاملة يكمن فى التحويل الاشتراكى للمجتمع . ان حقيقة ان البديل الاشتراكى قد يجذب على وجه

التحديد أقساما جديدة من الجماهير العاملة هو مايرغب الرأسمالية اليوم وكل ذلك قد حفز الدوائر الحاكمة الامبريالية على التركيز بشكل خاص على الدعاية وغسيل المخ النفسى للجماهير العريضة فى العالم غير الاشتراكى ، وبخاصة الجماهير العاملة بروح العداء للشيوعية والعداء للسوفيت . ويهدف الهجوم الاساسى الى تشويه سمعة المثل انعليا العظيمة للاشتراكية . وزرع عدم الثقة بين البلدان التى يطبق نحوها هذا الهجوم . ولهذا الغرض صعد الامبرياليون الخرا حملة ضخمة معادية للشيوعية ومعادية للسوفيت . وقد اقامت الامبريالية جهاز تخريب ايدىولوجى ضد البلدان الاشتراكية لم يسبق له مثيل فى اتساعه حقا . ومما بلغت النظر ، ان احد التحركات الاولى للحكومة الامريكية الجديدة كانت المطالبة باعتمادات لاقامة ١١ محطة اذاعة قوية جديدة لاستخدامها للدعاية التخريبية ضد الاشتراكية القائمة .

والحملات المعادية للشيوعية والمعادية للسوفيت ، التى اتخذت ابعادا لم يسبق لها مثيل ، تدهش المرء باعتبارها امتحانا للمنطق السليم . والرأسمالية ، ذلك النظام الذى بذل كل ما فى وسعه خلال الستين عاما الماضية للقضاء على الاشتراكية ، يتظاهر الان بأنه مدافع عن تحسينها . والرأسمالية فى الواقع ، ضد الاشتراكية بالطبع ، وليست فى صف تحسينها ، وهم يكون مضحكا ان تختار من بين كل الاشياء ، حقسوق الانسان باعتبارها مادة للتصدير . لان الرأسمالية على وجه التحديد هى التى تنكر حقوق الملايين .

ومما له اهمية ، ان حملات الدعاية التى شنت فى الفترة الاخيرة تترد الى نحورهم . فالجماهير العاملة وتنظيماتها التقدمية متمسك بما يقوله حكام العالم الرأسمالى وتقدم كشف حسابها ، مما يترتب عليه اجبار الحكام على النكوص عن تلك الاقوال ، وحتى تخفيف حملاتهم لفترة . والحزب الشيوعى السوفيتيى يقدر عاليا العمل الذى يقوم به زملائنا الشيوعيون يوميا فى الخارج فى ظروف معقدة لفضح الدعاية البرجوازية ووضع الحقائق حول حقوق الانسان فى البلدان الاشتراكية امام الجماهير فى بلدانهم .

ونرفض الصحافة الاحتكاكية الاشارة الى انه فى كل يوم يوضع عشرات ومئات الناس الابرياء تماما فى السجون فى بلدان ما يسمى « بالعالم الحر » وان المتظاهرين والمضربين يطلق عليهم الرصاص فى عديد من هذه البلدان . ومع ذلك نجدهم يتصايحون من فوق الاسطح عندما يقوم الاتحاد السوفيتيى او أى بلد اشتراكى آخر بمعاكبة هذا الفرد او ذاك - بما تمنى تماما وقوانينه - لنشاطه المعادى للاشتراكية والذى يضر بمصالح الشعب .

فلماذا تشن الحملات الحالية ضد البلدان الاشتراكية تحت الشعار الزيف للدفاع عن حقوق الانسان ؟

اولا ، لان مقارنة واسعة ، وقد نقول مباشرة ، لحالة الامور في العالم الرأسمالي مع التقدم الذي حققته البلدان الاشتراكية في الاقتصاد ، والعلوم ، والتكنولوجيا ، والثقافة ، ومستوى المعيشة قد تضع الامبريالية في موقف خاسر . ولدى البرجوازية فرصة اقل الان للمناورة الايديولوجية ورمزايا الاشتراكية بشكل عام واضحة للغاية ، وبخاصة على خلفية الازمة الى اصبحت العالم الرأسمالي ، لدرجة ان مثل هذه المقارنة سوف تهز من جاذبية النظام الاشتراكي لجماهير الناس .

وثانيا ، لان مشكلة حقوق الانسان هي مشكلة حقيقية في العالم البرجوازي ، مشكلة تؤثر على مصالح ومشاعر الناس الذين يمتن راس المال حقوقهم ويقمعها . وفذلك تحاول الدعاية البرجوازية ان تبعد اللوم عنها ، وبإثارة قضايا افراد ، تستطيع ان تؤثر على مشاعر الناس ، وان تثير الراى العام وتحول اهتمام الجماهير عن المعنى الاجتماعى للعلاقات السلبية التى تجرى فى المعسكر الامبريالى ، وعن شروبه وامراضه .

وفى هذا الخصوص ، اود ان اؤكد على الزيف والنفاق الكامل للدعاية البرجوازية التى تبرز قصة من يسمون بالمنشقين فى البلدان الاشتراكية . والوسائل الرئيسية التى اختارها « المنشقون » لمقاومة النظام الاشتراكي هى النداءات المباشرة للدول الامبريالية لممارسة ضغط اقتصادى وحتى عسكري اكبر على البلدان الاشتراكية . وهذه المجموعة التافهة من الافراد الحقيرين الذين لا يمثلون احدا والذين قطعوا كل صلاتهم بشعبهم لا تهتم على الاطلاق بمصير الاشتراكية ، كما تلتصق الصحافة الامبريالية . ونقد « المنشقين » للاشتراكية سلبى ومعاد تماما . انه فى الحقيقة شكل من الصراع ضد النظام الاشتراكي ، ضد الشيوعية . وانه لمنطقى تماما ان « المنشقين » ، عندما يجدون انفسهم خارج البلدان الاشتراكية ، يتخلون تماما عن شعاراتهم الديماغوجية دفاعا عن الحرية وبعلمون صراحة عن تعاطفهم مع اعداء الشعوب اللدءاء ، وعن الرجعيين الدوليين الاكثر افتضاحا

وليس هناك جديد بالنسبة لاستخدام الامبريالية لحثالة المهاجرين لاغراض معادية للشيوعية ، ومعادية للسوفيت . وعندما هزم الغزاة الامبرياليون والحرس الابيض فى الحرب الاهلية ، منذ اكثر من نصف قرن مضى ، هرب كثيرون من الحرس الابيض الى الغرب . وفى ١٩٢١ ، ١٩٢٢ ، كان هناك من مليون ونصف الى مليونين من المعادين للثورة النشطين يقيمون بباريس ، وبرلين ، واستانبول . وعواصم بلدان برجوازية اخرى وواصلوا كفاحهم من هناك ضد بلاد السوفيت . بيد ان حزبنا ، والأحزاب الشيوعية ، نفتية

في البلدان الرأسمالية ، من جانبها ، تقلبت على الهجوم ، وتلاشى الهجوم الخبيث للحرس الأبيض . والوضع الآن مختلف تماما . « فالمنشقون » اليوم مجرد عدد محدود من الافراد . بيد ان الامبرياليين بخلفهم اساطير دعائية حول وجود معارضة في بلادنا ، يعتمدون على جهل الناس ويستخدمون هذا العدد المحدود من الافراد للاعلان .

وهناك مع ذلك جانب آخر للحملات المعادية للسوفييت والمعادية للاشتراكية . ونحن نشير الى محاولات رجال الدولة في انغرب للتدخل في شئون الاتحاد السوفيتي الداخلية . وبالتأكيد ، فان هذه المحاولات لا يمكن ان تؤثر على سياستنا الداخلية ولكنها تسمم بالتأكيد المناخ الدولي لقد رفض الحزب الشيوعي والحكومة السوفيتية هذه المحاولات وسوف يرفضونها على الدوام .

ان غاية وغرض حملات اليوم المعادية للاشتراكية واضحة لكل شخص ناضج سياسيا . وكما هو معتاد وجهت الامبريالية سهام نضالها ضد احزاب البلدان الاشتراكية والاسرة الاشتراكية في مجموعها . وخلف هذه الحملات توجد عناصر تود ان تفرض تغييرات سياسية جوهرية على البلدان الاشتراكية كشرط لاستمرار الانفراج . ويستخدم المرتدون من البلدان الاشتراكية وكذلك مشكلة « المنشقين » بصراحة كوسيلة لتعطيل مزيد من الخطوات نحو الانفراج ولنفس الطريق الى علاقات دولية تركز على التعايش السلمي .

ويكشف تحليل الدعاية الغربية ان تكيفها مع الوضع المتغير ادى الى ظهور عناصر جديدة في طرق واساليب تأثيرها على الراي انعام . فقد اصححت الدعاية البرجوازية اكثر تركيزا ، وهي توجه ضرباتها الى اهداف اقسل ولكنها تجعلها اكثر قوة لتحقيق اثر اكبر . وجدير بنا ان نشير بشكل خاص الى ان هذه الدعاية مخططة ومنسقة بعناية على المستويين القومي والدولي

وفي هذه الظروف ، يولى الحزب الشيوعي السوفيتي اهمية خاصة لتشنيد المقاومة ضد الحملات الايديولوجية والسياسية التي اطلقتها الامبريالية ضد الاشتراكية العالمية ، والحركة الشيوعية الدولية وضد احزاب مفردة . ولذلك يعتبر حزبنا ان من المهم تنسيق عمله بدرجة اكبر مع عمل الاحزاب الشقيقة الاخرى في الهجوم الايديولوجي ضد الامبريالية في فضح طبيعتها الطفيلية المعادية للشعب ، وفي توضيح مزاي النظام الاشتراكي .

ان خبرة ستين عاما مضت منذ انتصار الثورة الاشتراكية في روسيا تقدم دليلا لا يتطرق اليه الشك على ان الامبريالية نستخدم على الدوام

معاداة السوفيت كسلاحها الرئيسى ضد الحركة الشيوعية وكافة القوى التقدمية . وتهدف الهجمات الامبريالية على البلدان الاشتراكية الى احشاء الطابع المعادى للديموقراطية للنظام الرأسمالى ذاته . والحملات المعادية للاشتراكية ليست سوى واجهة لنشاط يهدف الى تعزيز الرجعية فى مختلف المجالات . انها مسألة الهجوم العنيف المباشر على الأحزاب الشقيقة وتصعيد الكفاح ضد الحركة النفاية ، ومنع اليساريين من القيام بوظائف معينة ، واخضاع الموظفين « لاختبارات الأمن » وممارسة التمييز العنصرى وغيره من أنواع التمييز . وتبدو هناك دلائل مزعجة فى عدد من البلدان الرأسمالية ، لنمو خطر الفاشية ، وخاصة فى تلك البلدان التى أصبحت للآزمة فيها ابعاد عميقة . ويتضمن الكفاح ضد الديموقراطية والحسرية محاولات ارباب السكان بالحديث عن « تهديد » سوفيتى ، وشيوعى بشكل عام .

والامبرياليون بتشويههم للواقع الاشتراكى ومحاولتهم الحط من شأن منجزاتنا يبدلون كل ما فى وسعهم كذلك لتشويه الأفق الاشتراكى والنيل من سمعة المثل العليا الاشتراكية ، كى تبعد الجماهير عنها وتعرى الاساس الايدىولوجى للحركة الشيوعية .

وتهدف الحملات المعادية للاشتراكية بثبات الى تقويض نفوذ الشيوعيين فى البلدان الرأسمالية ، واضعاف صلاتهم بالقوى الاجتماعية والسياسية الأخرى . وكل من هذه الحالات تشجع القوى المعادية للشيوعيين وتسرقل الكفاح من أجل مساندتهم بين الجماهير .

والاشتراكية القائمة ليست فحسب مصدر قوة مادية وسياسية ومعنوية عظيمة لطبقة عاملة أصبحت فى بلادها القائد السياسى للمجتمع . ولكنها فى نفس الوقت مصدر قوة عظيمة للطبقة العاملة العالمية فى مجموعها .

والاشتراكية القائمة ، سواء نظريا أو عمليا قد وفرت الحرية من سلطة رأس المال ومن استقلال الإنسان للإنسان ، الحرية من استخدام الناس فى حروب مدمرة للعنوان تشن لصالح الامبريالية ، الحرية من القهر الاجتماعى والتمييز العنصرى .

لقد وفرت الاشتراكية حقوق الإنسان المضمونة التى يعتد بها ، بحق العمل والتعليم والأمن الاجتماعى والعناية الطبية المجانية وحق الراحة والاستجمام . وألغت العداوات الطبقة فى بلادنا ورفعت تعليم الشعب ومستواه الثقافى للدرجة كبيرة ، مما يساعدهم على المشاركة بشكل أكثر كفاءة وفعالية فى ادارة كافة الشؤون العامة . لقد ضمنت الحرية الحققة للكلام والصحافة التى يستفيد منها ملايين وملايين المواطنين السوفيت بشكل فعال .

وتعزيز الديمقراطية الاشتراكية وتطويرها في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والسياسية على السواء - هو أحد الخطوط الرئيسية لعمل الحزب . وهذا ما عبر عنه بجلاء الاجتماع الموسع الأخير للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي في مايو ١٩٧٧ ، الذي ناقش مشروع الدستور الجديد للاتحاد السوفيتي ووافق عليه في اتجاهاته الأساسية . وفند أوضح ليونيد بريجنيف السكرتير العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي بأسلوب علمي الحاجة الى الدستور الجديد ، ومفزاها السياسي الداخلي والدولي الكبير . وقدم موجزا مطولا لهذا المشروع للقانون الاساسي لدولتنا ، مشيرا بصورة خاصة الى أنه يعمم كل التجربة الدستورية للاتحاد السوفيتي كما يستند الى خبرة التطور الدستوري المتراكمة في البلدان الاخرى لاسرة الاشتراكية . وأكد الرفيق بريجنيف « ان العناصر الرئيسية الجديدة في المشروع تهدف الى توسيع وتعميق الديمقراطية الاشتراكية » . والمناقشة الحرة والجادة على نطاق البلاد للمشروع والتي تجرى الآن في الاتحاد السوفيتي بمشاركة عشرات الملايين من الناس ، تقدم للعالم صورة واضحة للديموقراطية الحقبة لاجتمع اشتراكي متطور في التطبيق .

وهذا هو عام الذكرى الستين لثورة اكتوبر الاشتراكية العظمى وقد اتخذت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي قرارا خاصا يحدد الخطوط الرئيسية للعمل الايديولوجي والسياسي في بلادنا بمناسبة هذه الذكرى والتدابير العملية المرتبطة بها . ويشير الشيوعيون السوفيت بارنياس الى أن عديدا من الأحزاب الشيوعية قد اتخذت كذاك قرارات خاصة وبدأت الاعداد على نطاق واسع . ونحن نرى في ذلك تعبيرا عن اعتراف الحركة الشيوعية العالمية بالعلاقة بين مصالحها القومية وبين الافكار التي بدأت ثورة اكتوبر تجسيدها ، وكذلك تعبيرا عن تضامنها التقليدي مع نضال شعبنا من أجل الاشتراكية والشيوعية .

وتبذل العناية الاميرالية جهودا متزايدة مع مرور السنين كي « تعطي طابعا روسيا » لثورة اكتوبر ، عن طريق انكار الجوانب المعترف بها عالميا لتجربتها وادعاء أن تلك التجربة قاصرة على الظروف الروسية المتميزة . ولا يحتاج الأمر الى كثير من البصيرة لرؤية أن الهدف هو تشويه سمعة النضال العالمي للحركة الشيوعية بشكل عام ، المثل العليا التي لاتنفصل عن اكتوبر والتي يعتبر ترجمتها الى واقع المهمة الاممية المشتركة لاسكافة الأحزاب الشيوعية والعمالية .

وتتميز الرحلة الراهنة للعملية الثورية العالمية بالتنوع الواسع لاشكال النضال التي تستخدمها الطبقة العاملة والأحزاب الشيوعية والعمالية في القسم غير الاشتراكي من العالم . والصراعات الطبقة والتحررية تستند وتتصاعد ، ثارة في ركن من العالم ، وثارة في ركن آخر . وخلال السنوات القليلة الماضية اكتسبت القوى الثورية في كافة البلدان خبرة

جديدة ومتنوعة . وهذه الخبرة تدرسها بشكل وثيق على أساس نظرسرى
الأحزاب الشيوعية ، التى ترسم خطوطا مرشدة استراتيجية وتكتيكية
جديدة تطبق على المرحلة الحالية للحركة الثورية وعلى الواقع القومى فى
بلدانها .

ويقدر حزينا هذا العمل الواسع والهام . ولهذا السبب يعتر من
الجوهري الترويج لمكتسبات الأحزاب الشيوعية فى البلدان الأخرى ، مؤكدا
أنها تشكل مساهمة هامة لقضيتنا المشتركة - القضية التى يحملها على عاتقه
الشعب السوفيتى بالمثل - للنضال ضد الحرب والسياسة الامبريالية
للعُدوان والاملاء ، ومن أجل السلام الوطيد والامن والتقدم الاجتماعى
للسعوب . وحزينا بدوره بشارك بدور نشط فى التبادل الجماعى للخبرة
ويساهم فى دراستها من وجهة نظر اممية .

ان كثيرا من المشاكل السياسية والايدولوجية تواجه الشيوعيين فى
مختلف البلدان اليوم . وهى تتضمن التمكن من كافة أشكال النضال ،
سواء تلك التى اختبرت من قبل أو الجديدة منها ، بهدف دفع قضية
الثورة ، واندفاع عن مكتسباتها ، والحاجة الى الاهتمام الكبير بتفاصيل
العوامل الخارجية والداخلية فى تطور العملية الثورية ، والبحث عن أكثر
الوسائل فعالية كى تتمشى الاهداف العاجلة للصراع الطبقي مع النضال
من أجل مستقبل اشتراكى . وتواجه الأحزاب الشيوعية كذلك مشكلة
تصميم صفوفها على أساس مبادئ الماركسية اللينينية ، وتوسيع نفوذها
بين الطبقة العاملة وربط هذا العمل مع تطوير تحالفات طبقية على أساس
عريض ، والربط بين مسؤوليتهم السياسية المتزايدة على المستوى القومى
وممارسة دورهم كفضيلة فى الحركة الشيوعية العالمية ، التى يسخر
دورها ومسؤوليتها فى عالم اليوم فى التزايد . وهناك أيضا مشاكل عديدة
تتعلق بتعميم خبرة البلدان ذات المنحى الاشتراكى .

وليس سرا أن هناك آراء مختلفة بين الأحزاب الشيوعية حول بعض
المسائل الايدولوجية والسياسية . كما أنه ليس سرا أن الامبرياليين
يعتمدون على تزايد عمق الخلافات فى الراى داخل الحركة الشيوعية . وهم
يبدلون كل دافى وسعهم لتوسيع هذه الخلافات واستغلالها لاهدافهم
الطبقية . وهم فى ذلك يعتمدون على اضعاف وحدة الحركة الشيوعية
ووضع الأحزاب الشقيقة فى البلدان الراسمالية فى تعارض مع مثيلاتها
فى البلدان الاشتراكية .

وبنفس الاهداف فى الاعتبار ، تبدل الجهود لوضع فكرة المستقبل
الاشتراكى لبلدانهم الذى تطوره الأحزاب الشيوعية ليلام ظروفهم القومية
الخاصة ، فى تعارض مع الاشتراكية مواقع . وحزينا لم يعتبر على الاطلاق
ان الاشتراكية القائمة قد حدثت بالفعل كل قسم متنا على الاعلى الاجتماعى ،

والا لما كان هناك سبب لأن نتقدم ببرنامج للانتقال الى الشيوعية . وهكذا فان انتقاد الاشتراكية القائمة من موقع مجرد امر لا مبرر له . ومن ناحية اخرى ، فان المنجزات التاريخية التي لا تبارى يمكن ان تكون عاملا يعتمد عليه في النضال من أجل التقدم الاجتماعى ومن أجل الاشتراكية فى مختلف اجزاء العالم .

ان الحاجة الحيوية للتعاون الاممى على أساس الافكار العظيمة لماركس وانجلز ولينين معترف بها عالميا فى الحركة الشيوعية . وموقف الحزب الشيوعى السوفيتى حول هذا الموضوع يظل دون تغيير . وقد حدد بشكل كامل الرفيق ليونيد بريجنيف فى خطابه الى مؤتمر الاحزاب الشيوعية والعمالية الذى عقد فى برلين منذ عام مضى ، حيث قال :

« ان كل حزب شيوعى انتبى من حركة الطبقة العاملة فى البلد الذى يعمل فيه . وهو مسئول كذلك عن نشاطه أولا أمام الجماهير العاملة فى بلده ، التى يصير عن مصالحها ويدافع عنها . وهذا ما يوفر الأساس للتضامن الدولى للشيوعيين ... اما فيما يتعلق بالاممية البروليتارية ، اى تضامن الطبقة العاملة وشيوعى كافة البلدان فى النضال من أجل الاهداف المشتركة ، وتضامنتهم مع نضال شعوبهم من أجل التحرر الوطنى والتقدم الاجتماعى ، والتعاون الاختيارى بين الاحزاب الشقيقة التى تحترم بدقة استقلال كل منها والمساواة بينها ، فنحن نعتبر ان مثل هذا التضامن الافاقى الذى كان الشيوعيون حملة الويته لاكثر من مائة عام ، يحتفظ بشكل كامل بمعزاه العظيم حتى يومنا هذا . لقد كان ولا يزال سلاحا قويا ومختبرا للاحزاب الشيوعية وحركة الطبقة العاملة بشكل عام »

وهذا ما يؤكد بقاء الخبرة التى اكتسبها كل حزب شيوعى وحركتنا فى مجموعها . فخبرتها تعلمنا ان نجاح قضية السلام والاشتراكية وتقدم كافة الاحزاب الشيوعية بشكل عام وكل منها بشكل خاص لا ينفصل عن وحدة الشيوعيين ودرجة التفاعل التى يتوصلون اليها فى تحقيق المهام الاممية . وهى تعلمنا كذلك ان اضعاف هذا التفاعل قد يضر ضررا بالفسا بتقدم الانفراج والنضال ضد خطر الحرب ، وكذلك بالمصالح الطبقيّة لحركة الطبقة العاملة الثورية .

ان حزبنا ، الذى ينطلق من قرارات مؤتمره الخامس والعشرين ، سيواصل العمل بشتات من أجل تفاعل وتعاون أخوى اوتق بين الاحزاب الشيوعية والعمالية على النطاق الدولى ، ومن أجل مزيد من وحدة الحركة الشيوعية العالمية على أساس مبادئ الماركسية اللينينية والاممية البروليتارية

شيلى

الدور السياسى للطبقة العاملة

بقام : جلاديس مارين

لم يكن تولى حكومة الوحدة الشعبية للسلطة فى شيلى تطوراً قائماً على الصدفة ، أو ناتجاً لخطافى الحساب من جانب الرجعية ، كما اعتقد البعض . لقد كان انتصاراً ناتجاً عن العمل الموحد من جانب الشعب لعبت فيه الطبقة العاملة الدور القيادى ، وعن نضال طويل .

وكان ذلك عندما زاد التحالف الاشتراكى الشيوعى قوة وتشكل المركز العمالى الموحد الذى تمت تحت قيادته اضرابات ضخمة لمطالب اقتصادية وسياسية . وحارب الفلاحون بطريقة منظمة من اجل الارض وسكان المدن من اجل السكن ، وتطورت حركة واسعة وقوية للطلبة والعناصر الاكاديمية من اجل اصلاح الجامعة ، وباستخدام اشكال جديدة ، انضم الشباب بجرأة تتمشى مع سنهم الى النضال الذى تحددت اهدافه بالحاجة الى التغيير الثورى . وعلى وجه الخصوص ، فقد وسعت الجريات السياسية فى هذه السنوات ، واشيعت الديمقراطية فى حياة البلاد وازداد النضوج السياسى للشعب . وشكل النضال السياسى وعيهم السياسى ، عندما ساندوا خلال المعركتين الانتخابيتين عام ١٩٥٨ ، ١٩٦٤ ، ترشيح سلفادور الليندى للرئاسة .

وسياسة حزبنا الصائبة في ظل حكم الديموقراطيين المسيحيين - سياسة توحيد كافة التقدميين والديموقراطيين بين قوى المعارضة وفي الحكومة ومقاومة كافة الرجعيين في الحكومة وبين المعارضة - ساعدتنا على أن نوضح للجماهير أن وعود الحكومة خادعة وأن تجذب انتباههم الى المشاكل السياسية والاجتماعية الملحة . وهذه المشاكل التي اثارت اكثر مجموعات السكان تباينا ، هي استعادة موارد شيلي الطبيعية ، واساسا مناجم النحاس الهامة ، مواصلاح حقوق الملكية ، ووضع حد لنظام الضياع اللاتيفوندية من خلال اصلاح زراعى بعيد المدى ، وخلق وظائف جديدة ، وانهاء التخلف واتخاذ خطوات لضمان تطور البلاد كدولة مستقلة ذات سيادة .

واصبح الاقتناع بان شيلي تحتاج الى تغييرات اقتصادية واجتماعية وسياسية بعيدة المدى جزءا من الوعي لمعظم الشيليين . ووجد انعكاسه في سياسة الاحزاب التي انضمت فيما بعد الى الوحدة الشعبية وفى مشاعر معظم الديموقراطيين المسيحيين والمستقلين .

وفي هذا الجو العاصف في اواخر ١٩٦٩ ظهرت الكتلة السياسية للوحدة الشعبية الى الوجود . وكان برنامجها يتمشى ومصالح غالبية السكان ويدعو الى تغييرات عميقة في المجتمع الشيلي .

ويرجع قيام الوحدة الشعبية اساسا الى الشيوعيين . فلقد كان للحزب برنامج سياسى يبرز الحاجة الى تحالف عريض للقوى التقدمية لعزل الرجعية .

وقدم الحزبان الاشتراكي والراдикаلي والديمقراطيون المسيحيون الذين انسحبوا من حزبهم ليشكلوا حزب حركة العمل الشعبى الموحد مساهمة حاسمة لتشكيل الوحدة الشعبية .

ان انتصار ٤ سبتمبر ١٩٧٠ حققته اولا الطبقة العاملة والفلاحون الاكثر تقدما في تحالف مع القوى الثورية للبرجوازية الصغيرة الحضرية وقسم هام من الفئات الوسطى . ولتحقيق مزيد من التقدم الى الامام ، كان من الضروري نديم التحالف بزيادة الدور القيادي للطبقة العاملة وتعزيزه بحلفاء من مجموعات سكانية جديدة .

وارتكزت سياستنا للتحالف على دراسة عميقة للوقائع . فالسيطرة الامبريالية ووجود اوليجاركية احتكارية فى الارض تتعارض مصالحها مع مصالح الغالبية الساحقة من السكان كانت هى اساس التناقضات الرئيسية التي كان لابد من حلها في شيلي . وكانت الطبقة العاملة في حاجة الى الاتفاق مع كافة الفئات الاجتماعية التي تائرت مصالحها بالسيطرة الامبريالية

والأوليغاركية المحلية أو على الأقل محايدة هذه الفئة أو تلك . وكان لدى القوى الشعبية خبرة معينة يمكن أن تساعدنا في التوصل الى هذا الهدف . وقد نمت بشكل ملحوظ نتيجة للحالف الذى شكلته التيارات الايدولوجية الثابتة - الماركسيون ، والمسيحيون ، والعقلايون - لانتخاب الليندى كرئيس . وتطور التحالف بسرعة نتيجة البحث المستمر عن أرض مشتركة ، مع التأكيد على ما يفيد الوحدة فى النضال ضد العدو المشترك ويقوى من نضالية الشعب . وتشكلت حوالى ١٥٠٠ لجنة فرعية خلال الحركة الانتخابية .

وفى هذه الظروف ، كان من الضرورى التقدم الى الامام واضعين فى الاعتبار بشكل ثابت قول لينين « ان اقوى عدو يمكن هزيمته ففصصيل بل اقصى جهد ، وبلاستخدام الاكثر دقة وحرصا وغناية ومهارة والزاما ، لاى بل لاقبل انشقاق بين الاعداء ... والاستفادة كذلك من اى ، بل اقل فرصة لكسب حليف جماهيرى ، رغم ان هذا الحليف قد يكون مؤقتا ، متذبذبا ، غير ثابت لا يعتمد عليه ومربط بشروط معينة » .

ولواصله سياسة مشتركة تجعل من الطبقة العاملة محورا وقسوة دافعة للتغير الثورى ، كان من الضرورى تدعيم وحدة الطبقة العاملة نفسها ثم وحدة كل العاملين باجر ، التى كان عليها بدورها ان تساهم فى تشكيل تحالف قومى عريض للقوى الشعبية حول الطبقة العاملة . وارتكز هذا التحالف من الناحية السياسية على وحدة العمل بين الاشتراكيين والشيوعيين . وتطورت الوحدة النقابية بتشكيل المركز النقابى الموحد . وظهر تأثير القوى الثورية القوى على الجماهير العاملة ، عندما تأسس المركز النقابى الموحد عام ١٩٧٢ وانتخبت قيادته بالتصويت المباشر . وساندت مجموعات كبيرة من الناخبين (٣٢ر٥ ٪ على التوالى) النقابيين الشيوعيين والاشتراكيين ، وفاز الراديكاليون بـ ٤٧ ٪ .

ومن الناحية الاخرى ، اوضح التصويت ان الحزب الديموقراطى المسيحى لا يزال قوى النفوذ بين الجماهير العاملة « فقد حصل على ٢٥٩ ٪ من الاصوات) وانه رغم تكييف العمل التنظيمى بدرجة كبيرة ، كانت اعداد كبيرة من ذوى الاجور والرواتب لا يزالون غير منتظمين . ثم هناك العديد من المؤسسات الصناعية الصغيرة والورش الحرفية ، التى تستخدم ٣٩ ٪ من قوة العمل الصناعية ، وفقا لاحصاءات ١٩٦٧ ، ١٩٦٨ . وكان هنالك كذلك النمو السريع لنسبة العاملين باجر نتيجة لتدقيق العمل من الفئات والطبقات الاجتماعية الاخرى ، وخاصة من بين الفلاحين ، وكذلك الى تدقيق الشباب الذين يبدأون لتوهم حياة العمل ، وزادت قوة العمل القومية حوالى ٢٦ فى خمس سنوات فقط (١٩٦٦ - ١٩٧١) . وهاتان الواقعتان تطلبنا تعزيز القوى فى الحركة النقابية والجهود الدووية للتشوير الاجتماعى للذين انضموا الى صفوف الطبقة العاملة .

وخلال عملية التغيير هذه ، لم تكن مهمة سهلة أن تكسب غالبية الجماهير العاملة . وارتكت العديد من الأخطاء . ولناخذ المجال الاقتصادي ، مثلا . فقد أدت التقديرات الخاطئة في سياسة الوحدة الشعبية ، الى أن يولد بشكل خاص اتجاه نحو انفاق تبديدي لا تناسب وامكانيات البلاد . وظهرت سياسة تحديد الاسعار مقابل مطالب اقتصاديات مغال فيها تفاوضت مع برنامج زيادات الاجور التي استهدفتها حكومة الوحدة الشعبية والتقايات وبينما نصت خطة ١٩٧١ على زيادة قدرها ٤٠ ٪ (زادت عن نمو الاسعار) ، بلغت الزيادة الفعلية في المتوسط أكثر من ٥٠ ٪ . وعلى عكس السياسة التي وضعتها الحكومة ، رفعت عديد من المؤسسات الاجور حوالى ١٠٠ ، أو ٢٠٠ ، أو حتى ٥٠٠ ٪ زيادة على مؤشرات الخطة . وامتدت الرجعية عنى هذا التخطيط لمواصلة سياسة اشاعة عدم الاستقرار ، كما كان متوقفا فحسب . وحتى هؤلاء الذين عارضوا مطالب الجماهير العاملة على الدوام ، ساندوا الآن بحماس أكثر الطلاب غير معقولة .

واحد العراقيل الأخرى بالطبع ، هو أن بعض الدوائر النقيابية التي تساند الحكومة عجزت عن أن تدرك أن الوضع قد تغير . لقد تشبوا بشعارات الماضي التي تدعو الى الاضرابات الاقتصادية . واستغفادوا من الاهتمام الذي أولته القيادة القومية الجديدة لحاجات الجماهير العاملة ، وكذلك من تخفيف أساليب أرباب الاعمال التعسفية .

وتوضح التجربة أن المطالبة بظروف اقتصادية أفضل ، وغيرها من المطالب الخاصة ، التي تعبر بشكل عام عن نضال الجماهير العاملة ضد الطبقات الحاكمة يمكن أن تستخدمها تلك الطبقات الحاكمة لاهدائنا الخاصة اذا لم تبصر الجماهير العاملة بالوضع الشامل خلال تشكيل حكومة شعبية .

وتوضح أحداث شيلي كذلك أن الانتهازية اليمينية واليسارية يمكنهما أن ياتنقيا موضوعيا في مثل هذه الظروف . وليس هذا مصادفة، على ما نعتقد ولكنه أمر ملازم للنزعة ومن الممكن أن يحدث في الظروف الحاسمة . إن المنافسة بين الاتجاهات اليسارية واليمينية المتطرفة داخل وخارج الطبقة العاملة على صياغة الشعارات المتطرفة كانت دليلا جديدا على الحاجة الى مقاومة الانتهازية .

وتبين تجربتنا أن مثل هذا الكفاح ، بدلا من أن يضعف وحدة عمال وتماسك الجماهير العاملة ، انما هو شرط لازم لوحدها ويساعد هؤلاء الذين تأثروا بالانتهازية على الانخراط في الحركة الموحدة . ان مخططات التآمرين للقيام بانقلاب ، ساعدت بشكل كبير اضرابات أرباب الاعمال في أكتوبر ١٩٧٢ ويوليو - أغسطس ١٩٧٣ ، واستندت الاتجاهات الانتهازية على العسوامل

التي ذكرناها ، تركيب قوة العمل ذاتها في شيلي ، ووجود جماعات غير منتظمة ولا مبالية بالسياسة في هذه النية وتدفق قوة عمل جديدة لها ايدولوجيتها الخاصة . وبالإضافة الى ذلك ، ارتكبت القوى الثورية اخطاء في نشاطها بين الجماهير العاملة . وكان للانتهازية اليمينية واليسارية المتطرفة سند جماهيري معين ، قوى بما فيه الكفاية ، رغم أنه غير كبير للغاية

ولدفع العملية الثورية ، كان لابد ، الى جانب النضال الايدولوجي ضد التأثيرات الغربية على الطبقة العاملة ، العمل على ضمان اوسع مشاركة للجماهير العاملة في الادارة الاقتصادية ، في الحكومة ، وفي نشاط كل قطاع اجتماعي . وبالتالي ، فقد طرح حزبنا مرارا مسألة سياسة الطبقة العاملة في مجرى التحولات الاقتصادية في شيلي . واعتقد انه من المهم أن نقدم فكرة عن موقف الحزب الفعلي من هذه المسألة .

« ان معركة الانتاج لن تكون معركة مالم تكن هناك خطط معينة ، واهداف محددة ومشاركة حقيقية للجماهير العاملة . وعندما نتحدث عن الخطط ، فإننا لانفي التقديرات غير النهائية ، ولا صياغة التنبؤات بالمقاييس المعتادة في ظل الرأسمالية . اننا نتقدم بخطط تضع مهامنا محددة وتحوى تقديرات بخصوص الانتاج والتسويق والاستثمار والتمويل ، وقسوة العمل وانتاجية العمل ، ومتوسط الاجور ، والصادرات والواردات ، والاجرامات الاجتماعية والثقافية ، واستخدام الفواقيص . وبدون مثل هذه الخطط ، لا يمكننا أن نصل الى الاستقرار المنشود لرفع الانتاجية وضمان أن تعمل مؤسسات القطاع العام لتحقيق ادراج .

« ان وضع وتنفيذ تلك الخطط لا ينبغي أن ينظر اليها كشئ بيروقراطي . بل ينبغي أن تشكل عملية تشكل فيها الخطوط المرشدة المعدة وفقا لمقاييس علمي أساسا لصناعة القرارات ، مع اوسع مشاركة للجماهير العاملة . ويجب أن تحدد الخطط مهامنا جزئية شهرية ، حتى يمكن أن يفهمها كل عامل وكل تكتيكي وحتى نضمن تنفيذها . وينبغي أن تقدم مجالس الادارة تقارير الى اجتماعات العمال العامة شهريا حول التقدم في تنفيذ الخطط . وبدلا من ارباب اصحاب الاعمال ، وتقديم العمال لمطالب ، ينبغي تمهيد الطريق في القطاع العام والخطط للانفاقات الديمقراطية حول خطط الانتاج والاجور ، وأن توضع مشاريعها بالتعاون مع النقابات باعتبارها المتفاعلة عن ارادة الطبقة العاملة في دورها الجديد كقوة قائمة للبلاد تتحمل المسئوليات الثورية والوطنية » .

وسياستنا لم تصح فحسب وفقا لقواعد عامة . وقد بلل الكثير لوضعها في التطبيق . وسجلت مكاسب لا يتطرق اليها الشك ، مثلا ، في الياورور ، وبروجرسو للتسيج ، وماديكو ، وسوكورا ، وانمار ، وغيرها من المؤسسات

التي أدبرت بكفاءة وفقا للخطوط المرشدة العامة للحكومة ، وحيث أصبحت مشاركة العمال في الادارة حقيقة واقعة ، وساهم ذلك في تنظيمات وتشغيل أفضل وأرباح أكبر . وجدير بالذكر كذلك ان نشير الى الجهود التي بذلت لتنظيم تشغيل الآلات ، وتخطيط الانتاج ، والحوافز المادية ، والاستخدام المخطط للارصدة الاجنبية في القطاعين العام والمختلط .

وكانت الخطوات التي اتخذتها حكومة اليندي في هذا المجال ذات مغز تاريخي اذا ما نظر اليها على خلفية وضع شيلى في ذلك الوقت . ومع ذلك ، فاننا نراها ، من وجهة نظر اليوم ، محدودة للغاية .

لقد نجحت الحكومة في اشراك الجماهير العاملة في الادارة في العديد من المؤسسات . وخلقت قنوات توزيع جديدة وكان للنقابات كلمتها في المشاكل القومية الهامة ، وكان ذلك هاما لتقدم البلاد كما ساعد على تعزيز الوعي الاجتماعي للجماهير العاملة وادخال اشكال جديدة من انضباط العمل ليحل محل الانضباط القائم على الاستقلال الرأسمالي ، ونجحت الحكومة اكثر من اى مكان اخر حيث تحمل العمال مسئولية أكبر في الادارة . ولكن حيث لم يقوموا بذلك وقفت الحكومة ضد مظاهر الفوضى التي أضرت بالانتاج ، وأضعفت من هيبة الحكومة ، وهذا هو الاكثر خطورة . وحال ذلك دون ان يستخدم لصالح الشعب مزايا التغيرات البنوية المبكرة التي نفذت في البلاد . وكان لتطبيق اشكال جديدة لمشاركة العمال في الادارة خارج النقابات بالمثل اثر سلبي ، لانه عطل مشاركة العمال الفعلية في الادارة وادى الى الفكرة الخاطئة القائلة بان النقابات يجب الا يكون دورها مقصورا على تحديد المطالب الاقتصادية .

ومع ذلك ، فالى جانب الاتجاهات التي تقلل من مشاركة العمال في الادارة تطورت اتجاهات عديدة أخرى ساهمت في وحدة العمال وبقتهم . والاستنتاج الذي برهنت الممارسة الثورية على صوابه ، والقاتل بأن هذه التغيرات يحتمل ان تزيد بسرعة من الوعي الاجتماعي للشعب ، قد أكدته التجربة الشيلية . ولعبت الطبقة العاملة الدور الحاسم في اوضاع كانت صعبة للغاية بالنسبة للحكومة . وخلال اضراب ارباب الاعمال في اكتوبر ١٩٧٢ والذي كان يهدف الى شل الصناعة ، وضع العمال ايديهم على الانتاج واستأنفوه بعد ذلك بوقت قصير . وتوافرت فرص جديدة أمام الحركة الثورية رغم الصعوبات . واقنعت الحقائق العمال بأنهم أكفاء على ادارة المؤسسات بأنفسهم . ومما له دلالة ان تكوين القطاع العام كان نتيجة لاعمال ضخمة من جانب العمال . ومع ذلك ، ففي بعض الحالات، عندما قررت الحكومة نقل المؤسسات الى القطاع العام ، لم تستطع ان تفعل ذلك ، عادة لانها لم تستطع التوصل الى اتفاق مع العمال .

واتخذت مشاركة العمال في الادارة اشكالا اكثر تحديدا في المؤسسات

المهمة . اما فيما يتعلق بالقطاع الخاص ، لم توجد أشكال مناسبة للمشاركة ، رغم ان العمال هناك اقاموا كذلك هيئات شبيهة باللجان للإشراف على الإنتاج وضمان الا يتصرف ارباب الأعمال بما يتعارض مع المصلحة الوطنية .

وكان الشرط الاسمى للازم للنجاح هو التفاهم المتبادل بين الاشتراكيين والشيوعيين والعمل المشترك من قبل الوحدة الشعبية . بيد أن الافتقار الى قيادة موحدة أدى الى الحد من قوة العمال الثورية وترك مجالاً لانتشار الاتجاهات الغريبة في حركة الطبقة العاملة .

ولكى تقوم الطبقة العاملة بدورها كمركز للوحدة التي تشكلت وكقوة محركة للتغيير الثوري ، كان عليها ان تعبر وتدافع عن مصالحها الخاصة وعن مصالح الطبقات والفئات التي تحتاج لان توحدها حول نفسها . وكانت المهمة الاولى هي تدعيم التحالف العمالي الفلاحي لانه لم يكن قويا بعد بما فيه الكفاية ، رغم أن سكان الريف في الستينات أصبحوا أكثر تنظيماً وكان النضال في الريف يتصاعد . وكانت التغيرات التي حدثت هامة للغاية .

وزاد عدد اضرابات العمال الزراعيين من ثلاثة عام ١٩٦٠ الى ٢٩ عام ١٩٦٤ ، وإلى ٦٩٢ عام ١٩٦٧ وإلى ١٥٨٠ عام ١٩٧٠ . وبعد اقرار قانون الإصلاح الزراعي ، أدركت الاقسام الأكثر تقدماً من سكان الريف أن عمق العملية يتوقف ، على مدى نشاطهم . وفي ١٩٧٠ ، انتقلت ٣٦٨ ضيعة ريفية الى الذين يعملون عليها ، واساساً كنتيجة للنضال من أجل الإصلاح الزراعي .

وتحقق تغيير هام مماثل في تنظيم اسكان الزراعيين . فقد إردادت عضوية اتحادات نقابات الفلاحين من ١٠٣٦٦٤ عام ١٩٦٩ الى ٢٧٧٨٩٥ عام ١٩٧٣ ، وكان النمو ملحوظاً بدرجة أكبر في التنظيمات التي يقودها الشيوعيون او الاشتراكيون . كنتيجة لذلك كسبت الوحدة الشعبية ، وعلى الاخص الشيوعيين ، نفوذاً أكبر في المناطق الريفية خلال الانتخابات العامة عام ١٩٧٣ .

وازداد التحالف العمالي الفلاحي قوة بدون شك في ظل حكم الوحدة الشعبية (وكذلك في ظل حكومة فري ، التي بدأت اصلاحاً زراعياً) . وفي نفس الوقت شارك عدد أكبر من السكان الزراعيين في الشؤون القومية . واتخذت الحكومة ، وفي مقدمتها الشيوعيون ، اجراءات عديدة لمساعدة الريف ، خاصة عام ١٩٧٣ . وكانت الحملة من أجل التنفيذ الكامل للإصلاح الزراعي ، والموجهة في المحل الاول ضد ملاك الضياع الكبيرة ، هامة للغاية

لان نتائجها كان لها اثرها على كل عملية التطور الديموقراطى . فقد كانت تلك الضياع حاجزا فى وجه تطور الزراعة ، وتقدم البلاد الشامل .

لكن فى الوقت الذى تحققت فيه مكاسب بعيدة المدى سوف يتضح اثرها فى المستقبل ، فان سياسة الحكومة الشعبية الزراعية لم تكن معفاة من اخطاء فى التقدير . فالحكومة لم تزود بالطعام كل المجموعات الريفية الواردة فى برنامجها . وافاد الاصلاح الزراعى اساسا العمال الزراعيين واشباه البروليتاريا . وكان هذا انجازا لكنه لم يكن كافيا . وكان من الواجب ان يشمل المستفيدون صفار الفلاحين واشباه البرولتاريين الذين يملكون قطع ارض اكبر نسبيا . وكان لابد ان يوضع فى الاعتبار مصالح كافة الفئات التى يمكنها ان تحصل على مزايا محددة من سياسة الحكومة الشعبية والتى احتشدت لمساندتها نتيجة لذلك . وقد قال لويس كورفيلان فى تقريره الى اللجنة المركزية ، التى اجتمعت فى اغسطس ١٩٧٢ لمناشئة المسألة الزراعية ، « يوجد اكثر من ٢٠٠.٠٠٠ حيازة اصغر من القطع المقررة التى تبلغ مساحتها ٤ هكتارا ، ويعمل عليها مئات الالاف من الشيليين » . ولا يمكننا ان نسد حاجة البلاد اذا ما تخلىنا عن انتاجهم . لقد مدت الحكومة الشعبية مساعدها لهم على شكل قروض ائتمانية لكل ذلك غير كاف ، ولا بد من مساعدتهم على الانتظام فى تعاونيات ، ومنحهم قروضا اكبر ، وزيادة مشتريات الحكومة للمحاصيل الزراعية بشكل فعال .. وفى المحل الاول ، ضمان تأمين ملكية الارض فى الواقع .

« وينبغى ان يصبح الفلاحون الصفار والمتوسطون حلفاء للعملية التاريخية التى تجرى فى شيلي . واى امرئ يذمعه موقفه الاخرق نحو الجانب الآخر هو معاد للثورة » .

والنتائج التى يمكن ان نوجسها الان تبين ان تلك النواقص لم يتم التخلص منها تماما بعد بآية حال . وزاد الوضع تفاقم نتيجة لزيادة شعور كثير من الملاك بعدم الاطمئنان بسبب الاعمال التى حرض عليها اليساريون المتطرفون بهدف الاستيلاء على الاراضى التى لم يشملها الاصلاح الزراعى ، ونتيجة لاستفادة الرجعية بذلك فى دعايتها . ولم تواجه الحكومة على الدوام مثل هذه الاعمال على الوجه السليم .

وكان من سوء الحظ كذلك سواء من الناحية السياسية او الاقتصادية انه فى تنفيذ الاصلاح الزراعى ، غالبا ما تجاهلت السلطات آراء الفلاحين وحاولت ان تفرض اشكالا تنظيمية من اعلى ، متخطية مراحل معينة من عملية اقامة التعاونيات الزراعية . وفى اغسطس ١٩٧٢ وضع الحزب الشيوعى حالة الامور ، فقال : « يمكننا ان نخرج ببعض الاستنتاجات من التجربة التى اكتسبناها فى هذا المجال . فلا اسيتناميتوس التى اقامهنا

الديمقراطيون المسيحيون ، ولا مراكز الإصلاح الزراعى التى اقيمت فى ظل الحكومة الحالية ترضى الفلاحين تماما .. ونحن نعتبر ان المهمة الجوهرية التى لا تحتل أى تأخير هى مراجعة كل هذه الاشكال التنظيمية وان نأخذ فى الاعتبار رأى الفلاحين ومصالحهم على وجه التاكيد ، اذ ان هذه هى الطريقة الوحيدة لكسب مساندتهم فى تنفيذ المهام الكبيرة التى تواجهنا فى الريف » .

وتلك واحدة من المشاكل التى لم تحل على خير وجه . وكانت أحد النواقص الأخرى أنه فى البحث عن أشكال جديدة لتنظيم الانتاج والمكبة ، ركز الاهتمام كلية على القطاع الذى نفذ فيه الإصلاح الزراعى . ولم تبلل محاولات جادة لتشجيع تطور الاشكال التعاونية للمكبة الأرض بواسطة صغار الملاك كما استهدف البرنامج الرئيسى لحكومة الوحدة الشعبية واستغل اليساريون المتطرفون هذه التقديرات الخاطئة . وكانت بعض تحركاتهم انعكاسا للمشاكل الحقيقية لأقسام متباينة من السكان الزراعيين ولكن الحلول التى قدموها كانت خاطئة . أن « جوع الأرض » الذى يؤثر على قسم هام من سكان الريف يتطلب اشكالا جديدة من تنفيذ الإصلاح الزراعى مع الاهتمام بمصالح كافة الفئات الاجتماعية .

وفى شىلى كما فى بعض بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى ، كان تحقيق التفاهم المتبادل مع الفئات الوسطى الحضرية مسألة ذات أهمية متزايدة بالنسبة لسياسة الطبقة العاملة فى التحالف . ولعبت العديدة لهذه الفئات ، وبدرجة أهم ، فعاليتها السياسية المتزايدة ، دورا فى ذلك .

كان سكان الحضر يتزايدون على حساب سكان الريف . ففى ١٩٧٠ وصل سكان الريف النشطون اقتصاديا الى ٣٩٪ فقط . وتأتى الفئات الوسطى ، من الناحية العددية ، فى المرتبة الثانية فقط بعد الطبقة العاملة (بالنسبة للسكان فى مجموعهم) . وتركيب هذه الفئات غير متجانس للغاية ، لان بعضها قد تشكل نتيجة للاحتفاظ بأشكال الانتاج السابقة على الرأسمالية ، بينما تطور البعض الآخر فى ظل الطريقة الرأسمالية للانتاج .

وفى عام ١٩٦٨ ، كان حوالى ٩٤٪ من صناعة شىلى يتكون من ورش حرفية ومصانع صغيرة تستخدم كل منها حتى ٤٩ عاملا . وهذا القسم من الفئات الوسطى - الحرفيون وبعض صغار المنتجين - كانت تستغله المجموعات الاحتكارية والأوليغاركية المالية ، والتغيرات التى أحدثتها حكومة الوحدة الشعبية حررتهم من الاستغلال ، مما يعنى أنه كان من الواجب عليهم أن يرحبوا بها أو على الأقل أن يتخذوا منها موقفا محايدا . وقد نفذت كافة الاجراءات المبكرة للتغيرات البنيوية فى وقت كان توازن القوى فيه موات . وتوطيد هذا الوضع لم يكن من الضرورى فحسب

تحويل القطاع العام المتطور الى اكثر القطاعات الاقتصادية دينامية، واما إقامة علاقات من نوع جديد مع المؤسسات الخاصة ، التي كانت ترتبط بها بالفعل كل مؤسسة في القطاع العام ، وبخاصة عندما أصبح العديد من المجموعة الأخيرة معتمدا على السابقة فيما يتعلق بالود الخام .

وزاد المنتجون الصغار والمتوسطون من أرباحهم ولكنهم لم يعتبروا ذلك نتيجة للتغيرات التي حدثت في البلاد . واتفق أن كثيرين منهم في الحقيقة اشتركوا في أعمال الكسب غير المشروع وصفقات السوق السوداء (وهذه التطورات كانت تفديها سياسة الرجعية في اشاعة عدم الاستقرار) . لقد اعتبروا الاجراءات التي اتخذت للتضييق على مثل هذه الاعمال كدليل على « تقييد » نشاطهم . وقد اكدت التجربة الشيلية فكرة لينين عن أن تلك الفئات تنذبذب بين الرغبة في التخلص من أغلال رأس المال الكبير وبين الخوف من التغير الثوري .

ورغم الفرص التي أتاحت لها للنمو والنشاط ، فشلت القوى الثورية في شيلي في أن تبين أن التقدم الذي تحقق كان نتيجة للتغيرات التي نفذت . وفشلت في إقامة علاقات قوية من نوع جديد بين الدولة ، والقطاع العام والمؤسسات الخاصة . وكان الافتقار الى التفاهم المتبادل يرجع كذلك الى المبالغات في إقامة القطاع العام . لقد اشترك قسم هام من البرجوازية الصغيرة وكثير من الحرفيين في اضرابات ارباب الاعمال ، وقد ضلهم شعار الرجعية الديماجوجي عن « حماية الملكية » والمطالبة « بالحرية » بينما كان الهدف الحقيقي للذين حرضوا على الاضرابات هو افساح الطريق أمام الانقلاب . وفي ظل النظام الفاشي اليوم ، الذي يقضي على نطاق واسع على صفار المنتجين ومتوسطيهم ، بل وحتى كبارهم (غير الاحتكاريين) ، من الواضح أن مصالحهم الحقيقية لم يكن يحترمها سوى الحكومة الشعبية فحسب .

والفئة الوسطى الحضرية الجديدة ، التي لا تزال في مرحلة التكوين،

تصبح أكثر نشاطا من الناحية السياسية بالمقارنة مع الفئات الوسطى الحضرية الأخرى . ان الطلبة ، وأعضاء المهن الحرة ، والمثقفين ، وبعض ضباط الجيش الذين يمكن اعتبارهم أفراد هذه الفئة الوسطى تزداد بالمثل فعاليتهم الاجتماعية .

وقد تطور تحالف قوى العمال والطلبة ، الذين ازدادت علاقاتهم المتبادلة عمقا عندما كانت الحكومة الشعبية في السلطة . وساعدت حركة الطلبة بشكل عام الحكومة بطرق مختلفة . ومع ذلك ، كان ذلك مجرد جانب واحد من عملية معقدة أصبحت فيها مجموعات الطلبة التي تساند

المعارضة أكثر عدوانية ، ودافع كثير من المثقفين كذلك عن آراء تقدمية من حيث الجوهر . وفى ذلك الوقت وجد تفكيرهم الإبداعي تعبيرا فى أكثر الأشكال تبائنا . وكان الوضع مختلفا فى تنظيمات المهنيين . فقد أصبح بعضهم أدوات لأكثر العناصر رجعية . وكان هناك بين ضباط الجيش تيار ديمقراطى ضعف عندما تدهور الوضع بكامله ، ولم يبذل هذا التيار جهدا لتقوية صلاته مع القوى التى تساند الحكومة .

وكان الصراع بين الثوريين وبين أعداء الثورة من أجل توازن موات للقوى يهدف لدرجة ملحوظة إلى كسب الفئات الوسطى . بيد أن الطبقة العاملة فشلت فى خوض معركة حازمة من أجل مطالب هذه الفئات باستخدام المواقع التى تحتلها فى الحكومة .

وتدلنا التجربة على مدى أهمية أن نضع فى أذهاننا طبيعة التغيرات التى تحدث فى شيلى والميزة لثورة ديمقراطية ، حتى لا تكون هناك محاولات لتخطى مراحل ، وأن نحمل بعناية الاسهام الذى كان يمكن للفئات التى أخرجت بها المناقشات القائمة ، أن تقدمها ، وأن ندرس إمكانيات العملية الثورية التى تنتقل إلى مراحل أعلى بمساندة غالبية هذه الفئات .

والسياسة الصائبة للتحالف تتضمن تفاهما متبادلا بين الوحدة الشعبية وبين الحزب الديمقراطى المسيحى ، وهو الحزب المتعدد الطبقات الذى يحتل مواقع مويه بين الفئات الوسطى ويشتمع بنفوذ كبير بين العاملين بأجر ، لقد صوت الحزب الديمقراطى المسيحى مع تأكيد مجلس البرلمان لانتخاب الليندى للرئاسة ، وكذلك مع تأميم مناجم النحاس الهامة ، وهو إجراء وافق عليه البرلمان بالإجماع .

ومن وجهة نظر الحكومة الشعبية ، كان التوصل إلى تفاهم متبادل يعنى التهاون ، وقد بذلت جهود محددة من أجل ذلك لكنها فشلت نتيجة للمقاومة داخل الحزب الديمقراطى المسيحى والوحدة الشعبية . فمن ناحية ، ضمت المعارضة قطاعات برجوازية وبرجوازية صغيرة لا يدفعها شيء آخر سوى الخوف من أن تدعم الطبقة العاملة من مواقعها . ومن الناحية الأخرى ، ضمت قوى يسارية اعتبرت كل المساومات تراجعا - على أساس الافتراض الزائف بأن المهمة هى الإسراع بالتغيرات الاشتراكية رغم الانقراض المبر الشروط الاقتصادية والسياسية اللازمة لذلك . ومع ذلك ، فقد كانت معارضة يمكن التنبؤ بها بدقة والتخلص منها من خلال العمل الدعوب بين الجماهير .

وفى شيلى ، كما نعرف من التجربة ، فإن التوصل إلى التفاهم المتبادل جعل التقدم أمرا ممكنا . واعتمد النجاح فى الجهود من أجل إقامة جبهة ديمقراطية عريضة ، لدرجة ليست بصغيرة على القوى التى كانت خارج

الوحدة الشعبية والتي اتخذت موقفا مرنا من هذه المسألة وعلى طبيعة التيارات التي تتطور بين الجماهير ، بما في ذلك الديموقراطيين المسيحيين ، وعند الإشارة الى امكانية وضرورة العمل المشترك مع الديموقراطيين المسيحيين حددت قيادة الحزب الشيوعي النقاط التالية :

((بالتأكيد ، هناك أشياء فصلت وما زالت تفصل بين الماركسيين والديموقراطيين المسيحيين . لكن لدينا كذلك مصالح مشتركة واحد دروس التاريخ الواضحة في بلادنا أنه حينما نجحنا في التوصل الى العمل المشترك وتحقيق الوحدة حول المشكلة الرئيسية ، كانت النتيجة منافع واضحة للشعب ...

((وهذا أحد وجهي العملة . لكن هناك الجانب الآخر كذلك ، لأن الحزب الديموقراطي المسيحي حزب متعدد الطبقات غالباً ما تعبر فيه المصالح المتعارضة عن نفسها . وهذا يفسر السبب في أنه في كل مرة ارتبطت القوى المتعصبة ، مع الاحتكار ووجدت مساندة لا تقدر في مظاهر متعصبة بين القوى اليسارية التي أصبح لها القلبة في قيادة الحزب الديموقراطي المسيحي ، كانت النتيجة انقساماً أو حتى مواجهة عادت بالفائدة على المصالح والامتيازات الرجعية)) .

ويقول الحزب الشيوعي بوضوح ، كما نرى ، أنه كان من الضروري الكفاح من أجل الوحدة مع كل القوى المعادية للغاشية ، وهو يؤكد كذلك الأهمية الخاصة للنضال الأيديولوجي ضد هؤلاء الذين يعرقلون أو يعارضون الجهود من أجل الوحدة . والنضال من أجل الوحدة ، الذي يلعب فيه الحزب الشيوعي دوراً ملحوظاً ، لا يتضمن التخلي عن النضال الأيديولوجي أو تناسي المهمة المركزية ، مهمة التقريب بين المواقف بزيادة امكانيات التحالف .

وليس هناك سبب يدعو لأن تصبح الخلافات القائمة بين الحزب الديموقراطي المسيحي والوحدة الشعبية خلافات عدائية ، وخاصة إذا ما نظر الى المسألة وجهة نظر التركيب الطبقي للحزب الديموقراطي المسيحي . والذين عارضوا سياسة الطبقة العاملة في التحالف قائلوا أن الطبقة العاملة تتخلى بذلك عن دورها القيادي وسوف تكون عاجزة عن التصرف بشكل مستقل . وفي كلمات أخرى ، فقد حول الانتباه الى تناقض خيالي غير قائم . وفي النهاية ، فإن الطبقة العاملة يمكنها أن تصبح فائدة ليس بمرسوم وإنما نتيجة تفاهم متبادل مع الطبقات والفئات الأخرى ، ويتوقف ذلك على مدى مواصلة نشاطها بصورة أفضل وإلى أي مدى تصبح مصالح تلك الطبقات والفئات مصالحها . ولا يتناقض ذلك مع النشاط المستقل لحزب الطبقة العاملة ، وزيادة على ذلك ، فإنه يجعل استقلالها ضرورياً ، والوحدة

داخل التحالف ترتبط بالضرورة بالنضال ، وخاصة حينما يشمل التحالف أكثر القوى تباينا .

وهذا يجعل من الضروري على حزب الطبقة العاملة أن يحافظ على استقلاله الطبقي داخل الجبهة المشتركة وأن يوسع من نفوذه الأيديولوجي . وقد أكدت الفترة التي نحللها أن ذلك يمكن التوصل إليه بالاستناد بشكل ثابت إلى الجماهير ، واحاطة الجماهير العاملة بالحقيقة ، ومساعدتها على التغلب على المصاعب والتوصل إلى حلول صائبة . وهذا ما تعلمنا إياه خبرتنا .

أن تسمية مرشح مشترك للقوى الشعبية عام ١٩٧٠ ، وصياغة برنامج وحدة وتحديد المعايير الأساسية لنشاط الحكومة الشعبية قد تم بمشاركة الشعب النشطة ، التي لعبت الدور الحاسم في التغلب على الصعاب . ومع ذلك فإن الحكومة لم تتمكن دوما بهذه المبادئ . وكثير من المناقشات الجاسمة حول ما إذا كانت العملية الثورية تقاد بطريقة صائبة أم لا كانت تجري فقط « في القمة » أو في دوائر محدودة للغاية . ونتيجة لذلك تزايدت الصعوبات الناجمة عن الافتقار إلى قيادة موحدة ، مما وجد تعبيرا عنه مرارا في تحركات انقسامية وفوضوية بل واتجه أحيانا إلى شل الحكومة . ولكن في كل مرة اتجهت الحكومة إلى الجماهير العاملة ابتدوا قدرة كبيرة على التبعية .

والتأكيد على أهمية العمل الجماهيري لا يعني التقليل من أهمية العمل بين القادة . وسوف يكون مضرا بقضيتنا فحسب إذا ما ميزنا بشكل مصطنع بين العمل وسط الجماهير والعمل وسط القادة .

أن ما سبق يقودنا إلى الاستنتاج بأن أحد المشاكل الرئيسية للعملية الثورية الشيوعية هي أنه لم توجد قيادة ثورية متجانسة ومتماسكة . وفي نفس الوقت فالمكاسب التي تحققت ترجع بدرجة كبيرة إلى عملية تشكيل مثل هذه القيادة . والدور الرئيسي في تشكيلها وتطويرها لعمته الطبقة العاملة ، بسبب طبيعة العملية الثورية ذاتها ، وإلى الدرجة التي تفشل الطبقة العاملة في هذا الخصوص ، تجعل الأمر أسهل على العدو .

ومن الواضح كذلك أن دور الحزب الشيوعي نما مع تطور الوضع الثوري والنضال من أجل السلطة .

ونحن الشيوعيين نتخذ موقفا انتقاديا ذاتيا من منجزات ونواقص العملية الثورية في شيلى كي نتعلم دروسها ، وهو ما نعتبره الشرط الضروري لتحويل هزيمة الأمس إلى انتصار الغد .

ماذا عن حقوق الإنسان؟

تولى وسائل الإعلام في البلدان الرأسمالية في الفترة الأخيرة اهتماما كبيرا بضرورة احترام الالتزامات الدولية حول حقوق الإنسان والحريات الإنسانية . ويهمنى أن أعرف شيئا ما عن هذه الالتزامات وما هي الحقوق والحريات التي تنادى بها ، وكيف تحترم ومحترما ؟

وبصفتي فلسطينيا فأننى أدرك تماما أن شعبي قد حرم من كل حق وأنه يناضل في سبيل حريته وقد بذل في سبيل هذا تضحيات لا تحصى . كما أننى أعرف من هم حلفاؤنا ومن هم أعداؤنا في هذا النضال وعندما يزعم أى إنسان أن نضال شعبي نضال غير شرعى أو أن الاشتراكية تتجاهل القانون الدولى أو أن أصدقاؤنا ينكرون الحريات الديمقراطية لمواطنيهم ويضرب المثال بغياب ((المعارضة الشرعية)) فى البلدان الاشتراكية ووجود ((عدد كبير من المنشقين)) وماشابه ذلك ، فأننى لا أملك الا الامتناع من هذه المزاعم .

انا لست شيوعيا - بل عامل مثقف - ولكن هذه المزاعم تبدو لى زائفة . هل يمكنكم أن تلقوا الضوء حول هذه القضية ؟

خليل سلامة « الاردن »

هذا وقد طلبنا من البروفيسور ايجور بليششسكو سكرتير الرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين « الاتحاد السوفييتي » والبرتو كوهين « الارجننتين » وهو صحفي له عدد من المؤلفات تتناول القضايا القانونية الاجابة عن الاسئلة التي اثارها خليل في رسالته ، وفيما يلي تسجيل للحوار الذي تم حول هذه القضية بين بليششسكو وكوهين

بليششسكو - ان المشاكل التي اثارها الخطاب ذات اهمية بالغة . فالنضال في سبيل حقوق الانسان اليوم قد أصبح جزءا من النضال في سبيل التقدم الاجتماعي والسلام والانفراج . ويشكل المفهوم الحقيقي لهذه الحقوق شيئا يشبه الحد الفاصل بين التقدم والرجعية ، وحيث أنها تفسر بطرق مختلفة فأننى اقترح تحديد اطار الاسئلة التي نتولى الاجابة عنها .

كوهين - اننى اعتقد أننا بحاجة الى تعريف مختصر للاحكام الاساسية للاتفاقيات الدولية حول حقوق الانسان . وعلينا أن نشر الى هؤلاء الذين يقومون بتنفيذها وكيف ، وكذلك اعطاء صورة عامة من كيف تعطى تفسيرات متعددة للحريات وحقوق الانسان . ثم يتعين علينا بعد ذلك أن نفصح مزاعم الدعاية البورجوازية التي اشار اليها القارئ الاردنى .

بليششسكو - بعمنى بصورة خاصة التعرض لمشكلة « المنشقين » في البلدان الاشتراكية .

كوهين - اوافق . دعنا تقدم اولا فكرة عن الاحكام القانونية الدولية المتعلقة بحقوق الانسان . اليس كذلك ؟

القوانين الدولية حول حقوق الانسان

كوهين - للتشريعات الدولية حول حقوق الانسان سجل طويل ولكنها في صورتها الحالية قد تبلورت بعد ثورة اكتوبر وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك تحت تأثير افكار وقوى الاشتراكية والاسلام والديموقراطية والتقدم . وهذه التشريعات تشكل سفرا ضخما ولكنى ساتناول بصورة خاصة ثلاث مجموعات من المعايير المتفق والموافق عليها على المستوى الدولى . واولا وقبل كل شيء هناك ميثاق الأمم المتحدة المستمدة منه الاحكام الهامة الاهمية فى هذا الشأن ، البيان المعلنى مؤتمر هيلسكى حول الأمن والتعاون فى أوروبا وعدد الآخر من الاتفاقيات بين البلدان الاشتراكية والراسمالية التى تنص على عدم شرعية الحرب كأداة فى السياسة الحكومية وتدعو الدول المعنية لتسوية منازعاتها

بالوسائل السلمية ، وتؤكد حقوق الشعوب والأفراد فى السلام والحياة السلمية . وإننى اعتقد أنه من الواجب التذكير دوما بهذا المبدأ القانونى البالغ الأهمية لأن كثيرا من الناس ليسوا مدركين للحقيقة بأن العيش فى سلام هو أحد الحقوق الإنسانية التى لا يمكن دحضها .

وهناك مجموعة أخرى من الاتفاقيات التى تتضمن الاعلان الدولى لحقوق الانسان الذى اقترحه الأمم المتحدة فى عام ١٩٦٦ والمواثيق حول حقوق الانسان « ميثاق الحقوق المدنية والسياسية وميثاق الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مثلا » وعدد من الاتفاقيات الدولية الأخرى تتضمن معايير ومبادئ عامة متصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحقوق والحريات المدنية و « السياسية للفرد . وأخيرا هناك قوانين نورمبرج والاحكام التى أصدرتها المحاكم العسكرية الدولية فى نورمبرج وطوكيو ، والمواثيق حول منع ومعاقبة جرائم الاضطهاد العنصرى وإبادة الاجناس وكذلك الغاء كافة أشكال التمييز العنصرى وعدم تطبيق قواعد السقوط بالتقادم على جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وكذلك الاتفاقيات الأخرى التى تحدد المسؤولية عن الانتهاك الإجرامى للحقوق الإنسانية .

بليشسكى - أود أن أؤكد أن الاتفاقيات الدولية حول حقوق الانسان تقوم على أساس مبدأ حق الشعوب والأمم فى تقرير مصيرها (١) .

وقد حدثت اضافات وملاحق لهذه الاتفاقيات تجرم مخالفتها وتنص على الحقوق المتساوية للرجل والمرأة . واتطابقا من هذا فان ميثاق حقوق الانسان يتضمن الحق فى العمل والحق فى ظروف عمل مناسبة وملائمة ، والحق فى تكوين النقابات ، والحق فى الضمان الاجتماعى

(١) المادة الأولى من ميثاق حقوق الانسان تقول :

(أ) لكل الشعوب الحق فى تقرير المصير . ووفقا لهذا الحق فإنها تحدد بحرية مستقبلها السياسى وتقرر بحرية تطورها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

(ب) لكل الشعوب ولها أهدافها الخاصة الحق أن تصرف بحرية فى ثرواتها ومواردها الطبيعية دون الحاق الضرر بأية التزامات قائمة على أساس مبدأ المنفعة المتبادلة والمقانون الدولى .

وفى جميع الحالات لا يمكن حرمان أى شعب من وسائله فى المعيشة .

(ج) الدول الموقعة على هذا الميثاق بما فيها الدول ذات المسؤولية فى ادارة المناطق ذات الحكم الذاتى والخاضعة للموصاية عليها أن تعمل من أجل تنفيذ مبدأ حق تقرير المصير وكذلك عليها احترام ذلك الحق بما يتفق مع احكام ميثاق الأمم المتحدة .

بما فيه الحق فى التامين الاجتماعى ، وحق الاسرة بما فيها الامهات والاطفال فى الحماية والمساعدة ، والحق فى مستوى لائق من المعيشة ومستوى صحى سواء بدنى او عقلى لائق ، والحق فى التعليم والمشاركة فى الحياة الثقافية .

وتؤكد هذه المواثيق الحق فى حياة مأمونة يصونها القانون ، بما يتضمن من عدم حرمان أى إنسان بصورة تعسفية من حياته . وتحرم هذه الاتفاقيات عمليات التعذيب أو غيرها من وسائل المعاملة غير الانسانية أو المهينة أو الوحشية . وتحرم أيضا العبودية وتجارة العبيد والعمل القسرى أو الاكراهى . وتطالب هذه المواثيق من الموقعين عليها أن يكفلوا حرية وأمان الانسان وأن يمنعوا التدخل التعسفى فى الحياة الخاصة للعائلة او العائلة والانتهاكات لحرمة المسكن أو لسرية المراسلات . كما تتضمن هذه المواثيق أيضا الحقوق المتعارف عليها كحقوق سياسية ومدنية الحق فى الخطابة وحق الاجتماع ، وحق التنظيم ، وحرية الرأى والضمير والتعبير وما الى ذلك . وتدين هذه المواثيق وغيرها من الاتفاقيات الدولية العنصرية والتمييز العنصرى وإبادة واضطهاد الأجناس وتجريم كل هذه الأفعال .

كوهين - بالإضافة الى ماسبق فان جميع المعاهدات والاتفاقيات الدولية تجرم الدعاية للحرب ولبث الكراهية والعداوة بين الشعوب وذلك بفضل الجهود التى بذلها الاتحاد السوفيتى والبلدان الأخرى المحبة للسلام . وفوق هذا ، فان أى نظام اجتماعى مثل الدكتاتورية الفاشية والأنظمة العنصرية والأنظمة القائمة على القهر الاستعمارى أو العنصرية تعتبر - وفقا للقانون الدولى - أنظمة مخالفة للمعايير الشرعية . وفى هذه الحالة ، فان القانون الدولى يعترف بحق الشعوب فى اللجوء الى كل الوسائل لتحقيق حريتها الفعلية وحققها الشرعى فى حمايتها .

بليشيشنكو - وهذا هو السبب فى أن الحروب التى تشن كوسيلة لقائمة العدوان وكذلك الحروب الوطنية التحريرية لا تعتبر جرائم فى نظر القانون الدولى . وقد استفاد نضال الشعب الفلسطينى استفادة مباشرة فى هذا ، اذا وضعنا فى الاعتبار أيضا أن عددا من وثائق الأمم المتحدة تؤكد بصرامة ووضوح حق كل شعب فى تقرير المصير وحق الشعوب تحت سيطرة الحكم الاستعمارى فى القتال، فى سبيل حريتها بكل الوسائل بما فيها استخدام القوة . « انظر - على سبيل المثال - تقرير اللجنة السادسة للأمم المتحدة » ١ - ١٨.٩ « - ٤ ديسمبر ١٩٦٩ » .

كوهين - اعتقد أننا بهذا قد أوردنا الاتفاقيات الدولية الاساسية حول حقوق الانسان بتفصيل كاف . والان دعنا نلقى نظره على كيفية تطبيقها .

لماذا لا تحترم دائما المعايير الدولية لحقوق الإنسان

كوهين - ليس بسر أن الولايات المتحدة وهى أغنى بلد رأسمالى عاجزة عن أن تكفل لـ ٨٪ من سكانها الأصحاء الحق فى العمل وتنكر للحقوق المدنية والاجتماعية للغالبية العظمى من الأمريكيين الأزواج والهنود والبرتوريكو وغيرهم من القوميات الأخرى . وبالنسبة لشيلي فقد أعادت الدورة إل ٣١ للجمعية العامة للأمم المتحدة تأكيد ادانتها القوية لأعمال الخرق الفاضحة الجارية ، الان لحقوق الإنسان . وفى السيلفادور أسفرت انتخابات الرئاسة عن قيام مذبحه بعد أن تلاعبت الرجعية بالانتخابات . وهناك أعمال خرق فاضحة عديدة لحقوق الإنسان فى الشرق الأوسط وجنوب أفريقيا وبلدان أمريكا اللاتينية التى تحكمها الأنظمة الفاشية أو الدكتاتورية .

ورغم أن الوضع فى الأرجنتين مختلف عن الوضع فى البلدان المحاورة لها الحكومة بواسطة أنظمة دكتاتورية فإن خضوع اقتصاد البلاد للاحتكارات الأجنبية وكبار ملاكى الأراضى يحول دون إقامة ديمقراطية حقيقية ويولد الانقلابات وأعمال الإرهاب والكبت وعدم الاستقرار السياسى والاجتماعى . وتعد أعمال الكبت الوحشية للإرهاب اليسارى المتطرف والتفاضى عن أعمال الإرهاب اليميني المتطرف أمثلة حية على انتهاك أبسط حقوق الإنسان ، وحقه فى الحياة وهو الأمر الذى يشير قلق الراى العام الديموقراطى فى الداخل والخارج . وبرزت قضية حقوق الإنسان فى الأرجنتين الى المقدمة نتيجة لاعتقال مئات السياسيين دون اتهام أو محاكمة وبفعل أعمال الطرد والفصل لأسباب تتعلق بالنشاط السياسى والنقابى ، وأعمال الخطف اليومية والتعذيب والجرائم بالجملة ضد الشعب كله ، وضد رجال الدولة الذين يبدو نوعا من التطلع الى طريق ديموقراطى . وتشير الى هذا الوضع تصريحات التحنثين باسم حركة الطبقة العاملة والدوائر السياسية وحتى تصريحات جنرال جورج ر . فويلا رئيس الأرجنتين وغيره من القادة العسكريين وغيرهم من ممثلى الكنيسة الكاثوليكية .

بيد أن الممارسة الفعلية والحقيقية لحقوق الإنسان قد أصبحت قضية ملحة . ففي الأرجنتين ، مثلاً ، فإن هذه القضية تتطلب اتخاذ تدابير ضرورية لفتح الطريق أمام حوار شعبى غير مقيد . ولكن إجراء مثل هذا الحوار لا يمكن تصوره إذا استمرت أعمال الخطف وإذا لم تتوقف أعمال القس على الناس دون اتهام أو محاكمة ، وإذا لم تجبر عملية مقرطة كاملة للحركة النقابية وإذا لم ترفع القيود على الأحزاب السياسية . كما أنه من المستحيل إجراء مثل هذا الحوار إذا لم تحل مشاكل التهمور

الاقتصادي والدبون الخارجية والطرء بالجملة والبطالة والانحدار فى
الأجور الحقيقية والارتفاع المضطرد فى تكاليف المعيشة .

وفى معظم البلدان الرأسمالية لا تتفق أحوال النساء والشباب والأثليات
القومية مع المعايير والالتزامات الدولية المنصوص عليها فى الاتفاقيات
الدولية حول حقوق الإنسان . ويدعو هذا الوضع الى تسليول البعض عما
إذا كان اقتراح بعض المحامين والقانونيين لإنشاء هيئة عالمية تختص بمثل
هذه الأمور مفيدا . ولكن من الصعب الموافقة على مثل هذه الفكرة
الليبرالية البورجوازية .

بليششسكنو - اعتقد انك على حق . فان قبول هذه الفكرة معناه خرق
حق السيادة لكل دولة فى ممارسة التشريع فوق أراضيها . والأوجب أن
تقوم الدول نفسها بتعديل وتطوير تشريعاتها بما يتفق مع المعايير القانونية
الدولية المقبولة منها ، وقد ارتفعت فى الآونة الأخيرة نداءات قوية متزايدة
فى البلدان الرأسمالية تدعو الى تكوين وكالة قانونية دولية تعمل بصورة
محكمة عليا للحقوق المدنية وتنظر فى شكاوى ودعاوى الأشخاص والأفراد
واننى اعتقد ان المروجين لهذا الاقتراح يأملون من ورائه الى استخدامه
كوسيلة تسهل عملية تدخلهم فى شؤون البلدان الاشتراكية وهى البلدان
التي صدقت على جميع الاتفاقيات الدولية حول حقوق الإنسان . وتتحمل
الدول الرأسمالية مسئولية اضعاء الوقت حتى لا تتحمل المسئولية القانونية
فى تنفيذ هذه الاتفاقيات ، فهذه الدول وقفت بادىء الأمر ضد توقيع
هذه الاتفاقيات والان تمتنع عن التصديق عليها .

كوهين - هل يمكنك أن تكون أكثر تحديدا ؟

بليششسكنو - طبعاً - هناك كتاب جيمس جرين « الأمم المتحدة وحقوق
الإنسان » . وقد قرأت فى هذا الكتاب « صدر فى واشنطن عام ١٩٥٦ -
ص ٤٠ » أن الولايات المتحدة لعبت الدور الرئيسى بين الوفود التى أصرت
على قصر حقوق الإنسان على الحقوق المدنية والسياسية . ويمكن أن
نتذكر أن الولايات المتحدة وبريطانيا ونظام سالازار فى البرتغال وجنوب
افريقيا قد صوتت ضد مشروع الميثاق حول منع ومعاينة جريمة الاضطهاد
العنصرى - وأصرت بريطانيا وبلجيكا وجنوب افريقيا على استبعاد
المواد المتعلقة بحقوق الشعوب والأمم فى تقرير المصر فى التصرف المستقل
فى ثرواتها الطبيعية . وقد حاولت الولايات المتحدة أيضا منع توقيع
الميثاق حول تحريم جميع أشكال التمييز العنصرى . ووقفت بريطانيا
وهولندا وبلدان رأسمالية أخرى ضد المادة التى تجرم الحرمان التعسفى
لأى شخص من حياته .. وفى هذا الصدد عدد الوفد الهولندى الحالات

التي يمكن فيها السماح بحرمان الشخص من حياته دون محاكمة أو اتهام بحالات القتل والثورات .

اما بخصوص الامتناع عن التصديق على الاتفاقيات فقد لعبت الولايات المتحدة ايضا الدور الرئيسي في ذلك . ويقول تقرير « دراسات جامعية حول حقوق الانسان » وهو تقرير تم اعداده بالتعاون مع اليونسكو أن الولايات المتحدة لم تصلق على اية وثيقة دولية حول حقوق الانسان باستثناء الميثاق حول العبودية . « صدر التقرير في عام ١٩٧٥ - انظر ص ٣٥ » . وفي هذه البلاد تجرد كثير من المعاهدات الدولية في فعاليتها بفعل مايسمى حق الامتراض الفيدرالي ، والذي يقول أن أحكام الميثاق الدولية تنقل فقط في حالة عدم تناقضها مع تشريعات الولاية التي تتضمن الكثير من القيود على حقوق الانسان بما فيها القيود العنصرية . وقد كشف النقاب عن هذه المناومة العنيدة جون فوستر دالاس وزير الخارجية الأمريكي السابق واب الحرب الباردة عندما قال أن الولايات المتحدة لا تنوى على الاطلاق الالتزام بالمعاهدات الدولية التي يمكن ان تفضي الى تفيرات احتمالية داخلية . « انظر الى م . موسكوفيتز « حقوق الانسان والنظام العالمي » - نيويورك ١٩٥٨ » .

كوهين - ان هذا القول من جانب دالاس اظهر الحقيقة . أو ليس كذلك ؟

بليششتكو - نعم ، انه اعتراف اضطرارى بالحقيقة بأن الاشتراكية وحدها هي التي تستطيع أن تمنح الشعوب أوسع الحقوق والحريات الديمقراطية .

كوهين - بالضبط - والان دعنا ننتقل الى موضوع الحقوق والحريات كمفاهيم محددة في ظل الرأسمالية والاشتراكية .

الحقوق والحريات في ظل الرأسمالية والاشتراكية

بليششتكو - دعنا نبدأ بتقرير الحقيقة بأن النظام الرأسمالي يوفر ويضمن الحرية الحقيقية في المقام الأول لأقلية ضئيلة من المستغلين وأنه مصدر لفقدان الحرية بالنسبة للأغلبية العظمى من المستغلين . وقد أثبتت حتى أغنى البلاد الرأسمالية مجزها عن أن توفر لشعوبها الوظائف الكافية والتخزين أو التعليم وأن تحافظ على صحة الناس أو تضمن لهم شيخوخة آمنة .

كوهين - وحتى في البلدان التي كانت تعتبر لفترة طويلة مهد الحضارة

البورجوازية فاننا نشهد فيها عملية فقدان مفهوم الحقوق المدنية لمعناه الاصلى ، وتنقص اكثر فاكثر الفرص المتاحة للمواطنين العاديين لممارسة حقوقهم كمواطنين . ولا نقصد بذلك أنهم لم يعودوا يستطيعون قراءة الجريدة التى يفضلونها أو الاشتراك فى اضراب ما ، وذلك لان الديموقراطية البورجوازية مازالت تتحمل وجود هذه الحريات وغيرها التى كسبها الشعب بنضاله وان كانت تقيم المزيد من العراقيل فى طريق ممارستها . ومن الناحية الشكلية فان الناس أحرار فى التعبير عن آرائهم ولسكن حريتهم فى التفكير تتضاءل بصورة متزايدة وهو الأمر الذى يرجع الى ان نطاق السيطرة الاحتكارية يتزايد ويتسع ليس فقط فى مجال الانتاج بل ايضا فى مجال تشكيل وتلبية احتياجات الانسان . فالاحتكارات عن طريق استخدام وسائل الاعلام تفرض قيمها ومفاهيمها الخاصة على المواطن العادى . وتحاول أن تجعل من الصعوبة أو الاستحالة عليه أن يفكر أو يتصرف باستقلال .

بليششتنكو - وعلى النقيض من هذا ، فان الحريات فى ظل الاشتراكية التى تكسب الفعالية لحقوق كل فرد تتميز بانعدام الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وبالمساواة فى مجال الانتاج والتبادل وتكفلها أصالة هذه المساواة . ويستند المفهوم الاشتراكي لحقوق الانسان وحرياته الى حقيقة أن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المكفولة تمكن الشعب من أن يتمتع تمتعا كاملا بحقوقه السياسية والمدنية وان يقدم مساهمة حقيقية فى تقدم المجتمع . وكانت البلدان الاشتراكية فى مقدمة البلدان التى اقترحت وضع مشاريع قوانين دولية حول حقوق الانسان وتبنى هذه القوانين . وبالإضافة الى هذا ، فقد عملت على تنفيذها بالكامل وصدقت على الاتفاقيات الدولية حول حقوق الانسان وحرياته وجعلت منها قوانين وطنية وهو الأمر الذى اعترف به العالم أجمع .

وقد أبرزت لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة ان نطاق حقوق الفرد التى اقتصرت فى الأصل على الحريات الشخصية والسياسية قد اتسعت الى أقصى حد فى البلدان الاشتراكية لتتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تحددت بنفس دقة ووضوح الحقوق السياسية .

كوهين - انطلاقا من هذا يمكننا القول بأن الرأسمالية بطبيعتها لا يمكنها أن تكفل الحقوق المتساوية للجميع . وطالما ظلت هناك عدم المساواة فيما يتعلق بوسائل الانتاج ، التى تقوم على أساس الملكية الخاصة فان عدم المساواة ستظل قائمة فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية . ومن الناحية الأخرى فان الاشتراكية هى أول نظام فى التاريخ أعلن وكفل :

— التطوير الشامل لجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية
للأفراد :

الحق في العمل والتعليم والراحة والترويح عن النفس والضمآن
الاجتماعى والتي لا يمكن تصور الحرية الحقيقية بدونها .

— حق الاقتراع الشامل وغير المقيد وكذلك الديمقراطية الانتاجية
الحقة المتمثلة فى شكل المشاركة العمالية المباشرة فى الادارة .

— الحل العادل للمسألة القومية مما ادى الى التقدم السريع لسلك
الشعوب والقوميات .

— الحل العادل لمشكلة المساواة فى الحقوق للنساء .

بليشيشنكو — هناك كثير من الحقوق والحريات المعترف بها عالمياً
سواء التى صيغت طبقاً للمعايير القانونية الدولية ، او حتى صيغت
فى الشكل المتور فى قوانين أكثر البلدان الرأسمالية الديمقراطية كانت
مفتقدة فى التشريعات قبل ثورة أكتوبر . وقد حفزت التطبيقات القانونية
فى الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية الأخرى الجماهير لتشديد نضالها
فى سبيل التشريعات الديمقراطية واضطرت المشرعين الرأسماليين الى
توسيع نطاق حقوق الشعب العامل .

واذا صادفت هذه الاستنتاجات القبول فإنه يمكننا الانتقال الى المجموعة
الأخرى من الأسئلة المتعلقة بالنقد البورجوازى السقيم للمفهوم الاشتراكى
لحريات وحقوق الإنسان .

نقد لا يمكن الدفاع عنه

كوهين — لقد تعرضنا لهذا الموضوع عند مناقشة الاختلاف بين العالم
الاشتراكى والعالم الرأسمالى فى تفسير مفهوم الحقوق والحريات . ولكن
نعود الى الأسئلة التى جاءت فى الخطاب ، فى الواقع فإن الأيديولوجيين
البورجوازيين بينما يبرزون أن الثورة الاشتراكية قد خلقت مجتمعا جديدا
وشريعة جديدة ونوعا جديدا من الدولة . فإنهم يزعمون أن الثورة تتناقض
مع القانون وتكرهه . ويقولون أيضا أن الدول الثورية والاشتراكية تنظر
الى القانون كوسيلة تكتيكية وتحترم أو تخرق المعايير القانونية الدولية

هندما تشاء . ويتفق هذا الراى من زاوية ما مع ما يعتقد الساساريون المتطرفون بانه يتعين على البلد الذى تنجح فيه الثورة أن تنبذ جميع المعايير القانونية .

بليششنيكو - ان مثل هذه النظريات تقلب الحقائق . نعم ، لقد حرمت الثورة - وأنا أشير هنا الى ثورة أكتوبر فى روسيا - عدة مئات أو حتى عشرات الألوف من المستغلين من الحقوق المدنية . ولكنها منحت الملايين وعشرات الملايين من الشعب الفقير المحروم الحقوق المدنية والاجتماعية والاقتصادية الحقيقية .

كوهين - وعلاوة على هذا ، فان الثورة الروسية لم تحرم كل المستغلين السابقين من حق الاقتراع . وقد أخبر لينين أحد الصحفيين الأمريكيين أن الدولة السوفيتية بعد ثورة ٧ نوفمبر ١٩١٧ لم تطلق حتى الجرائد البورجوازية وانها لم تطلق سراح العديد من أعضاء وزارة كيرينسكى فحسب بل اطلقت سراح الجنرال كراسنوف الذى شن صراعا مسلحا ضد البلاشفة والشعب العامل . ولم يصبح من الحتمى الدفاع عن الثورة بكل الوسائل بما فيها وضع قيود معينة على حقوق اعدائها الا بعد أن شنت الطبقات المستغلة الحرب الاهلية .

بليششنيكو - ينطبق هذا ايضا على البلدان الاشتراكية الأخرى التى حرمت بصورة كاملة جميع المستغلين السابقين من حقوقهم المدنية . وفى الحقيقة فان الفضل يرجع فقط الى انتصار ثورة أكتوبر ونمو النفوذ الدولى للاتحاد السوفيتى وهزيمة المانيا الهتلرية ونمو قوى السلام والاشتراكية فى تمهيد الطريق أمام اعلان حقوق الانسان وحرياته الأساسية على المستوى الدولى . وقد ضمنى بعض جهود الاتحاد السوفيتى المعايير القانونية الجديدة التى صاغها لينين فى قالب نظرى فى ميثاق الأمم المتحدة باعتبارها مبادئ للقانون الدولى معترف بها عالميا ، وقد غيرت هذه المبادئ الجديدة - تحريم حروب العدوان والالتزام بحماية السلام وحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، والفناء الاستعمار ، والمساواة فى السيادة ، والتسوية السلمية للنزاعات وغيرها وكذلك حظر ابادة الأجناس والاضطهاد العنصرى والتمييز العنصرى ، وتأكيد حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية - تغييرا شاملا جوهر وطبيعة القانون الدولى . وبفضل الاشتراكية اكتسب هذا القانون محتوى ديموقراطيا عاما وأصبح قانونا للسلام والتعايش السلمى بين الدول المستقلة ذات السيادة من مختلف الأنظمة الاجتماعية ويتسم بالأصالة الحق . وبهذا أصبح هذا القانون بخدم مصالح جميع الشعوب والتقدم الاجتماعى ، ومن أجل هذا تخرق الامبريالية هذا القانون .

كوهين - وبما أن الشرعية الاشتراكية هي واحد من أهم المبادئ
اللينينية عن الدولة والتنظيم القانوني للمجتمع فإنه يمكننا أن نناقش الآن
السؤال الذي طرحه خليل في خطابه عن حق المعارضة . يدعى النقاد
البورجوازيون أن غياب الأحزاب المعارضة في البلدان الاشتراكية يعنى
غياب الحرية هناك . ولهذا الادعاء تأثير معين على الجماهير طالما أن هناك
أحزاب شيوعية وعمالية قوية في بعض البلدان الرأسمالية تقف في صفوف
المعارضة بل ونجحت في بعض الحالات في احتلال مراكز هامة بلفت حد
الاشتراك في الحكومة مما يعتبر مؤشرا للمكاسب الديمقراطية التي
أحرزها الشعب العامل .

بليششنيكو - أن وجود الأحزاب المعارضة في ظل الرأسمالية مسألة
طبيعية وضرورية - حيث أن المجتمع الرأسمالي يتكون من طبقات
متعادلة . حقا هناك اختلافات معينة حتى في صفوف المجموعة الحاكمة
ناشئة عن عدم تجانس آراء أعضاء هذه المجموعة حول مصالح طبقتهم
والبلد ككل . ويمكن في هذا ، المصدر الموضوعي لوجود التعددية
السياسية في الديمقراطية البورجوازية .

لا توجد أحزاب معارضة في البلدان الاشتراكية ، وفي بعض البلدان
يوجد نظام تعدد الأحزاب ولكن هذا لا يعنى أن الأحزاب غير الشيوعية
تمثل المعارضة حيث أنه لا يوجد في ظل الاشتراكية مستغلون أو مستغلين
ولا توجد مصالح متعادلة ومن ثم ليست هناك ثمة حاجة للتعبير عن هذه
المصالح في صورة تكتلات سياسية متحاربة .

وفوق هذا فإن تشكيل كل دولة قد تأثر بمختلف العوامل والخصائص
الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والقومية التي تركت بالضرورة طابعها
على التركيب الحالي لكل دولة . ومن ثم يكون من الخطأ « النقل »
الميكانيكي لأوضاع بلد ما الى بلد آخر .

كوهين - وبكلمات أخرى ، فإن المطالبة بقيام أحزاب معارضة في ظل
الاشتراكية لقائمة حيث توحيد وسائل الإنتاج والسلطة السياسية في أيدي
الشعب العامل يعادل المطالبة بالردة الاجتماعية والدعوة الى إلغاء النظام
القاتم وإعادة الاستقلال وطهم المساواة .

بليششنيكو - تماما ، وهذا يفسر الحماس الذي تبديه الدعاية
الاحتكارية في محاولة خلق الإحساس بأنه توجد « معارضة داخلية » في
البلدان الاشتراكية ، وفي تحريض أفراد يعملون على أصابع اليد الذين
يسمون أنفسهم بالناهضين للاشتراكية . أما بالنسبة لموقف المجتمع
الاشتراكي من « المنشقين » فإننا يمكن أن نلاحظه في الادانة الجماعية لهم
من جانب الشعب .

الدور الذى لا ينكر للتضامن الاممى الا اننا نستعجز ادعاءات الامبريالية
الامريكية فى الدفاع عن حقوق الانسان خارج حدودها لانها تنتهك هذه
كوهين - ومع ذلك ، فان نقاد الاشتراكية ، بمن فيهم اعضاء فى حكومات
بعض البلدان مثل الولايات المتحدة يدعون ان معاملة « المنشقين » كاشخاص
خونة لمصالح بلدهم وشعبهم من جانب الدول الاشتراكية فان هذه اندول
تتصرف بطريقة غير قانونية و « تنتقص » من حقوق الانسان وحياته .

بليششنيكو - فلنبدا أولا ببحث الجانب الاخلاقى فى الموضوع . اننا
نعرف ان لدى الحكومة الامريكية والبنجابون والمخابرات المركزية خبرة
كاملة فى كبت الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحرية
الشعوب . فقد حاولوا تدمير هذه الحريات فى الهند الصينية بواسطة
القنابل والنابال . وقد دفعوا ومازالوا يدفعون للقذلة العاملين فى شيلي
وباراغواى وغيرهما من البلدان . ومن الانصاف الان وقد شرع هؤلاء
« الانسانيون » فى « الدفاع » عن الحريات فى البلدان الاشتراكية
ان نسال : ضد حريات وحقوق من يشنون حملاتهم ؟ والاجابة بسيطة .
انهم يشنون الحملات ضد حق الشعوب فى البلدان الاشتراكية فى بناء
حياتهم كما يرغبون وطبقا لقوانينهم ودساتيرهم وليس طبقا لقوانين ودساتير
واشنطن . انهم يشنون الحملات ضد حق جميع الشعوب فى حياة سلمية
وهو الامر الذى يحتاج الى الانفراج والتعايش السلمى .

انه فى هذا وليس فى الانسانية الممنعة للمتحمسين البورجوازيين «لحقوق
الانسان» يكمن السر فى هذه الضجة عن « المنشقين » وعن « المعارضة
الداخلية » والادعاء بالقدرة « لارشاد الآخرين كيف تكون الحياة » والممارلات
لفرض نظامهم فى الحكم التعسفى وانتهاك القانون ، على الاتحاد
السوفييتى والبلدان الاشتراكية الاخرى .

كوهين - ان حكام امريكا هم آخر من يستطيعون تقديم بلادهم كنموذج
لاحترام الحقوق المدنية . ان امريكا لنموذج حقا ! . انها البلاد التى يسترق
فيها مرشح الرئاسة السمع على منافسه فى الانتخابات ، بلاد يمكنك ان
تؤجر فيها أحد رجال العصابات للتخلص من أحد منافسيك السياسيين ،
بلاد يوضع بها ١٤٠٠٠ شخص معظمهم من السود والهنود فى ٧٧ سجنا
فى شمال كارولينا وحدها ، بلاد حكم فيها على بنيامين شافيس بطول
الدفاع عن الحقوق المدنية ب ٣٤ عام سجن بناء على اتهام ملفق . ومن ثم
فان القاء الخطب « دفاعا » عن الحريات المدنية من هذا النوع الاخلاقى
لا يمكن وصفه . الا بالفاق .

وقد كشف قادة الحزب الشيوعى الارجنتينى فى بيان اخر تدحلى
الامبريالية الامريكية فى شئون بلادى تحت المستوى الزيفة « للدفاع » عن
حقوق الانسان هذا بينما تمثل المخابرات المركزية والاحتكارات العمود
الرئيسى لسيادة موجة الارهاب الوحشى . ويؤكد البيان انه « بينما نعترف

بالدور الذى لا ينكر للتضامن الاممى الا اننا نستهنج ادعاءات الامبريالية
الامريكية فى الدفاع عن حقوق الانسان خارج حدودها لانها تنتهك هذه
الحقوق فى داخل حدودها وفى اجزاء مختلفة من العالم ؟ . واعلمن
الشيوعيون الشيليون ، بدورهم ، ان اقصى ما يتوقعونه من الادارة
الامريكية الجديدة ان تضع حدا لتدخلها فى الشؤون الداخلية لشيلي
التي تتمثل فى تقديم المساندة للنظام الفاشى .
تعرضنا فيما سبق الى الجانب الاخلاقى فى الموضوع ولكن ماذا عن
الجانب القانونى ؟ هل تنتقص القوانين السوفيتية مثلا فى حرية الراى
او الاختلاف ؟

هل تنتقص الاشتراكية من حرية الراى ؟

بليششسكو - فلنتفق اولا عما هو مقصود « بحرية الراى »
و « الاختلاف » . ان نقد النواقص هو نوع من « الاختلاف » تشجعه
الاشتراكية . ويمكن لاي شخص يقرأ الصحافة السوفيتية ان يتأكد
بنفسه من هذا . وتناقش صحافتنا اكثر المشاكل حساسية والتحديات
التي تواجه بناء الاشتراكية . وتحمى القوانين السوفيتية حرية النقد
على كافة المستويات والمناقشة الواسعة لكل مشكلة اجتماعية والتي تعتبر
معايير لحياتنا الداخلية . وانه لامر مزر من جانب الحقودين فى البلدان
الرسامالية ان يضمنوا فى قائمة « المنشقين » عمالنا وفلاحينا ومنثقينا
الذين يعيشون بانتقاداتهم الى الصحف او يدلون بها فى الاجتماعات العامة
او فى اجتماعات الاجهزة الحكومية . انه لامر مزر لان هؤلاء الناس
ليسوا « بمنشقين » كما يحاول ان يصوره نقاد الاشتراكية بل مواطنون
يشاركون فى الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية لشعبنا .
وانه لمرز ايضا ، كما اعتقد ، ان نطلق صفة « المنشق » على اى
شخص غير راض لسبب او لآخر عن حياته ويلوم المجتمع لقشله الشخصى
ولسوء تقديراته . فهناك اشخاص ساخطون فى اى مجتمع ولا ينبع
سخطهم من اسباب سياسية او اجتماعية او اقتصادية بل من اسباب
سيكولوجية . ويوجد ايضا فى بلادنا اشخاص ذوى عقلية استهلاكية
وضعاف النفوس او اناس يستبد بهم الطموح والغرور بمواهبهم وقدراتهم
كما هناك اناس واقعون ضحية للوهم بانه قد اساء اليهم فى هذا الموقف
او ذاك ، وهم يلومون الدولة السوفيتية على تخلفهم ولكن الدولة
انسوفيتية لاتعتبرهم مناهضين لها فهي تعمل على معالجة نواقصهم والاخذ
بيد من سقط منهم وتساعد الضعيف على ان يجد مكانه فى الحياذ .
ولا يفوتنا القول بهذه المناسبة ان نقادنا لا يبدون اى اهتمام بعصر امثال
هؤلاء « المدافعين عن الحقوق » حالما يهاجرون من الاتحاد السوفيتى .
وليس من قبيل المصادفة ان كثيرا من المهاجرين لا يجدون اعمالا او
يعيشون فى فقر او حتى يقيمون فى مصحات عقلية . وليس من المصادفة

أيضا ان السفارات السوفييتية تتلقى خطابات كثيرة من « أبطال الدفاع عن حقوق الإنسان » السابقين يطالبون فيها بإعادة السماح لهم بالعودة للاتحاد السوفييتي وذلك بعد ان لمسوا بأنفسهم ماهية الحياة والحريات الرأسمالية .

كوهين - ماذا عن « المنشقين والساخطين العديدين » الذين تحدثت الدعاية الرأسمالية عن وجودهم في الاتحاد السوفييتي وعن حقوقهم المهددة المزومة ؟

بليشمنكو - يوجد منهم عدد بعد على أصابع اليد وحتى هذا العدد متناثر الاتجاهات . فهو يشغل هؤلاء الذين غرر بهم ونحن - من جانبنا - نرغب في الحوار مع مثل هؤلاء الناس وأن نبين لهم خطاهم ومثل هذا الحوار مثير . فقد تخلى كثيرون من هؤلاء الذين كانت لهم آراء معادية للسوفييت لسبب أو لآخر عن أفكارهم الخاصة ونقضوا عن كاهلهم تأثيرات الايديولوجيات الغربية . أما بالنسبة لحالة سولجنيتين وبوكوفسكي وآملريك وغيرهم من الكلاب المسعورة المعادية للشيوعية فأمرهم مختلف

ونحن نعرف أيضا ان المزامم « بخرق حقوق الإنسان » في البلدان الاشتراكية تأتي في القرب أيضا من جانب بعض التقدميين بمن فيهم هؤلاء الذين يقفون مع الاشتراكية من ناحية المبدأ . وستعرض على القصور لهذا الاتجاه . بصورة عامة لابد أن نضع في أذهاننا أنه بينما توفر الديمقراطية الاشتراكية للفرد أقصى الحقوق والحريات الا انها ما زالت نظاما اجتماعيا في طريق التطور والاكتمال كما يتضح ذلك في مشروع الدستور السوفييتي الجديد المعروض على الشعب للمناقشة . ولكننا نرفض - ونحن نطور الديمقراطية - المفهوم المجرد عن الحرية غير المقيدة التي لا يمكن أن تفضي إلا الى الفوضى . فهناك قيود معينة لا مناص منها ولا بد أن يكون للفرد التزامات معينة ازاء المجتمع . ولقد أدرك حتى الرومان هذه الحقيقة - فهم كانوا يرددون « الحرية هدف كل قانون » ولكن « هناك حدودا لكل شيء » . فالقانون هو الذي يحدد بصورة رسمية معيار الحرية الفردية والحرية الاجتماعية . وقد اشار ماركس الى أن « الحرية في دولة ما تتواجد في شكل قوانين .. ومجموعة المبادئ القانونية هي اتجبل الحرية » . ففي الاتحاد السوفييتي تعتبر جرائم المعايمة للحرب والعدمية والعنصرية أو النزعة العسكرية ، وكذلك تعتبر الأفعال وأعمال الإثارة الهادفة الى تقويض أو اضعاف النظام الاجتماعي السوفييتي أفعالا تنتهك القانون السوفييتي . وعندما نرتكب الأفعال من هذا النوع بتعمد وبأيدي من الدول أو المنظمات الخارجية أو من اشخاص يعيشون في الخارج فإنه يصبح من واجب المجتمع أن يدافع عن نفسه . اثنا على يقين بأننا اذا كنا لا نرغب في التخلي عن موقفنا الطبقي

او فى خرق قوانيننا الخاصة فانه يتعين علينا الا نسمح بحرية العمل
فى داخل بلد اشتراكى لاعداء الاشتراكية ولإعفاء الحريات والحقوق التى
منحتها الاشتراكية للملايين من الشعب العامل .

كوهين - فى الحقيقة ان الاعلان العالمى حول حقوق الانسان يتحدث
عن التزامات ازاء المجتمع ويحدد الشرعية بمفهوم ان القانون يمكن ان يقيد
حقوق وحريات الفرد فيما يتعلق بالاعتراف واحترام حقوق وحريات
الأعضاء الآخرين فى المجتمع ولضمان مستوى معين من الأخلاقيات والنظام
العام والرعاية العامة . ولكن يحدث أحيانا أن تثار الاعتراضات على
وضع مثل هذه القيود من زاوية القانون الدولى .

بليشيشنكو - هذه الاعتراضات لا أساس لها . فقد اشارت ندوة الأمم
الم المتحدة حول حقوق الانسان التى عقدت فى قبرص عام ١٩٦٩ الى أن
الأشخاص الذين يعيشون معا فى مجتمع منظم عليهم أن يتقبلوا قيودا
معينة على حقوقهم لانه يجب موازنة حقوق الفرد مع مصالح المجتمع
وفى هذا الصدد فان المبادئ الدولية حول حقوق الانسان تجيز وضع
قيود قانونية معينة على عدد من الحريات الواردة فيها . ومثل هذه
القيود من هذا النوع تضعها جميع الدول . وبحضرتى فى هذا المجال
ان القوانين فى بلجيكا تعاقب بـ ٥ سنوات سجن وبقرامة تصل الى ٢٠
الف فرنك للشخص الذى يقوم بنشاطات او دعايات تستهدف زعزعة
ولاء المواطنين لدولتهم اذا استعان فى ذلك بأموال من الخارج .

كوهين - اود الإشارة الى التعارض الكامل بين القيود التى تفرضها
القوانين الاشتراكية والقوانين الرأسمالية بالرغم من التشابه الخارجى
بينها . فالقانون البورجوازي يفرض هذه القيود لحماية مصالح النظام
الرأسمالى والأقلية المستغلة بينما يضعها القانون الاشتراكى لحماية
مصالح الشعب العامل وكل المواطنين ضد انتهاكات وتعديات بعض الأفراد
وبهذه الصورة تكون قد اجبتنا عن سؤال المواطن الاردنى خليل حول
حقوق الانسان من يدافع عنها وكيف ، وكذلك سؤاله عن الحقوق
الانسانية فى ظل الرأسمالية والاشتراكية .

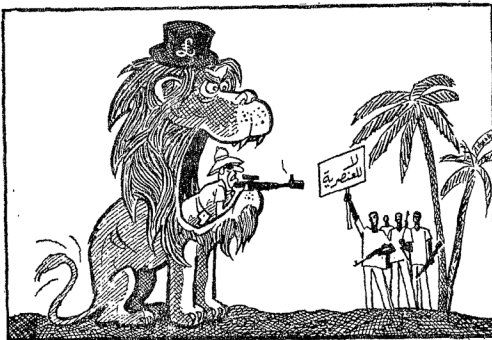
بليشيشنكو - اننى اتفق معك تماما فى هذا . ولكننى أرى انه يتعين
علينا أن نستخلص استنتاجات محددة . وبهمنى أن أؤكد ان الجوهر
الديموقراطى العام والشامل للمعايير القانونية الدولية كان نتاجا للنضال
التصاعدي للشعوب من أجل الديمقراطية وحقوق الانسان وحرياته
وفى سبيل السلام والتقدم الاجتماعى وأن هذا النضال يلعب دورا متزايدا
فى هذا المجال .

كوهين - اظن انه بإمكاننا صياغة الاستنتاج الثاني فى الكلمات التالية يستخدم الامبرياليون الأكاديمية المقصوغة عن « خرق » حقوق الإنسان وحرياته فى الاتحاد السوفييتى والبلدان الاشتراكية الأخرى كسلاح سياسى ضد الحركة الجماهيرية المتصاعدة من أجل الحقوق الديمقراطية الحقيقية لغالبية الشعب . ان الحملة حول « انتهاكات » حقوق الإنسان ماهى الا واجهة دعائية تختفى وراءها الدوائر الامبريالية الرجعية وخاصة فى الولايات المتحدة التى تحاول تغطية دورها كالكريزة الأساسية للأنظمة افغانسية . وكذلك تستخدمها الدوائر الامبريالية الرجعية فى محاولة منها لصرف أنظار الرأى العام عن المفهوم الاشتراكى والتقدمى لحقوق الإنسان وحرياته وللتقليل من جاذبيتها فى أنظار الغالبية من الشعب العامل وكذلك لصرف الأنظار عن التعسف البوليسى والانتهاكات لحقوق الإنسان وحرياته فى العالم الرأسمالى .

بليشسنيكو - وهناك أيضا أهداف سياسية وايدولوجية أخرى لهذه الحملة . تعتقد المجموعات الامبريالية العدوانية ان الهجوم على النظام السائد فى البلدان الاشتراكية والتدخل الفاضح فى شئونها - بمسا يتناقض مع جميع المعايير الدولية - سوف يؤدى الى تقويض المناخ الدولى السياسى والقانونى المناسب الذى ظهر مع الانفراج . وهذا فى اعتقادى هو الاستنتاج الثالث الذى يمكن أن نخرج به .

كوهين - بالنسبة للماركسيين - اللينينيين ولكل انسان يريد تغيير المجتمع وفق خطوط اشتراكية فان مقياس الحرية هو الحرية الممنوحة للطبقة العاملة وغيرها من فئات الشعب الكادح ، وان النضال فى سبيل الديمقراطية ماهو الا جزء هام من النضال فى سبيل الاشتراكية . وثم فإننى اعتقد بضرورة أن نوضح دائما بأن التأكيدات حول انتهاكات حقوق الإنسان وحرياته فى البلدان الاشتراكية خاطئة بفض النظر عما اذا كانت صادرة من اعتبارات طبقية او تنبع من فهم خاطئ او معلومات مضللة . ويجب علينا ألا ننسى أن العداء للسوفييت والعداء للاشتراكية والعداء للشيوعية يشكل عقبة أمام النضال فى سبيل حقوق الإنسان فى تلك البلدان التى يجرى خرقها فيها . ومن ثم فان العمل التوضيحي والحجج الرصينة تساعد الحركة العاملة من أجل السلام والديموقراطية والتقدم الاجتماعى فى كسب قوى جديدة وكذلك تساهم فى توطيد وتعميق الجماهير فى النضال فى سبيل هذه الأهداف .

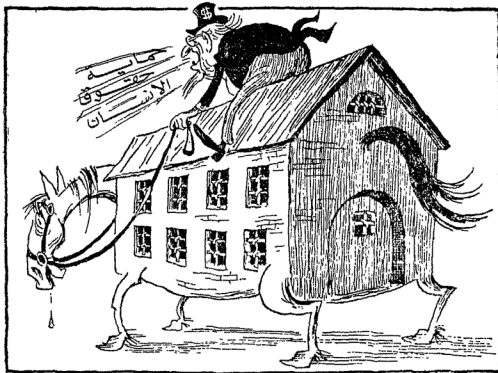
● کاریکاتیر ●



ف. فورکوفے

موقع دفاعی لڑائی سمیٹ

۱۹۳۳



م. ا. ب. ایف

جواد مفضل

قاسم أمين وتحرير المرأة

بقلم: د. محمد عمارة

(... هناك تلازم بين الحالة السياسية والحالة العائلية ... فشكل
الحكومة يؤثر في الآداب المنزلية ، والآداب المنزلية تؤثر في الهيئة
الاجتماعية ... ففي الشرق نجد المرأة في رق الرجل ، والرجل في رق
الحكومة ... وحيثما تتمتع النساء بحريتهن الشخصية يتمتع الرجال
بحريتهم السياسية ، فالحالتان مرتبطتان ارتباطا كلياً .
والافتقار المرأة الشرقية الى الاستقلال بكسب ضروريات حياتها هو
السبب الذي جر ضياع حقوقها ، فلقد استأثر الرجل بكل حق ، ونظر
اليها نظره الى حيوان لطيف ، يكفيه لوازمه كي يتسلى به)

قاسم أمين



هدى شعراوي تخطب في المؤتمر الثاني عن قضية فلسطين « ١٥ - ١٠ - ١٩٣١ » .
« وفرضت المرأة وجودها في العمل السياسي منذ ثورة ١٩١٩ »

ان التعميم في الحكم على الميراث العربي والشرقي فيما يتعلق بحقوق المرأة والنظرة اليهسا وتقييم دورها في المجتمع وعلاقتها بالرجل . ذلك الميراث الذي واجهه قاسم أمين ومعاصروه عندما فكروا في دخول هذا الميدان من ميادين الاصلاح الاجتماعى .. ان التعميم في الحكم على هذا الميراث هو خطأ ، وخطأ كبير ..

ذلك أن تراث العرب والشرق قد اشتمل على تيارين رئيسيين تمايزا الى حد كبير في هذا الموضوع .. فحيثما كانت هناك حركات فكرية عقلانية أو ثورية أو تقدمية ، وجدنا للمرأة في صفوفها دورا ملحوظا ، نسبيا ، ووجدنا في فكر هذه الحركات والتيارات حديثا مشوبا بالكثير من الاحترام للمرأة ودورها في الحياة .. نجد ذلك عند المعتزلة ، والخوارج ، وبعض فرق الشيعة ..

وحيثما كانت السيادة للفكر المتخلف ، والمهام الاولى للحركات الفكرية هي التبرير لمظالم الحكم واضفاء الشرعية على تصرفات المستبدين بالسلطة كان الاحتكار للمرأة ، والنظر اليها كساعة من سلع المتعة ، ومخلوق جميل وضعيف قد خلقه الله كي تترين به القصور ويستمتع به الرجال ! ..

ولما كانت الغلبة والسيادة ، ان في الزمن طولا أو في الصوت قوة وعلوا ، كانت من نصيب ذلك المفهوم الثاني والتقييم الأخير ، فلقد أصبحت ألوان

تراثنا الفكرى مليئة بكل ما يحقر المرأة ويفض من شأنها ، ورسخ ذلك فى فكرية المجتمع الشرقى ، خصوصا بعد أن طال ليل العصور « المملوكية - العثمانية » ، حتى لقد غابت من الميراث الفكرى الذى كان الناس يتداولونه أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر تلك القسمة الأخرى فى تراثنا ، التى تنصف المرأة وتضع اعتبارا لدورها الإيجابى فى الحياة ..

ومن هنا نستطيع أن نتخيل : أى ميراث فكرى كان يطالعه جيل قاسم أمين عن المرأة وحظها من الحرية ونصيبها من المساواة ؟! .. وهذا التخيل أمر ضرورى ، لا لتقييم العمل الفكرى والتطبيقى الذى بذله وأنجزه قاسم أمين ، فى ذلك الميسدان ، التقييم الذى يستحقه فحسب ، بل ولادراك : لماذا كانت أحلام قاسم أمين وجيله فى هذا الميسدان متواضعة جدا ، عندما تنظر لها الآن فى ضوء ما أنجزته حركة تحرير المرأة فعلا ، فضلا عن الآمال التى ما زالت تسعى فى سبيل تحقيقها على هذا الدرب الطويل ؟! ..

ونحن نستطيع أن نكتف ملامح تلك الفكرية المتخلفة التى ورثها ذلك الجيل ، فى هذا الموضوع ، بالإشارة الى نصين يعبر كل منهما عن فكرة وموقف حددهما المجتمع من المرأة ..

اولهما : يعبر عن المقولة القائلة بأن موت المرأة خير من حياتها ، وأن بطن الأرض أكرم لها وللحياة من ظهرها !! .. ويعبر عن هذه المقولة أبو بكر الخوارزمى (٩٣٥ - ٩٩٣ م) .

عندما يكتب الى رئيس « بهراء » معزيا فى وفاة ابنته ، فيقول :
« ... ولولا ما ذكرته من سترها ، ووقفت عليه من غوايب أمرها ،
لكنت الى التهنئة أقرب من التعزية ! فان ستر العورات من الحسنات ،
ودفن البنات من المكرمات ! ونحن زمان اذا أقدم احدا فى الحرمه ،
فقد استكمل النعمة ، واذا ذف كريمة الى القبر ، فقد بلغ أمنيته من
الصهر ! قال الشاعر :

ولم أر نعمة شملت كريما كنعمة عورة سترت بقبر
وقال آخر :

تهوى حياتى واهوى موتها شفقا والموت أكرم نزال على الحرام
وقال آخر :

وددت بنيتى وودت اتى وضعت بنيتى فى لحد قبرى
وقال آخر :

ومن غاية الجسد والمكرمات بقاء البنين وموت البنات

وقال آخر :

سميتها اذ ولدت : تموت والقبر صهر ضامن وبيت !! (١)

وثانيهما : اى ثانى النصين - هو المعبر عن سيادة المجتمع الانفصالى ، وصرامة هذا الفصل بين الرجال والنساء .. ويعبر ابو العلاء المعري (٩٧٣ - ١٠٥٧ م) عن هذه المقولة عندما يقول :

**اذا بلغ الوليد لديك عشرا فلا بد على الحررم الوليد
وان خالفتني وأضعت نصحي فانت ، وان رزقت حجي ، بليد
الا ان النساء جبال غي بهن يصيع الشرف التليد (٢)**

تلك كانت مواريث الفكر ، عن المرأة ، التى واجهها قاسم امين وجيل قاسم امين . ومن ثم فنحن نستطيع ان نبصر عمق قاسم امين عندما يربط بين تخلف المرأة وعبوديتها وبين سيادة النظم المستبدة ، فى فترات طويلة ، حياة الشرق ومجتمعاته .. فلا الاسلام ، ولا طبيعة الاشياء ، ولا خصائص ضعف المرأة وقصورها ، هى التى ميزت بين الرجال وبين النساء وفُسمت شؤون الحياة بينهم تلك القسمة غير العادلة ، وانما هو الاستبداد الذى جعل من المرأة احدى فرائسه ، فكلها بالقيود والاغلال .. ومن ثم فان تحررها مرتبط بتحرر الرجل من الاستبداد ، اى بتحرر المجتمع ككل .. وهو يعبر عن هذه الفكرة الهامة عندما يتحدث عن « ان مبدا تشكيل الحكومة كان على صورة العائلة ، والحكومة التى تؤسس على السلطة الاستبدادية لا ينتظر منها ان تعمل على اكتساب المرأة حقوقها وحريتها .. فهناك تلازم بين الحالة السياسية والحالة العائلية فى كل بلد ففى كل مكان حظ الرجل من منزلة المرأة وعاملها معاملة الرقيق حظ نفسه وافقدها وجدان الحرية ، وبالعكس ، فى البلاد التى تتمتع فيها النساء بحريتهن الشخصية يتمتع الرجال بحريتهن السياسية ، فالحالتان مرتبطتان ارتباطا كلياً .

وان لسائل ان يسأل : اى الجائتين اثرت فى الاخرى ؟ نقول : انهما متفاعلتان ، وان لكل منهما تأثيرا فى مقابلتها ، وبعبارة اخرى : ان شكل الحكومة يؤثر فى الازادب المنزلية ، والاداب المنزلية تؤثر فى الهيئة الاجتماعية

انظر الى البلاد الشرقية ، تجد ان المرأة فى رق الرجل ، والرجل فى رق الحاكم ، فهو ظالم فى بيته مظلوم اذا خرج منه ! ثم انظر الى البلاد

(١) (الهلال) تايين قاسم امين . انظر مقدمة ناشر (اسباب ونتائج) لقاسم امين ج ٤ ، ص ٥ .

(٢) المعري : (لزوم ما لا يلزم) ج ١ ص ٢٤٧ . تحقيق امين عبد العزيز الخالجي - طبعة القاهرة سنة ١٩٢٤ م .

الأورباوية ، تجد أن حكوماتها مؤسسة على الحرية واحترام الحقوق الشخصية ، فارتفع شأن النساء فيها الى درجة عالية من الاعتبار وحرية الفكر والعمل ! » .

وحقيقة أخرى على جانب كبير من الأهمية ، والعمق أيضا ، وعاشها قاسم أمين ، عندما أدرك أن افتقار المرأة الى « الاستقلال الاقتصادي » ، وبعدها عن ميادين العمل المنتج في المجتمع جعلها تابعة وخاضعة لمن يسد رمقها ويضمن لها مقومات الحياة وضرورتها .. وأدرك قاسم أمين لهذه الحقيقة هو امتداد للمنهج الاجتماعي الذي استخدمه في دراسة المجتمع وتفسير التاريخ .. وهو يعبر عنها عندما يتحدث عن عمل المرأة ودوره في تحريرها، إذ لو تبصر المسلمون لعلوا أن أعفاء المرأة من أول واجب عليها ، وهو التاهل لكسب ضروريات الحياة بنفسها ، هو السبب الذي جر ضياع حقوقها . فإن الرجل لا كان مسئولاً عن كل شيء استأنر بالحق في التمتع بكل حق ، ولم يبتئ للمرأة حظ في نظره إلا كما يكون لحيوان لطيف يوفيه صاحبه ما يكفيه من لوازمه تفضلا منه ، على أن يتسلى به ! » (١) .

ذلك هو الميراث الفكري ، المعبر عن الواقع العملي ، أي وجهها العملية المجسدة لوضع المرأة في المجتمع الشرقي عندما نادى بتحريرها قاسم أمين وذلك هو تقييمه للأسباب الجوهرية لذلك الوضع المتخلف الذي كانت عليه النساء في مجتمعه الذي عاش فيه ..

ونحن نستطيع ، دون تفصيل يطيل بنا الحديث ، أن نستدعي الى الإذهان صورة امرأة ذلك العصر ، كما رآها قاسم أمين ..

فهي ، اجتماعيا ، لا وجود لها ، لعزلتها عن المجتمع وقبوعها خلف جدران الحريم .. وكما يقول قاسم أمين : فإنه « ليس بين الأمهات إلا عدد قليل جدا يعرف القراءة والكتابة ، وليس واحدة لها الملم ، ولو سطحي ، بمقدمات أي علم من العلوم أو فن من الفنون ، وهي فوق ذلك جاهلة بكل أحوال الدنيا ، ولا تدرى شيئا من المعاملات والتجارة ولا من نظمات وقوانين البلاد التي تسكنها ، فضلا عن الملم بأي شيء من أحوال البلاد الأخرى ، وهي مع رفيقاتها من النساء عالم مستقل بذاته لا يجمعه بعالم الرجال فكر أو عمل ، وأمة داخل الأمة لها أخلاقها وعوائدها ومعتقداتها . وفي الحقيقة : أنهم آثار عتيقة لأخيال مضت ، وبقيت أزمدة بعيدة .. باقيات على ما كن عليه في تلك الأوقات ! » (٢) .

(١) قاسم أمين : (تحرير المرأة) . فصل : (تربية المرأة) .
(٢) قاسم أمين : (أسباب ونتائج) . مقال : (الأمهات والتربية) .

ولم يكن حال المرأة داخل المنزل بالخير كله ، فلم تكن ، كما قد يتوهم البعض ، ملكة لملكة المنزل ، وإنما كانت مخلوقا ضعيفا قد أعد ويعد للاستمتاع أولا وقبل كل شيء .. وعن حالتها المعنوية هذه يقول قاسم أمين :

« وأما من الناحية المعنوية ، فهي - (أى المرأة) - مخلوق متكامل ، ذات طبيعة تأملية ، وبعيدة عن الفاعلية ، تكثر الحديث والضحك ، تحب دينها ، ولكنها لا تمارسه ! ليس لها مثل أعلى ، وتتأقلم مع الحياة الواقعية ، وهى زوجة نموذجية ، وأم حانية ، لكنها محدودة المواهب فى التدبير المنزلى ! » .

فهى مخلوق ذلت مواهبه وإمكاناته من طول تعطلها وحرمانها من التدريب على ممارسة ما خلقها له الخالق سبحانه ! .. ولقد بقيت لها من هذه المواهب والإمكانات ما كان متعلقا منها « بالشكل » ، فهى على قدر لا بأس به من الجمال « يتجلى على وجه الخصوص فى نسب أعضائها ، ومتانة الجسد وتماسكه ، كم تنتشى العيون التى تنطلع الى فلاحة جميلة تمشى مستقيمة بارزة النهدين مثقلة القوام ممثلة العينين بالأحلام ، طويلة تقريبا ، فى كفيها وقدميها دقة رائعة ! .. أما ما تتميز به حقاً فهو عيناها الواسعتان السوداوان الحانيتان حتى ليحسبها المرء عيني « ملاك » ، والمعبرتان ، حتى ليفهمهما المرء قبل أن يتحدث هى ! » .

وعلى عظم الضجة وضخامة الرفض اللذين قولت بهما صيحات قاسم أمين ، فإن مطالب الرجل كانت متواضعة ، بل شديدة التواضع ، إذا ماقيست بما يجب لتحرير المرأة حقا من إنجازات وأصلاحات . ولكن هذه المطالب كانت تمثل ثورة حقيقية وتغيرا جذريا فى فكر المجتمع وأعرافه . بالقياس الى واقع المرأة الذى أشرنا الى الملمح العام من ملامحه ..

• **ففى التعليم :** لم يطلب قاسم أمين مساواة المرأة بالرجل فى جميع مراحله .. بل طلب لها فقط المساواة به فى التعليم الابتدائى !؟ .. وعبر عن مطلبه التواضع هذا عندما قال :

« .. ولست ممن يطلب المساواة بين المرأة والرجل فى التعليم ، فذلك غير ضرورى ، وإنما أطلب الآن ، ولا أتردد فى الطلب ، أن توجد هذه المساواة فى التعليم الابتدائى على الأقل ، وأن يعتنى بتعليمهم الى هذا الحد مثل ما يعتنى بتعليم البنين » .

وهو لا ينسى فى حديثه عن تعليم المرأة أن يميز بين التعليم الجاد الذى يطلبه لها ، وهو الذى يصبح فى حياتنا قوة تغير سلبيتها فتجعلها

أجنبية ، ويطورها بتطوير مجتمعا ، وبين ذلك التعليم الذى ليس له من التعليم سوى المظهر والقشور .. ولذلك فهو ينتقد ما كان موجودا يومها من « تعليم » نلقاه المرأة ، كى تظل به « متعة » أكثر جودة ! .. فيقول :

« .. أما ما يتعلمه بعض البنات الآن فأراه غير كاف ، لانهن يتعلمن القراءة والكتابة بالعربية وبلغة أجنبية ، وشيئا من الخياطة والتطريز ، والموسيقى ، ولا يتعلمن من العلوم ما يستغنين منه فائدة يلتفت إليها ، وربما زادت من تلك المعارف غرورا بأنفسهن ، فتظن الواحدة أنها متى عرفت أن تقول : نهارك سعيد ، باللغة الفرنسية ، فقد فكت أربابها ، وارتفع شأنها ، وسما عقلها ، ولا تتنازل بعد ذلك لأن تشتغل بعمل فى الأعمال المنزلية ، فتقضى حياتها فى تلاوة أقاصيص وحكايات قل ما تفيد الا فى إثارة صور من الخيالات تطوف بها وتمثل لها عالما لطيفا .. تسرح فيه طرفها وهى شاحصة الى دخان ألسيجارة التى تقبض عليها ! .. أكثر ما تعرفه المرأة ، التى يقال الآن أنها متعلمة ، هو القراءة والكتابة ، وهذه واسطة من وسائل التعليم وليست غاية ينتهى إليها ، وما بقى من معارفها فهى قشور تجمعها الحافظة فى ريعان العمر ثم تنفقت منها واحدة بعد واحدة حتى لا يبقى شيء . أين هذه القشور من الحقائق العملية التى يتفدى منها العقل ويتقوى على مطاردة الوهم ؟! » (١) .

ذلك هو حال تعليم من كن يتعلمن يومئذ من البنات .. وهذا هو رأى قاسم فى هذا التعليم .. ومطلبه فى تعليم النساء ..

♦ **وفى الحجاب :** لم يطلب قاسم سفور المرأة على النحو الذى كان عليه أمرها فى أوربا يومئذ ، ولا على النحو الذى وصل اليه أمرها هذه الأيام .. وهو كذلك لم يطلب إباحة خلوة المرأة الواحدة بالرجل الواحد ، وهو غريب عنها ، ليس بمحرم لها .. وإنما طالب فقط بكسر أسوار عزلة المرأة عن المجتمع ، وتحريرها من الحجاب المعوق لها عن العمل وممارسة وظائفها العامة والطبيعية والضرورية ، وجبذا الوقوف بالحجاب عندما هو شرعى منه وفق آراء الفقهاء ، ونادى بالاختلاط الذى تحتمه ضرورات العمل ومقتضياته فى معترك كسب الرزق والحياة .. وعن هذا المطلب المتواضع يقول :

« ربما يتوهم ناظر اننى أرى الآن رفع الحجاب بالمرة ، لكن الحقيقة غير ذلك ، فأننى لا أزال أذاع عن الحجاب ، وأعتبره أصلا من أصول الآداب التى يلزم التمسك بها ، غير انى أطلب أن يكون منطبقا على ما جاء فى

الشريعة الإسلامية ، وهو على ما في تلك الشريعة يخالف مآعارفه الناس عندنا ، لما عرض عليهم من حب المفالة في الاحتياط ، والمبالغة فيما يظنونونه عملا بالاحكام ، حتى تجاوزوا حدود الشريعة وأضرروا بمنافع الأمة .

والذى أراه في هذا الموضوع هو أن الغربيين قد غلوا في إباحة الكشف للنساء الى درجة يصعب معها أن تتصون المرأة من التعرض لمآثرات الشهوة ، ولا ترضاء عاطفة الحياء ، وقد تفالينا نحن في طلب التجنب والتخرج من ظهور النساء لأعين الرجال حتى صيرنا المرأة أداة من الأدوات أو متاعا من المقتنيات ، وحرمانها من كل الزايا العقلية والأدبية التى أعدت لها بمقتضى الفطرة الإنسانية ، وبين هذين الطرفين وسط ، هو الحجاب الشرعى ، وهو الذى أدعو اليه .. « (١) » .

والحجاب الشرعى هو كشف المرأة وجهها وكفيها عند كل الفقهاء ، وأجزاء أخرى من بعض أطرافها الأخرى ، عند نفر منهم ، كما تحدث عن ذلك قاسم أمين ..

♦ وفى العمل : تدرج موقف قاسم أمين وترقى تبعا لتطوره الفكرى ازاء تحرير المرأة .. وهو هنا قد مر بمراحل ثلاث :

١ - ففي البداية : وهى مرحلة كتابة (المصريون) سنة ١٨٩٤ م كان يطلب تعليم المرأة ، ويطلب كذلك أن تظل فى البيت ، خاصة بها ومختصة به ، وينقد اشتغالها ، لا بالوظائف العمومية ، بل بالأعمال المدنية التى يقوم بها الرجال .. وهو فى التعبير عن هذه الفكرة يقول :

« اننى لا أرى الفائدة التى يمكن أن يجنيها النساء بممارسة حرف الرجال ، بينما أرى كل ما سوف يفقده . فإن هذه الحرف سوف تجرفهن عن المهام التى يبدو أنهن خلقن من أجلها ، كما أن هذه الأعمال لن تجعلهن أكثر فائدة للمجتمع ، ولن تزيدهن سحرهن ، بل على العكس من ذلك . أن مشهد الأم المتفانية يملؤنى حنانا ، كما يحرك سرورى منظر الزوجة التى تعنى ببيتها ، فى حين أنى لا أشعر بأية عاطفة حين أرى امرأة تهل على فى خطى الرجال ، ممسكة كتابا فى يدها ، وتهز ذراعى فى عنف ، وهى تصيح بى : « كيف حالك يا عزيزى ؟! » بل لعلى أشعر بشيء غير بعيد عن النفور .

هل السيدات المؤلفات والسياسات - (ولست أتحدث إلا عن اتخذن حرفة الأدب وتجارته) - هل هن حقيقة نساء ؟! وما هى أوجه الشبه بين

(١) (تحرير المرأة) - فصل : (حجاب النساء) .

هذه الكائنات اللاتي راين كل شيء ، وقرآن كل شيء ، وفعلن كل شيء ، واللاتي لم تعد وجوههن تحمر ، وبين تلك الملائكة اللاتي ما يكنن يرسلن نظرة أو لفظة أو لمسة كف حتى تبتل عيوننا بالدمع وتغمق قلوبنا بالشوة !!

اننى احقر اداء النساء وتحلقهن ، ولكننى نصير متحمس لآخذ المرأة **قديرا نسبيا من التعليم** . اننى انعى تربية النساء المصريات وسط الجهل المطلق ، يجب ان تعرف المرأة دائما ما يكفى لكى تلقن ابناءها مبادئ الاخلاق والفضيلة ، ولتقدم لهم شرحا علميا للاشياء التى تحيط بهم ، يجب ان تعرف دائما كيف تجيب ، دون ان تخطىء ، على تساؤلات الطفولة التى لا تنقطع .. » (١) .

٢ - **وفي المرحلة الثانية** : مرحلة كتاب « تحرير المرأة » سنة ١٨٩٨م ، يبقى قاسم أمين على موقفه الراض تولى المرأة « **الوظائف العمومية** » ، ولكنه يتطور خطوة فيطلب لها ان تمارس ، مثل الرجل « **جميع الاعمال المدنية** » .. علاوة على شئونها الخاصة .. ويعبر عن موقفه الجديد هذا بقوله :

« ان الناظر فى الاحوال التى فضلت فيها شريعتنا الرجل على المرأة ، مثل الخلافة والامامة ، والشهادة فى بعض الاحوال ، لا يجد واحدة منها تتعلق بعيشتها **الخصوصية وحريتها** ، وان الشارع لم يراع فى هذه المسائل القليلة الا عدم الخروج بالمرأة عن وظيفتها فى **المسائلة** ، و**حصر الوظائف العمومية** فى الرجال ، وهو تقسيم طبيعى جرى على مقتضاه الى الان التمدن فى اوربا - لم تكن المرأة الاوربية قد نالت حقوقها السياسية بعد - ولا يوجد فيه شيء يمنع من ترقية المرأة والوصول بها الى اعلى مرتبة تستحقها ، وما من عاقل يدرك الغرض الصحيح من تلك الحقوق العظيمة التى خولتها الشريعة الاسلامية الى المرأة فى **جميع الاعمال المدنية** ، ومنها اهميتها لان تكون وصية على رجل - يستحسن ما يخالفها من عوائلنا التى تؤدى الى حرمان المرأة بالفعل من استعمال هذه الحقوق » (٢) ..

وقاسم أمين يرى اهلية المرأة المصرية ، اذا تعلمت ، لاجادة كل « **الاعمال المدنية** » التى تجيدها المرأة الغربية .. كما يرى فى ذلك عاملا هاما ينمى ثروة المجتمع ويدفع بتطوره الى الامام ، فالمرأة عندنا طاقة معطلة واستثمار غير مستغل ، بل لقد أصبحت عالة على ثمرة عمل الرجال .. « **فلان النساء** ، فى كل بلد ، يقدرن بنصف سكانه ، على الاقل ، **فيقتاذهن فى الجهل حرمان** من الانتفاع باعمال نصف عدد الامة وفيه من الضرر الجسيم ما لا يخفى » .

(١) (المصريون) * فصل : (النساء)
(٢) (تحرير المرأة) * فصل : (المرأة والامة)

ولا شيء يمنع المرأة المصرية من أن تشتغل ، مثل الفريية ، بالعلوم والاداب والفنون الجميلة والتجارة والصناعة ، الا جهلها واهمال تربيتها . ولو اخذ بيدها الى مجتمع الاحياء ، ووجهت عزميتها الى مجسراتهم في الاعمال الحيوية ، واستعملت مداركها وقواها العقلية والجسمية لصارت نفسها حية فعالة تنتج بقدر ما تستهلك ، لا كما هي اليوم عالة لا تعيش الا بعمل غيرها ، ولكان ذلك خيرا لوطنها ، لا ينتج عنه من ازدياد الثروة العامة والثمرات العقلية فيه « ١ » ..

٣ - وفي المرحلة الثالثة : من تطوره الفكرى ، ازاء هذه القضية ، مرحلة كتابه « المرأة الجديدة » سنة ١٩٠٠ م ، يبقى قاسم امين على موقفه من قضية اشتغال المرأة «بالاشغال العمومية والوظائف العامة» اى العمل السياسى ووظائفه العليا ، ولكنه يتقدم فكريا عن ذى قبل ، عندما يعلل للفروق القائمة بين الجنسين ، والتي اهلت الرجل ، دون المرأة ، لهذه الوظائف السياسية العليا ، فبعد ان كان يرى ذلك تقسيما فطريا وابديا للعمل ، نشأ عن طبيعة كل جنس من الجنسين ، اصبح يراه ثمرة لتاهل الرجل ومراته ، وهو الامر الذى حرمت منه المرأة وابعدت عنه قرونا طويلة ، ومن ثم يعلق صلاح دخولها هذه الميادين على اكتسابها هذه المؤهلات وذلك المرات ، وهما فى الامكان ، ولذلك فهو يرى ان حرمانها من هذه الوظائف السياسية العليا هو امر مؤقت سيزول بزوال ماله من اسباب .. اما عبارته المبررة عن فكرته هذه ، فهى التى يقول فيها :

« انى ما طلبت ولا اطلب المساواة بين المرأة والرجل فى شيء من المزايا والحقوق السياسية ، لا لانى اعتقد ان الحجر على المرأة الا تتناول الاشغال العمومية ، حجرا عاما مؤبدا ، هو مبدأ لازم للنظام الاجتماعى ، بل لانى ارى اننا لا نزال الى الان فى احتياج كبير لرجال يصنعون القيام بالاعمال العمومية ، وان المرأة المصرية ليست مستعدة اليوم لشيء مطلقا ، ويلزمها ان تقضى اقواما فى تربية عقلها بالعلم والتجارب حتى تنهيا الى مسابقة الرجال فى ميدان الحياة العمومية .. » (٢) .

هكذا رأى قاسم امين قضية « عمل » المرأة .. وهكذا تطور فكره ازاءها ما بين سنة ١٨٩٤ م وسنة ١٩٠٠ م ..

والآن .. لقد آن الاوان لنسال هذا السؤال :

-
- (١) (تحرير المرأة) ٠ فصل : (تربية المرأة) ٠
(٢) (المرأة الجديدة) ٠ فصل : (الواجب على المرأة لنفسها) ٠

اية امرأة تلك التي ركن قاسم أمين حديثه عنها ؟؟

وبنت اية طبقات الامة تلك التي سعى لتحريرها ؟ ..

لقد كان قاسم أمين داعية مصلحا يبشر بقيم المجتمع البورجوازي ويدعو لفتح الطريق امام مصر كي تتطور فتختلف عصر الاقطاع وراءها وتدخل الى رحاب التنوير البورجوازي .. ومن ثم فان المرأة التي شغلت قضايا تحريرها عقل قاسم أمين ، كانت ، في الاساس ، المرأة البورجوازية ، امرأة الطبقة التي كان ينتمى اليها ، بنت الطبقة الوسطى التي كان متميزة عن بنات الارستقراطية الاقطاعية وكبار الملاك الذين يغلب عليهم الانتماء التركي والشركسي والانتساب لعناصر التمسرين والتي كانت متميزة كذلك عن بنات الفلاحين .

ولم يكن اهتمام قاسم أمين بنساء الطبقة الوسطى تعصبا لطبقتهم الاجتماعية ، ولا انفلاقا على عالم خاص به من الناحية الاجتماعية ، فهو بالتاكيد مصلح كان ينظر للامة ككل ، وان غلبت عليه رؤية لونها انماؤه الاجتماعي .. ولكن مبعث هذا الاهتمام انه لم يكن يعلق اية آمال على نساء الارستقراطية الزراعية ، فمن مثل طبقتهم غرباء عن زوح هذه الامة وقضاياها المصرية ، يعيشن كطبقتهم على هامش هذا المجتمع ، ولا صلة بينهما الا صلة الاستغلال الاقطاعي واستنزاف ريع الارض من الفلاح

اما المرأة الفلاحة والتاجرة والممارسة لحرفة من الحرف .. فقد رآها قاسم أمين عضوا عاملا في المجتمع وطاقة منتجة .. صحيح انها لا تقرأ ولا تكتب .. صحيح انها غير « متعلمة » .. ولكن انخراطها في الحياة العامة مع الرجل ، وفي مساواة له ، قد جعلها « مثقفة » بالخبرة والتجربة ، فهي ليست قيادا على تطور المجتمع الى الامام ، وان تكن لديها طاقات أخرى كامنة يستطيع ان يطلقها من عقائلها .. ان بينها وبين الرجل ، في طبقتها ، مساواة الى حد كبير !

اما امرأة الطبقة الوسطى فانها كانت موضع امل ، بل عليها - مثل طبقتها - تعلق الكثير من الامال في قيادة نهضة الامة وتطورها .. ومع ذلك فهي وان « تعلمت » الا انها بمقاييس « الثقافة » دون امرأة الريف والحرفيين والتجار - فهي الطاقة المعطلة حقا وتامما ما بين النساء اللاتي تتعلق بهن امال المصلحين .. ومن ثم فان اتخاذ قضية تحريرها محورا لقضية تحرير المرأة عامة هو امر له ما يبرره ، خصوصا من مصلح مثل قاسم أمين ..

ونحن نستطيع ان نتأكد من صدق تحليلنا هذا اذا قرأنا بعض عبارات قاسم أمين ..

فهو فى المقارنة بين امراة الطبقة الوسطى والمرأة الفلاحة يقول :
« تساوت النساء عندنا فى الجهل مساواة غير محبوبة ، ولا يظهر
اختلافهن الا فى اللبس والحلى . بل يمكن ان يقال : انه كلما ارتفعت
المرأة مرتبة فى تليسر زاد جهلها ، وان اخر طبقة من نساء الامة يوهى
التى تسكن الارياف ، هى اكملهن عقلا ، بنسبة حالها !

المرأة الفلاحة تعرف كل ما يعرفه الرجل الفلاح ، مداركهما فى مستوى
واحد ، لايزيد احدهما على الآخر تقريبا . مع اننا نرى المرأة الغالية او
الوسطى متأخرة عن الرجل بمسافات شاسعة ، ذلك لان الرجل فى
هذه الطبقات تربت عقولهم واستنارت بالعلم ، ولم تتبعهم نسلاتهم
فى هذه الحركة ، بل وقفن فى الطريق . وهذا الاختلاف هو اكبر
سبب فى شقاء الرجل والمرأة معا .

ثم يعرض للذات القضية ، وهو يتحدث عن « الحجاب » فيقول :
« واذا اراد القارىء ان يتبين صحة ما اسلفته من مضار الحجاب ،
على وجه لا يبقى للرب معه مجال ، فمعليه الا ان يقارن بين امرأة
من اهله تعلمت وبين أخرى من أهل القرى أو من المتجسرات فى المدن
لم يسبق لها تعليم ، فانه يجد الاولى تحسن القراءة والكتابة وتتكلم
بلغة اجنبية وتلعب « البيانو » ، ولكنها جاهلة باطوار الحياة ، بحيث
لو استقلت بنفسها لعجزت عن تدبير امرها وتقويم حياتها ، وأن
الثانية ، مع جهلها ، قد حرزت معارف كثيرة اكتسبتها من المعاملات
والاختبار وممارسة الاعمال والمساوى والحوادث التى مرت عليها ،
وان كل ذلك قد افادها اختبارا عظيما ، فاذا تعاملتا غلبت الثانية
الاولى »

فالتعليم لبنت الطبقة الوسطى لم يفدها الثقافة والمعارف والخبرات
.. بينما اكتسبت الفلاحة والتاجرة الثقافة والمعارف والخبرات الخاصة
بالحياة من العمل .. وما ذلك الا لان الاولى تعيش مجتمعا انفصاليا
عزلها فيه الحجاب عن مصدر المعرفة الحق ، بينما تساوت الثانية مع
رجل طبقتها ، فحاضا معا غمار الحياة ..

تلك هى افكار قاسم امين عن مشاكل المرأة الشرقية .. وآرائه فى
اصلاح امرها .. وهذه هى المرأة التى من اجلها اطلق صيحة النهضة
والتحرير ..



الثقافة والصراع الطبقي

بقلم: القيروا هوجمان

ظهر العدد الأول من مجلة كوربسكرن فى جمهورية ألمانيا الاتحادية منذ اثنى عشر عاما مضت ، فى خريف ١٩٦٥ . وسرعان ما حظيت بشعبية واسعة وتعتبر اليوم بين الدوريات الأدبية الاوسع توزيعا . وشعار المجلة - الادب والنقد وصراع الطبقات - كان حينذاك غير مألوف كاسمها .

وفى ذلك الوقت كان الشيوعيون وحدهم يتحدثون عن صراع الطبقات بيد أن الحزب الشيوعى الالماني كان محظورا ومساندته كانت أمرا يعاقب عليه القانون . وإلى جانب ذلك، ورغم أن عام ١٩٦٥ كان آخر عام فى «المعجزة الاقتصادية» الألمانية الغربية ، كانت التوائر الحاكمة لا تزال فى وضع تستفيد فيه من عدم وجود أزمة اقتصادية وارتفاع مستوى المعيشة لتسخر وجود أى تناقضات طبقية . ولذلك لم يكن مستغربا أنه فى هذه الظروف اعتبرت المواد التى ننشرها عن صراع الطبقات عملا استفزازيا .

وأسس المجلة الكتاب والصحفيون الشبان كريستيان جيسلر ، وفردريك هيتزر وهانز ستوتز وكانت لها صلات وثيقة مع الروائي مارتن وولسار . وكان هناك الكثير الذي يجمع بينهم ، وبخاصة فهمهم لما يخفى وراء الفكرة التي يروج لها على نطاق واسع حول « مجتمع الطبقة الوسطى المتوازن » ، وكانوا يدركون جيدا الاثر الممطل لايدولوجية الدوائر الحاكمة المثائرة بتقاليد الكنيسة ، والتي تقدم بشكل سلس نسبيا ، على الحياة الروحية . وكان المحررون يدركون بالمثل أن جزءا هاما من تاريخ العالم والتاريخ القومي تم تطهيره من عقول مواطنيهم بمساعدة العداء للشيوعية الواسعة الانتشار ، تلك السياسة التي ساعدت القوى المعنية على المحافظة على حكمها حتى بعد هزيمة الفاشية الهتلرية . ولهذا السبب اتخذت كوريسكيرن موقفا سياسيا واضحا تماما منذ البداية . وافتتح عددها الاول بقصيدة لبابلو نيرودا ، اعقبها شعر ايريك فريد ضد العدوان الامبريالي الأمريكي في فيتنام ومختارات من مسرحية لهينار كيههارت التي تفضح فظائع النازيين . وكانت هناك مواد للمؤلفين المان غربيين شبان ولكنهم معروفون بالفعل ينتقدون الوقائع البرجوازية . ومما يلفت النظر أنه سرعان ما وجد صوت الشعب مخرجا في المجلة ، التي كانت شيئا تجنبه الادب الالمانى تماما . وكان نشر الاحاديث الصحفية التي اخذت في الشوارع مساعدا كبيرا للمؤلفين الشبان ، الذين كانوا محاطين عادة بجو بعيد عن الواقع . وكان هذا العمل على العكس تماما من الشعوذة الادبية التافهة للصفوة التي كان ينظر اليها على انها النوع الوحيد المقبول من الكتابة الابداعية في ألمانيا الغربية في ذلك الوقت .

ومنذ البداية أبدى المساهمون في المجلة اهتماما كبيرا بالماركسية ورغبة في اثارة اهتمام خاص بين القراء .

وقرب نهاية الستينات نمت الحركة الديمقراطية في ألمانيا الفيدرالية بدرجة ملحوظة وانعكست أفكارها في مسائل عديدة . وكانت هناك الخطبة الغاضبة لطالب أمريكي خلال مظاهرة ضد الحرب في فيتنام رتب المجلة نشرها يوم عيد استقلال الولايات المتحدة عام ١٩٦٦ ، وكان هناك حديث صحفي أجراه الكاتب السوفييتى ليف جينزبرج والصحفيون في ألمانيا الاتحادية مع مجرم حرب نازى ، أصبح رجل أعمال ناجحا يعيش في ميونيخ ، رغم أنه حوكم غيابيا في الاتحاد السوفييتى ، وكانت هناك احتجاجات ضد خطر الحزب الشيوعى الالمانى ، وحوار بين المسيحيين والماركسيين نشر فى حلقات عديدة .

وفى ذلك الوقت كانت الآراء ، وخاصة بين المثقفين الشباب في ألمانيا الفيدرالية ، قد بدأت تتغير ، ووجه البحث عن مواقف معقولة وتقدمية يجد تعبيرا عنه فى كوريسكيرن ، وخاصة فى المناقشات حول كيفية

الغلب على الاقليمية في ألمانيا الفيدرالية وكيفية تغير الواقع القائم .
وفي خريف ١٩٦٧ ، عندما انتشرت مظاهرات الطلبة المعادية للامبريالية
طلب من محرري اللجنة ان يحيبوا عن السؤال : ماذا تعنى بالنسبة لك
الذكرى الخمسين لثورة اكتوبر ؟ بينما سئل المرة في احاديث الشوارع
الصحفية : ماذا تعرف عن لينين ؟ وفي ذلك الوقت تقريبا قدم نافد كبير
يكتب لمجلة سوديتش تسايتونج البرالية ، وهو رينهارد بومجارت ، مقالا
يساريا متطرفا الى المجلة ، واقترح مارتن والسر بدء عام كتاب دولي والفر
ديتر سوفركروب قصيدة تنتهى بالكلمات « عاشت الثورة » . وبالطبع لم
تنشر الجريدة فحسب هذه الاراء المختلفة ، وانما كانت مناقشة تهدف
الى مساعدتها على تحديد مواقفها التى تستند الى اساس قوى .

ومن المصادفة ، بالنسبة للمجلة ، ان نهاية الستينات كانت فسترة
مناقشات حيه حول اى طريق يجب ان تتخذه الحركة الديمقراطية ، كما
كانت كذلك فترة عانت فيها المجلة من اختلاف فى الاراء ، كان فى الاساس
نتيجة للمهام والمشاكل الجديدة التى واجهتها . فقد نشا على سبيل
المثال ، بين الناشرين جدل حول مساندة الكتلة اليسارية فى انتخابات
البوندستاج عام ١٩٦٩ ، وعكس العدد الاول من المجلة عام ١٩٦٩ اداء عديده
حول الانتخابات . وبعد ذلك بقليل بلغت محاولات لعزل القوى التقدمية
التي التفت حول الحزب الشيوعى الالماني الذى اصبح دستوريا وشاركته
مواقفه الاممية . ومع ذلك ، فقد استطاع غالبية مجلس التحرير تحليل
الاحداث والصحيح بدرجة كافية لتوضيح المشكلة . وفشلت مقاطعة المجلة
التي بدأها واحد من عضوى مجلس التحرير الذى استقال فيما بعد ،
وواصل الكتاب المعروفون فى ألمانيا الغربية الكتابة فى المجلة .

وكانت بداية السبعينات نقطة تحول بالنسبة للادب الالماني الغربى حيث
مثل كثير من الكتاب الجدد اتجاهات ادبية ديموقراطية واشتراكية ظهرت
على المسرح . وبين هؤلاء ايريكارونجا ، ف . ج . ديجنهسارت ، ويتر
مايوالد ، واوتيم ، والكتاب البروليتاريون مارجوت شرودر بواجست
كون ، وآدثر ترويمان . وآخرون كانوا مشهورين فى الادب البرجوازي
ولكنهم غيروا مواقفهم فيما بعد ، وقبلوا الافكار الاشتراكية وسسعوا
الى صلات وثيقة مع الطبقة العاملة ، كانوا يضمون جوتثر هربرجر ، ومارتن
والسر ، وفيما بعد فرانز كسافر كروتر ، كاتب مسرحى شاب وناجح .
وكان بعض الكتاب الجدد شيوعيين ، بينما فتح آخرون ، مثل مارتن
والسر حوارا مع الحزب الشيوعى الالماني . وكانوا جميعا ، مع ذلك ،
مستعدين لمساعدة الكتاب الشبان فى البحث عن منهج لانفسهم ومواقف
سياسية واسعة .

ومع تغير المناخ السياسى والروحى للمجتمع ، وصلت المجلة الى نطق

اوسع من القراء وجذبهم الى مناقشات حية ، وكتب فرانك ينسلر الصحفي .
المعروف الكاتب المحترم لاحد ناشري القصص الالمان الغربيين ، فى العدد
٣ ، ١٩٦٩ : « ينبغي علينا ان ندرس علاقات الانتساج .. والاقتراض .
الاساسى هو شعور بالمسئولية والدفاع النشط عن مصالح الشعب »

وهكذا حدث ان الافكار الديمقراطية الراديكالية والاشتراكية ، التى
قويت جذورها لدرجة كبيرة بفضل الحركة السياسية لتلك السنوات ،
اثرت على عمل كتاب كوريسكيرن ، ووضعت الاساس لنوع من الكتابة
« يثنى على السياسة » ويتركز على الناس الذين يعملون فى الصناعة .

وبدا الكتاب التقدميون فى المجلة يدرسون الظروف المحيطة بالكتاب
انفسهم ليروا تأثير رأس المال على عملهم . وعرضت النتائج على الال فى
مناقشات نشرت منذ ١٩٦٩ . وكان ذلك باعثا على حركة دفعت باتحاد
الكتاب الالمان الى النقابات .

ولعبت المجلة دورا غير صغير فى هذه المناقشات . وساعد هانز مانجوس .
انزسبرجر ، ومارتن والسر ورئيس تحرير كوريسكيرن فردريك هيتزر فى
وضع مشروع وثيقة عمل مؤتمر الكتاب فى شتوتجارت عام ١٩٧٠ . وكان
الكتاب قد صوتوا الى جانب الانضمام الى النقابات ، كما تقول الوثيقة ،
لانه كان هناك تفضل احتكارى متزايد فى الثقافة ، وبسبب المأثق الذى
لا يحسد عليه غالبية الكتاب والذى يمكن التغلب عليه فحسب عن طريق
التضامن والتعاون مع تنظيم عمالى . لقد اعتقد الكتاب التقدميون ان نقابة
مشتركة يمكن ان تكون الوسيلة لتحقيق الحق فى حرية الراى ، وفى
مشاركة الجماهير العاملة فى ادارة وسائل الاعلام ، كما يمكنها ان تساعد
بمعونة الدستور الالماني الفيدرالى فى اخضاع الشركات الكبرى التى تحتكر
الثقافة الان للملكية العامة .

تلك هى الاهداف البعيدة المدى . ولهذا السبب اعتبر انضمام الكتاب
الى نقابة صناعة الطباعة والورق خطوة نحو خلق نقابة قوية وفعالة للعاملين
فى وسائل الاعلام .

والناقشة حول تأسيس مثل هذه النقابة لم تنته بعد ، ولكنها دفعت
بالفعل عديدا من الكتاب الى التفكير فى دورهم فى المجتمع ومسئوليتهم
حياله ، وجعلتهم يدركون تبعيتهم للعمل المنظم والاهمية التاريخية لقرارهم
بالوقوف الى جانبه فى نفس الوقت .

واثار تلك الاراء نشر المجلة لمقالات مثل « الحقيقة حول التلفزيون »
« العدد ٣ ، ١٩٧١ » « وقت فراغك » « العدد ٢ ، ١٩٧٢ » « التبعية -

فر، صناعة الثقافة» «العدد ٤ ، ١٩٧٢» . واحتوى المقال الاخير كذلك على نتائج البحث حول مجموعات مختلفة من المهن تحدد اشكال تبعيتها، «وفرص الكتب» «المحدودة بشكل مخيف أحيانا» ، وتصف ميكانيزم التلاؤم مع مصالح رأس المال . واكد العديد من المؤلفين أهمية اختيار بديل . وفي مقال قوى كتب مارتن والسر : «.. أن الفنانين والممثلين ، والموسيقيين والصحفيين، وعمال الطباعة والمصورين ، والمخرجين والكهربائيين . وكذلك الكتاب كلهم شاهد على تركيز وسائل الاعلام . ويمكنهم مواجهة ذلك فقط بتنظيم مشترك . فبالإضافة الى حماية مصالحنا الأساسية ، فإن مثل هذا التنظيم ينبغي أن يطور فكرة المسؤولية العامة ، والمشروعة لمحطات الإذاعة والتلفزيون ، وينبغي أن تطبق الرقابة العامة وتضمن المشاركة في إدارة كل الوسائل المطبوعة لوسائل الاعلام الجماهيرى ، وإذا كانت الملكية تحمل مسؤولية اجتماعية ، كما يقول دستورنا ، فإن ذلك يجب أن ينطبق كذلك على ملكية وسائل الانتاج فى مجال الطباعة وصناعة الأفلام وغيرها» .

وبعد ١٩٧٣ ، عندما انضم اتحاد الكتاب الى نقابة الطباعة والورق التى تضم الى جانب عمال الطباعة والجمع الصحفيين كذلك ، وعندما انضم الناس فى الاتحادات الثقافية الاخرى الى النقابات الاخرى ، أصبح فى الامكان مواصلة عمل خلق نقابة لوسائل الاعلام فى مجموعها على مستوى جديد .

وصاحب عملية التوحيد فى النقابات عشية السبعينات تغييرات ملحوظة فى المجال الأدبى . فتحت تأثير حركة الطلبة المعادية للامبريالية ، بدأت المجلة تعرف القراء بثقافة الاتحاد السوفييتى ، وبالأدب الخارجى وبخاصة أعمال الشعوب التى تناضل من أجل حريتها . وكرس العدد رقم ٣ ، ١٩٦٩ لثقافة فيتنام «وهو موضوع غالبا ما عولج فيما بعد» ، كما خصصت أعداد أخرى لثقافة بلدان أمريكا اللاتينية ، وبخاصة شيلي المناضلة . وحذرت كوريسكين مرارا من أخطار «الامبريالية الثقافية» للولايات المتحدة ، لكن العدد رقم ٣ ، ١٩٧٣ كان مكرسا كلية لأمريكا التقدمية .

وهناك معلومة عرضية تثير الاهتمام هى أنه عندما كان النشاط السياسى فى البلاد فى عنفوانه ، عشية السبعينات وكانت الشخصيات الثقافية اليسارية المتطرفة تعلن فرحة «أن الأدب قد مات» ، وأصلت المجلة جهودها لتطوير أدب يعكس الواقع ويروج الأفكار التقدمية . وعلى خلاف اليساريين المتطرفين ، أمكن تحقيق ذلك بالقاء الضوء على العلاقة التاريخية والمحافظة على التقاليد التى تربط الأزمنة الحديثة بالتراث التقدمى . وأبنت المجلة اهتماما طيبا بالتقاليد المعادية للفاشية والتى استبعدت

رسميا من الثقافة في جمهورية ألمانيا الفيدرالية . وشكل ذلك موضوع العدد المكرس للذكرى الثلاثين لانهيار الغاشية .

والمشاكل المتعلقة بالتراث الثقافي ترتبط بالسياسة في ألمانيا الفيدرالية لان الحكومة الفيدرالية تؤكد على الدوام الفكرة القائلة بأن كلا الدولتين الألمانييتين ، بغض النظر عن اختلاف الانظمة الاجتماعية جزآن متكاملان من « امة ثقافية » واحدة ، مستخدمة ذلك كأداة في جهودها للنكوص بتطور الاشتراكية في أحد قسمي ألمانيا السابقة - جمهورية ألمانيا الديمقراطية ذات السيادة . وهكذا فقد كان من المهم بشكل خاص للمجلة ان تتحدث عن وجود ثقافتين ، وان تسترجع التقاليد الثورية لعامى ١٥٢٥ ، ١٨٤٨ (١) ، وروح التقدم النضالية في التراث الكلاسيكى للبرجوازية المبكرة ، وهى روح لا تزال تكافح كلا من الرجعية المدنية والكنسية . وفى عددها رقم ٤ ، ١٩٧٤ نشرت المجلة قصة قصيرة بقلم ديترسوفر كروب حول دوافعه لجمع راداء الأغاني الشعبية التى يرجع تاريخها الى ثورة ١٨٤٨ وكيف أثرت على عمله . وكانت التقاليد الثورية موضوع مسرحية عن حرب الفلاحين كتبها مارتن والسر « ويمكن ان تجد اقتباسات منها فى العدد ٢ ، ١٩٧٥ » . وكان هدف الكاتب ان يصور ماضينا وحاضرنا . واستفاد والسر من أحداث ١٥٢٦ فى نورنبرج ليعين خوف الطبقة الحاكمة من الشعب والاستراتيجية القديمة لحرف الشعب عن مشاكل العصر الحقيقية . ولم يستطع النقاد البرجوازيون ان يتغاضوا عن أهداف الكاتب ، وكما فعلت الصحافة البرجوازية الكبيرة فيما بعد ، ضد روايات ألفريد أندريش « قميح الشتاء » ، ويتردس « الجمال عند المقاومة » اللتان تتناولان التقاليد المعادية للغاشية ، وجهت انتقادها الهادىء أو الصريح المعادى للمؤلفين فى محاولة لقتل أى اهتمام بعمله .

ومن الطبيعى أن الرتبة الرجعية المتصاعدة للصحافة البرجوازية ، تعنى ان النقاد التقدميين ، ومجلتنا بالطبع ، يواجهون مسئوليات أضخم كثيرا .

ومجلتنا لا تشارك فى الراى القائل بأن الثقافة امتياز للأقلية المختارة ونحن نؤمن أنه تخلفها جهود كل الشعب العامل ، ولكن فى مجتمع طبقي استغلالي ، تغلّ ثمرات الثقافة بعيدة عن متناول الأغلبية . وهكذا طرحت المجلة مسألة البدائل المحددة . وقد تناولت مرات عديدة مشاكل الفن والشعب . وقدمت تحليلها الخاص للثقافة الجماهيرية ولعديد من الأساطير التى تحشو بها « صناعة الثقافة » الامبريالية يوما عقول الشعب . وفى نفس الوقت ، وبخاصة فى الفترة الأخيرة ، أولى المحررون كذلك اهتماما كبيرا للجوانب الإيجابية للثقافة الجماهيرية ، وبذلك قدموا

(١) حرب الفلاحين عام ١٥٢٤ - ١٥٢٦ والثورة البرجوازية الديمقراطية فى ألمانيا عام ١٨٤٨ - ١٨٤٩ - المحرر .

مخرجاً للكتاب الشبان ، الذين بدأوا يدركون الحاجة الى قراء جدد وبمستوياتهم فى المساعدة على العثور عليهم .

ومما يلفت النظر أن كوربسكيرن قد تخطت أهدافها كمجلة ، وبدأت تنشر الأدب التقدمى من خلال « مكتبته الموجزة للعمال » التى بدأتها عام ١٩٧٣ . ومعظم هذه الكتب حول التقاليد الاشتراكية والبروليتارية للبلاد ، وأعمال المؤلفين السوفيت والتقدميين الآخرين . بيد أن مهمتنا الرئيسية كانت ترويج الأعمال الجديدة للمؤلفين الألمان الغربيين . وانتجت هذه السلسلة بالفعل مجموعات قصص قصيرة لكتاب شبان لديهم خلفية عمالية ، وكذلك قصص لكتاب معروفين . وفى العام الماضى نشر أرتور ترويمان كتابه « أناس من البيت الثلاثين » . ويحكى الكتاب عن نشاط الكاتب فى فترة مابعد الحرب على خلفية الوضع فى قسم عمالى من ميونيخ .

ولقد كان للإزمة الاقتصادية اثر سيئ على حياتنا الثقافية : فقد خفضت الموارد المادية الخاصة والحكومية ، وزادت الرقابة ، وشجعت الكتابات الرجعية . وحولت المجلة اهتمامها الى هذه المسائل وشرحت أسبابها . وفى نفس الوقت حاولت مساعدة العاملين فى حقل الثقافة على ادراك مدى أهمية الدفاع عن حقوقهم . وكتب هانز ستوتز ، أحد ناشرى المجلة وأحد المختصين بالسياسة الثقافية فى مجلس الحزب الشيوعى الألمانى ، فى عدد فبراير ١٩٧٥ ، يدرس حالة الثقافة فى اطار أزمة الرأسمالية ، مقترحاً أن يطالب عمال وسائل الإعلام بأن يسمح لهم بالمشاركة فى ادارة وسائل الإعلام . وفى العام التالى كرست المجلة مقالا لتدهور الثقافة ، وتناقض المخصصات الحكومية ومايمكن أن تحققه النقابات . وفى نفس هذا العدد قال رئيس مجلس اتحاد الكتاب أنه يتبقى توفير موارد أكبر للمكتبات العامة لشراء الكتب ، وقال رئيس فرع البافارى أن الكتاب يمكنهم أن يستفيدوا من النقابات للكفاح ضد الضغوط التى يفرضها الناشر .

وقد تأثر الكتاب فى ألمانيا الفيدرالية مباشرة بالخطر المفروض على توظيف التقدميين فى مهن معينة . ان التمييز ضد الكتاب التقدميين الذى تمارسه المؤسسات القانونية ، وحظر ظهورهم فى الاذاعة والتليفزيون ومصادرة الطبعات الاولى من الكتب على أساس الفقرة الجديدة ٨٨ حول « العنف » ، قد بينت جميعها أن التكتيكات الجديدة لإرهاب الديمقراطيين موجهة فى نفس الوقت ضد الكتاب . والنتائج التى نستخلصها من ذلك لا نراها فحسب فى موقف النقابات من قانون حظر توظيف التقدميين ، وغيره من الخطوات المعادية للديموقراطية ، وإنما نراها كذلك فى الأعمال العامة من جانب الكتاب أنفسهم .

ونشر الفريد أندريش ، الذى تظهر مؤلفاته فى كوريسكين ، بعض القصائد القوية ضد هذا القانون . وقد أثارت هجمات ضده من جانب الصحافة الرجعية ولم يسمح له بالظهور فى الإذاعة أو التلفزيون . وبالعلاج كتاب ألفه بيرنت انجلمان ، الكاتب المعروف ، نفس الموضوع . وقد اتخذت المجلة موقفا صلبا ضد القانون ، وفضحت هذا الإجراء على أساس مواد وثائقية وأحاديث صحفية . وأخيرا نشرت المجلة موادا تكشف أساليب مماثلة استخدمها الرجعيون فى فترة سابقة ضسد جوهان ج . فيخته ، وألبرت أينشتين ، وكارل شورز ، وهو أمريكى من أصل المائى حارب الى جانب الشمال فى الحرب الاهلية الامريكية .

والوضع فى بلادنا اليوم ، وذلك يتضمن الثقافة ، يمكن وصفه بأنه استقطاب للقوى نتج عن تفاقم المشاكل الاجتماعية الاقتصادية والايديولوجية . والانعطاف نحو اليمين نتيجة للزمة الاقتصادية يؤثر على حياة المجتمع الروحية . وبعض الناشرين البرجوازيين ذوى النفوذ، والصحف والمجلات تدافع بشات عن أن الكتاب يجب أن يولوا ظهورهم بعيدا عن السياسة ويشغلوا أنفسهم بالإجراء المرضى لتحليل الذات . والتشاؤم منتشر لأن الامال فى اصلاحات ديموقراطية اعتر بها المثقفون فى السنينات عندما وصل الاشتراكيون الديموقراطيون الى الحكم ، لم تتطور بعد . وهؤلاء الذين لا يرون اليوم افاقا واقعية بعيدة المدى للمجتمع ، يصبحون مكتئبين . وتعتبر المجلة أن من واجبها أن تساعد على هزيمة التشاؤم بين المثقفين بالاضافة الى شعورهم بأنهم معزولون ولا حول لهم .

وليس هناك اية اوهام أو مساومات فى مقالاتها حول تناقضات النظام الرأسمالى ، والبطالة بين الشباب مثلا « العدد ٤ ، ١٩٧٦ » . ومع ذلك ، فإنها تتساءل : أين تبدأ المقاومة ضد الوضع ؟ وحتى فى أزمة تتضمن بطالة جماهيرية يكون النجاح ممكنا فحسب حيث يتوفر التضامن فى النضال . وتبدي بعض المقالات اهتماما كبيرا بالجماهير العاملة من الشباب وكذلك بالعاملين فى حقل الثقافة . وشارك الشباب والكتاب فى المناقشة التى نظمناها حول كتب الشباب . وكذلك أجرينا حديثا مع مدير مسلسل تلفزيونى معروف حول المشاكل التى يواجهها الشباب فى ضاحيةعملالية بميونخ .

وتهدف تلك المناقشات الى مساعدة العاملين فى حقل الثقافة على ادراك أنه بسبب اعتمادهم على الاحتكارات على وجه التحديد ، يجب عليهم أن ينفوا الى جانب الطبقة العاملة ، التى يعتبر نضالها ونجاحاتها فى التحليل النهائى نضالهم ونجاحاتهم .



السياسات الدولية والمعايير الأخلاقية

بقام: رينيه أوربان

ان عصرنا الحالي عصر يتسم بالتغيرات الإيجابية الهامة في نظام العلاقات الدولية التي هي نتاج مباشر للتأثير الثوري للبلدان الاشتراكية والطبقة العاملة العالمية وحركة التحرر الوطني وغيرها من الحركات الديمقراطية على السياسات الدولية . ويرجع الفضل أساسا الى هذه القوى في أن مبادئ التعايش السلمي رغم مقاومة الرجعية الامبريالية قد أصبحت الاتجاه الرئيسى فى العلاقات الدولية .

وقد أكدنا فى القرار الصادر عن المؤتمر ال ٢٢ لحزبنا بأن « تحولاً أبعد ، تحولاً فى صالح السلام والديموقراطية والاشتراكية قد حدث فى السياسة الدولية وفى الصراع الطبقي العالمى » . وقد أشرنا الى أن التحول يرجع فى الأساس الى النجاحات البارزة التى تحققت فى مجال التطور الاقتصادى والاجتماعى للاتحاد السوفيتى وأسرة الدول الاشتراكية وإلى السياسة الخارجية النشطة للاشتراكية .

وقد أبرزنا أيضا الدور الهام الذى لعبته الطبقة العاملة والرأى العام،
التقدمى فى البلدان الرأسمالية وقوى التحرر فى إقامة علاقات طبيعية-
فى الحياة الدولية .

ولتحليل التغيرات فى المجال الدولى فقد شرعنا كما هو المعتاد فى
سبرغور الأساس الطبقي الذى تركز عليه . وقد قادنا هذا الى التوصل
الى النتيجة بأن التحول نحو الانفراج يعكس تحولا معينا فى تطور
التناقضات الطبقيّة وخاصة تلك التى تعمل على النطق الدولى . وفى نفس
الوقت فإن النظرة الطبقيّة الى مثل هذه العملية التى تدور حول إعادة
تشكيل العلاقات الدولية فى نهج سلمى لاتتفق مع الاستنتاجات الفجة
مثل تلك الاستنتاجات القائلة بأن الانفراج الدولى يقدم مزايا اكبر الى
جانب دون جانب آخر . فعلى العكس فإنه فى العصر الحاروى - الثورى
يصبح الحفاظ على السلام وتلصيمه وخلق الظروف السياسية الدولية
لإزالة خطر النزاعات المسلحة فى مصلحة البشرية جمعاء وبقاء الحضارة
وتطورها . ومن ثم فإن الجهود الدولية لتخفيف التوترات السياسية
الدولية ذات طابع إنسانى عميق . فالانفراج وثيق الصلة بالأخلاق وله
هدف أخلاقى صميم .

إن قضية الأخلاقيات فى السياسة الخارجية قضية مركبة غير بسيطة.
ولا يمكن لأى إنسان أن يدعى القدرة على شرحها وتفسيرها فى مقالة تنشر
بمجلة ما ، ولذلك سأقصر كلامى على بعض الجوانب الأساسية ذات الطابع
الملح اليوم .

والشيوعيون ليسوا من هؤلاء الناس الذين لا يلقون بالا الى المبادئ
الأخلاقية التى تعكس نفسها فى أى قرار أو عمل يتصل بالسياسة
الخارجية أو الذين لا يهتمون بمدى تلاؤم الوسائل المستخدمة فى السياسة
الدولية مع هذه المبادئ .

وقد أكد مؤسسو الماركسية بأن القيم والمبادئ الأخلاقية يمكن بل يجب
أن تكون أقوى وسائل الطبقة العاملة فى التأثير على الشؤون الدولية
حال كون الشعب العامل لم يصل بعد الى مستوى سلطة الدولة ولا يزال
غير قادر على ممارسة رقابة مباشرة على السياسة الخارجية للدولة . وفى
هذا الصدد ، يمكننا أن نستشهد على سبيل المثال فقط بالنداء الذى وجهه
كارل ماركس الى العمال والذى طالب فيه العمال بأن « يدافعوا عن
ويصونوا القوانين البسيطة للأخلاق والمعادلة التى يجب أن تسود
العلاقات بين الأفراد حتى تكون لهذه القواعد السيادة فى العلاقات بين
الأمم » .

وقد نما نفوذ وتأثير الجماهير العاملة بما فى ذلك النفوذ الأدبى والمعنوى
على السياسات الدولية نموا كبيرا منذ أن ظهرت البروليتاريا كطاقة
حاكمة على النطاق الدولى . وبمناسبة اقتراب الذكرى الستين لسنة
أكتوبر الاشتراكية العظمى يمكننا أن نقرر أن هذا الحدث الأعظم فى عصرنا

قد فتح مرحلة جديدة فى تطور العلاقات الدولية ليس فقط عن طريق أحداث تغير جوهري فى توزيع القوى الطبقة فى السياسات الدولية . ولكن أيضا بادخال مبادئ أخلاقية وإنسانية رفعة فى هذا المجال لم تكن تمارس من قبل أبدا .

ولقد مثلت الخطوات الأولى التى اتخذتها السلطة السوفيتية فى السياسة الخارجية وفى الحل الأول مرسوم السلام الذى أصدره لينين . والذى اكتسب شهرة عالمية انتصارا حقيقيا للبروليتاريا فى معركتها التاريخية من أجل التحرر والتحرير الاجتماعى والقومى لجميع القهورين والمستغلين . وقد كانت هذه الخطوات والأعمال أيضا ذات طابع أخلاقى حق وتعبير عن اتجاه أخلاقى رفيع تجاه الإنسان ويستند الى المبادئ الأخلاقية للطبقة العاملة والكادحين .

وإذا كان لنا أن نقيم المساهمة التى قلمتها الدولة الاشتراكية الأولى فى تاريخ العلاقات الدولية فأننا يمكن أن نلخصها فى الجهد السياسى الذى لا مثل له الذى بذلته لمنع نشوب الحرب العالمية الثانية والبطولة والتضحية بالذات التى أبدتها لتخليص العالم من الفاشية البربرية وخلق والتعبير أسرة البلدان الاشتراكية فى اطار مبادئ المساواة والمساودة المتبادلة والتضامن والتعاون الشامل ، وكذلك استخدام جميع مواردها ونفوذها لتحرير الشعوب من اغلال التبعية الاستعمارية ، وشن اكبر حملة منسقة وحازمة من أجل ضمان أمن العالم . ولقد كانت أيضا لهذه المساهمة اهميتها السياسية والمعنوية الضخمة .

ولست اغالى اذا قلت أن الأوروبيين والناس الذين يعيشون فوق قارتنا التى كانت المسرح الرئيسى لحربين عالميتين والذين عانوا من المخاوف المربعة للحرب الباردة هم أكثر الناس ادراكا للفوائد الناتجة عن السياسة السلمية النشطة للاتحاد السوفيتى والبلدان الأخرى للأسرة الاشتراكية ويعترف كل شخص أن المناخ السياسى الأوروبى قد تحسن كثيرا فى السبعينات . ولم يقتنع البعض بهذه الحقيقة الا بعد هيلسنكى . ولكن البعض قد لاحظ هذا التغير نحو الأحسن فى فترة مبكرة بعد أن تم التوقيع على المعاهدات التى أقامت علاقات طبيعية فى أوروبا الوسطى . وأننا نحن الشيوعيين وبتفق معنا كل انسان لم تستطع الدعاية البورجوازية أن تعيه عن الحقيقة نسب البداية فى هذا التطور الإيجابى الى المبادرات التى جسدها برنامج السلام المؤتمر الـ ٢٤ للحزب الشيوعى السوفيتى وإلى التحركات السياسية الدولية التى أصبحت معروفة بين الراى العام باسم الهجوم السلمى للاشتراكية .

ولقد رفع الدور البارز الذى لعبه الاتحاد السوفيتى وأسرة البلدان الاشتراكية ككل فى تحقيق هذا التحول من الحرب الباردة الى الانفراج ، وقع من سمعته واحترامه فى أعين الجماهير العريضة والراى العام العالمى . وهذا شيء طبيعى . بل لعله من الطبيعى أيضا أن الطبقات

الحاكمة فى البلدان الرأسمالية تبدى امتعاضها واستياءها من النفوذ والتأثير المتزايد للسياسة الخارجية الاشتراكية . وكما يلاحظ كل امرء يعيش فى أى قطر من الأقطار الأوروبية الغربية فإن وسائل الاعلام الواقعة تحت سيطرة الرأسمالية قد ضاعفت وضاعفت أكثر حملاتها ضد البلدان الاشتراكية والاتحاد السوفيتى ونشاطاتها الدولية فى الفترة الأخيرة . ويبدو هذا الأمر أحيانا كشيء محير . فبينما يعمل الدبلوماسيون بعناد وتصميم للتقدم فى طريق الانفراج الصعب فإن الصحافة المملوكة لراس المال الكبير تعمل كل ما فى وسعها للارتداد بالرأى العام الى أوهام فترة الحرب الباردة .

وتردد الصحافة والإذاعة والتلفزيون فى أوروبا الغربية نفس الأوهام والخزيميلات القديمة من « الخطر السوفيتى » . ونسمع ونقرأ يوميا بأن موسكو تستخدم سياسة الانفراج كغطاء وستار « لسياستها التوسعية » وأن الدول الأعضاء فى معاهدة وارسو لا شغل لها الا بناء قدرتها العسكرية لتتفوق على بلدان حلف الأطلسى .

وتهدف الحملة الافتراضية ضد السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتى وإسرة البلدان الاشتراكية ككل بوضوح الى جعل الناس يعتقدون بأن النفوذ الذى لم يسبق له مثيل للاشتراكية على الحياة الدولية يرجع فقط الى قوتها الحربية وإلى استنادها الى القوة المسلحة وما الى ذلك . ولا ينكر أى انسان بأن القدرة الدفاعية للبلدان الاشتراكية لها وزن كبير فى السياسة الدولية . ولكن ليس من الواقعية فى شيء التوكيد بأن المراكز الدولية للاشتراكية تقوم فقط على أساس قوتها العسكرية وتنعيم هذه القوة . فان عنصرا جوهريا من العناصر المكونة للسياسة السلمية الاشتراكية التى تتمتع بفضلها الشعوب المكونة للسياسة السلمية العالم الأخرى بشعور الأمن ، هذا النضال الحازم والثابت من أجل نزع السلاح والذى وصفه لينين بأنه المثل الأعلى للاشتراكية .

وجميع الخطوات العملية الهادفة الى دعم الانفراج السياسى بانفراج عسكري ليست سوى نتائج للاتفاقيات التى يادر الاتحاد السوفيتى الى تقديمها . وعلى سبيل المثال كان هناك معاهدة موسكو لحظر التجارب ، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاقية حظر الأسلحة البكتريولوجية وقدم الاتحاد السوفيتى فى السنوات الثلاثين الماضية أكثر من سبعين اقتراحا لوقف سباق التسلح وخفض الاتفاق العسكرى والعبء الذى يفرضه وإقامة موانع أمام استخدام القوة فى العلاقات الدولية . وبعد أنجاز خطوات عملية نحو نزع السلاح الشامل أحد الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية السوفيتية المبرمجة بواسطة المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعى السوفيتى .

وليس من العقول أن دولة تعتمد كلية فى صياغة سياستها الدولية على القوة العسكرية أن تبدى هذا الاهتمام والأصرار والتصميم لنزع

السلاح أو لا تدع فرصة تفلت لتخليص شعوبها والإنسانية جمعاء من.
الانقراض المهلك على الأسلحة وعلى تخزين الأسلحة الخطرة والفتنة .

وإذا كان للمرء أن يتصف بالواقعية فعليه ألا يتجاهل الأهمية العظمى.
للقوة العسكرية للاشتراكية بوصفها عاملاً ضرورياً في السياسة
الخارجية اليوم ولكن عليه ألا يتجاهل أيضاً أن السمعة والنفوذ الدولي
لهذه السياسة لا يمكن أن تقاس بعدد الصواريخ والدبابات . فقسوة
جاذبيتها تكمن في سلمية هذه السياسة ، في اهتمامها الكامل بالأشياء
الغريبة للأمن والاستقلال والمساواة بين الشعوب ، وبالتصاقها بالمبادئ
الأخلاقية الكريمة في السياسة السلمية التي تتبعها البلدان الاشتراكية .

إننا نعيش في عصر تكتسب فيه أفكار وأحلام وآمال المصالح الحيوية
ومطامح وكذلك القواعد الأخلاقية للملايين بل بلايين الناس العاديين وزناً
أكبر في الشؤون الدولية من أي فترة سابقة عندما كان ميزان القوى
العالمى مختلفاً عن الوضع الحالي . ولقد ذهبت إلى غير رجعة تلك الأيام
التي كانت فيها البنوك ركباً منتجى الأسلحة والأوليغاركيات السياسية
والمجموعات الخاضعة لها تقرر مصير العالم . وعندما نتحدث نحن
الشيوعيين عن النجاحات الكبرى على النطاق العالمي لقوى السلام
والديمقراطية والاشتراكية فإننا نضع في المحل الأول الدور العظيم
المتزايد للشعوب وللرأى العام في صياغة وتشكيل السياسة الخارجية
وتأثيرها المتزايد على الحياة الدولية .

ولكن في أي طراز يكون هذا السياسي الذي يسمح لنفسه أن يفرض
عنييه من هذا الوضع الدولي الجديد ؟ إنه لن يكن إلا من هذا الطراز
الذي فقد كل الإحساس بالحقائق الدولية والذي قطع كل صلة له
بمجريات عصره . وكذلك علينا أن ندرك أن الديمقراطية تستخدم أيضاً
كوسيلة « لاختفاء » مطالب الشعب . والتاريخ السياسي للرأسمالية ومنذ
زمن بعيد حتى يومنا هذا ، ملأ بالمحاولات من جانب الطبقة الحاكمة
والرأسماليين لتكثيف انفسهم مع السيكولوجية الاجتماعية للجماهير
ولطماعهم ورغبتهم الديمقراطية الظاهرة . وفي نفس الأحيان ينخدع
فيه مثل هذا التكثيف من جانب الامبريالية مع الظروف والأحوال التجارية
شكل تنازلات حقيقية للشعب وفي أحيان أكثر تكون هذه التنازلات ذات
طابع كلامي أجوف .

وليس من العسير على المرء أن يدرك الأسباب التي دفعت الرئيس
الأمريكي الجديد ومعاونيه لبذل هذا الجهد الهائل لتجديد شعارات
السياسة الخارجية وإكسابها الجاذبية المرغوبة ، فهي تكمن في تعمق
أزمة الرأسمالية العالمية ، واقتصادها ونظام علاقاتها الاجتماعية
وسياساتها الداخلية وسياساتها الدولية . وقد أصابت هذه الأزمة بالضرر
الفادح الامبريالية الأمريكية ومراكزها في العالم . فواشنطن لدورها
القيادي في الحرب الباردة ولادعاءاتها الصريحة للسيادة الدولية ولعاقبتها

الإجرامية في فيتنام ولاعتدائها المستمر على سيادة البلدان المستقلة وأعمالها التي وصلت الى حد تصدير الثورة المضادة - كما حدث في شيلى مثلا قد تسببت - وفقا للتقديرات الأمريكية نفسها - في حدوث ٢١٥ حالة من التهديد الخطير باستخدام القوة العسكرية لكن تحمى نفوذها الدبلوماسي ، ولهذا فان الثمن الذي كان على الولايات المتحدة أن تدفعه هو خسارة سمعتها الادبية والأخلاقية في المجال الدولي .

وقد استشارت هذه السياسة الشكوك وعدم الثقة حتى في صفوف أوفق أصدقاء الولايات المتحدة . ويمكن تقييم السياسة الخارجية للولايات المتحدة في السبعينات ، وهو تقييم شائع الاستخدام وله ما يبرره ، ويمكن تسميته « بأزمة الثقة » .

وقد أثار هذا الوضع قلقا بالغا في الدوائر الحاكمة الأمريكية . وفي الصحيفة الأمريكية « **الشنون الخارجية** » في أحد أعدادها التي صدرت قبل عام من التغيير الذي حدث في البيت الأبيض يمكن للمرء أن يقرأ السطور التالية « لقد تدهورت القوة الأخلاقية والسياسية والاقتصادية للولايات المتحدة » ، وأنه منذ حرب فيتنام وفضيحة ووترجيت فإن البلاد قد أصبحت مواجهة بمهمة « التجديد السياسي والسيكولوجي » وأن هذه المهمة قد دفعت صانعي السياسة الخارجية الأمريكية الى البحث عن « واجهة انسانية عريضة » يمكن أن تجعل مسلك السياسة الخارجية الأمريكية أكثر سهولة . « انظر الشنون الخارجية - يناير ١٩٧٣ صفحات ٢٧١ - ٢٧٢ » .

والان وقد أعلن الرئيس كارتر عزمه على جعل الأخلاقيات المبدأ المرشد للسياسة الخارجية للولايات المتحدة ومر وقت اتاح لمبدئه أن يمر باختبارات عملية أولية يمكن للمرء أن يتساءل هل نجحت الولايات المتحدة في وضع أرجلها على المخرج الذي ينتزعها من « أزمة الثقة » التي تعاني منها .

وبوضوح تام فان التصريحات الرسمية لواشنطن حول رغبتها لوضع سياستها الخارجية على أساس أخلاقي لاتعدو أن تكون مجرد وعود لئلا تفسد الثقة الواسعة بين الأقوال والأعمال التي ظهرت في كل تحركات الولايات المتحدة في العقود الأخيرة . والمثل الكلاسيكي والأمثل على هذا فهو التأييد والمساندة الشاملة من جانب الولايات المتحدة للديكتاتورية وللانظمة البوليسية والفاشية والمنصرفة بينما كانت تعلن اخلاصها لمبدأ الحرية . وبالتأكيد فان أهمية أى موقف سياسي يمكن الحكم عليه بالأعمال وليس بالأقوال وأن الأقوال اذا لم تتطابق مع الأعمال فان التصريحات الأخلاقية لا تساوى شيئا .

وإذا استرشدنا بهذه الافكار فما هو الاثر الذي أحدثته تحركات واشنطن في المجال الدولي في ظل الإدارة الجديدة ؟
لم تتردد الحكومة الجديدة في الولايات المتحدة في أن تعلن رسميا

رغم ادعائها اتباع سياسة اخلاقية بانها تنوى العمل من اجل ادخال تغييرات فى قوانين وقواعد واساليب حياة البلدان الاخرى . وفى الحياة المعادية اعتبر دائما تصرفا غير اخلاقى ذلك التصرف الذى ينسب فيه المرء لنفسه الحق فى تعليم الاخرين كيف يتصرفون . اما فى العلاقات الدولية فان مثل الادعاءات التى تتضمن بالضرورة الاعتداء على حق السيادة للامم والخرق الفاضح لمبدأ عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى لا يمكن أن تمت بآية صلة الى المبادئ الاخلاقية .

ان سلسلة التصريحات والتحركات الامريكية التى اتخذت طابع الهجمات الفجة على النظام السياسى والاجتماعى للاشتراكية تحت زعم « التحديد الاخلاقى » للسياسة الخارجية الامريكية تعيد الى الانهاس بقوة أسوأ امثلة دبلوماسية الحرب الباردة . وهل يكون من المعقول اعضاء اسم التصرف الاخلاقى على التصرفات التى تهدد بتسيم مناسخ الانفراج والارتداد بالعلاقات الطبيعية فى الحياة الدولية التى تطلق الانسانية عليها افضل واعز آمالها والتى بذلت فى سبيلها الكثير من العمل والمزيد من الصبر ؟ .. وهل من المعقول أن يكون السلوك الذى يؤدى الى تقويض امن الشعوب سلوكا ينسجم مع مفهوم « دبلوماسية الشعب » ؟

ومن ثم فان اعلان المرء تمسكه بالمبادئ والمثل الاخلاقية لا يمثل فى حد ذاته ضمانا ما . وبالإضافة الى هذا فان مثل هذه الاعلانات تصبح لا اخلاقية وذات خطورة عندما تستخدم لاختفاء الممارسات السياسية التى تنافس أكثر مطالب عصرنا ديموقراطية وانسانية .

وليس من قبيل المصادفة أن المفهوم الأمريكى عن « السياسات الاخلاقية » بدلا من أن يستحوذ على استحسان العالم قد قوبل من قبل أقسام كبيرة من الناس ببرود واثار بعض القلق حتى فى صفوف حلفاء واشنطن . وقد شعر كثير من رجال الدولة البورجوازيين بأنه من واجبهم فى ضوء حقائق الحياة الدولية أن يحذروا من هذا التلاعب الأمريكى بالاخلاقيات حيث أن هذه اللعبة يمكن أن تنقلب الى « اللعب بالنار » . وسيتضح فى المستقبل القريب ما اذا كانت الادارة الجديدة الامريكية تستفهم هذا أو لا .

أما بالنسبة للقوى التقدمية وبالنسبة لنا نحن الشيوعيين بالتحديد فاننا نرى أنه من واجبنا أن نظل على يقظة بالفة من المناورات الايديولوجية والسياسية الامبرياليين الأمريكيين وغيرهم بمن فىهم الأوروبيون الغربيون . علينا أن نكشف الدافع الحقيقى الذى يكمن خلف هذه السياسات وان نبرهن للشعب أننا على حق فى تحليلاتنا واستنتاجاتنا

ندوة
عالمية

مشاكل
المدن

ناقشت ندوة عالمية عقدت في براغ بإشراف مجلة « قضايا السلم والاشتراكية » هذه القضية • وحضر الندوة روث كيسلر رئيسة لجنة تخطيط المدينة في درسدن بجمهورية ألمانيا الديمقراطية والبروفيسور ديتز هوسيل باكاديمية العلوم الاجتماعية - السياسية والقانون بجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وجيانكارلو تواجليوتي قائد المجموعة الشيوعية ببلدية تورين في إيطاليا ، ورنيزو تشياولو قائد المجموعة الشيوعية ببلدية بوسولينو في إيطاليا ، ونيقولاى يابلوكوف رئيس اللجنة التنفيذية لسوفييت مدينة ياروسلاف في الاتحاد السوفيتى ، وديمترى برونز كبير المهندسين المعمارين في الاتحاد السوفيتى ، وتيسستو يكتنين محافظ كيمي في فنلندا ، ومارسيل روسيت عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الفرنسى ، وزدنيك زوسكا محافظ براغ في تشيكوسلوفاكيا ، وفاتسلاف كاساليتسكى مدير معهد فنى العمارة في براغ بالإضافة الى أعضاء لجنة القضايا النظرية العاملة في مجلة « قضايا السلم والاشتراكية » •

وكانت النقاط المطروحة للنقاش هي : القضايا التي تواجهها المدن وجوانبها المتميزة في ظل النظامين الاجتماعيين المتعارضين ، ومركز السلطات البلدية في هيكل سلطة الدولة وقدراتها في تحقيق المصالح الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للشعب العامل ، وقضايا الرقابة على التحضر وقدراتها في ظل الرأسمالية والاشتراكية ، والخطوط الرئيسية للنشاط الشيوعى في مجال اشاعة التحضر في البلدان الاشتراكية والرأسمالية •

عنصر في النضال ضد الاحتكار

يرتبط تطور المجتمع الرأسمالي أوثق ارتباط بنمو المدن ، وتركز الطبقة العاملة فيها ، ونمو وعيها الطبقي وتنظيمها . وقد عرف لينين المدن بأنها « مراكز الحياة الاقتصادية والسياسية والروحية للشعب » . والأداة الرئيسية للتقدم » (لينين - المؤلفات الكاملة - المجلد ١٩ - ص ٢٧٠) . وقد كانت المدن الرأسمالية دائما يثورة للتناقضات الاجتماعية للمجتمع البورجوازي التي لا حل لها . فكيف تكون المدينة الرأسمالية اليوم من الناحية الاجتماعية ؟ وما هي الجوانب الجديدة التي تبنيها العلاقات بين الطبقات وبين المجموعات الاجتماعية على مسرح الحضر وكيف نفسها السياسة الشيوعية في الاعتبار ؟

أوضح وينز تشييايوليو أن التحول العميق الذي يجري في المجتمع الايطالي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كعملية تحفزها الممارك السياسية والاجتماعية للطبقة العاملة والفئات الشعبية الأخرى يتضمن نموا عميقا سريعا للمدن . لقد تدفق على المدن ملايين الناس الذين يفتقرون الى المؤهلات المناسبة والسكن اللائم . ويجبر أولئك الذين تمكنوا من الحصول على مسكن على دفع جزء كبير من أجورهم في صورة إيجار ، ويصل هذا الجزء بالنسبة للبعض الى نصف الأجر . أما بالنسبة لمستوى بناء المدارس والعناية الطبية وغيرها من الخدمات فتتواضع للغاية . وصاحب عملية التدهور اقتصادي وإفقار كثير من المدن . وازداد عدم التوازن التقليدي بين الشمال والجنوب وأصبحت هناك مناطق زراعية واسعة في الجنوب مهجورة . وفي المقابل ازدادت الفئات الطفيلية ثراء . وتدفع آلاف وآلاف الملايين من الليرات سنويا كإيجارات في المدن . وأصبح لدى كبار الصناعيين والاحتكاريين احتياطي ضخم من العمال المستعدين للعمل مقابل أجور تقل كثيرا عن حد الكفاف .

بيد أن العمال لم يتخذوا أبدا موقفا سلبيا أو ضعيفا في مواجهة هذه الظواهر . لقد تجمعوا معا - بقيادة الحزب الشيوعي وغيره في المنظمات الديمقراطية - لمقاومة ضغط الاحتكارات ، وتركوا طابعهم على التطور الوطني ، وعلى سياسات التحضر ، وعلى الثقافة والحياة العامة عموما .

وأضاف جيانكارلو كواجيلوتي أن نمو فئة جديدة من سكان الحضر سمة هامة من سمات البيئة الاجتماعية في المدن الرأسمالية اليوم . وفي الوقت الذي يطور فيه الحزب الشيوعي الايطالي التحالف التقليدي بين العمال والفلاحين فإنه يوجد بثبات الفئات الشعبية الأخرى خلف الطبقة العاملة . وبهذا الأسلوب فإننا نعمل رأس المال الاحتكاري وكل من

يرتبطون بالفتات الطفيلية وتقلص مصالحهم • وتعكس العلاقات بين مختلف أقسام سكان الحضر انزاع بين انقوى ذات المصالح الاقتصادية والسياسية المتعارضة • وقد كان الشيوعيون دائما كقادة لأجهزة الحكم المحلي أو كمعارضة سياسية - الى جانب القوى السياسية الأخرى - خصوما للداء للنظام الرأسمالي ، واثاروا القضايا الرئيسية للنضال من أجل سياسة حضرية جديدة ، كما كشفوا الطابع الاجتماعي لهذه القضايا •

ويدور صراع مرير من أجل التنمية المخططة ، صراع لضمان أن تخدم عملية التحضر المصلحة العامة ، والموازنة بين التنظيم الإقليمي للبلاد. وتنميتها الاقتصادية • كما أننا نشن حملة من أجل سياسة اسكان تجعل من الممكن حل هذه القضية باعتبارها قضية اجتماعية ، ومن أجل إنهاء المضاربة في العقارات ، ومن أجل تحويل المدارس الى أداة لتثقافة جديدة. وإعادة تنظيم وسائل المواصلات ومن أجل خدمة طبية في متناول الجميع • وقد حضرت هذه الحملة المكاسب التي حصل عليها الشيوعيون وغيرهم من الديمقراطيين في الانتخابات البلدية في يونيو ١٩٧٦ • وفي الوقت الحالي يعيش ٢٥ مليون إيطالي في بلديات يحكمها الشيوعيون ، ويرأس الشيوعيون بلديات تورين ونابولي وفلورنسا وكثيرا من المدن الكبيرة الأخرى •

وتحدث كواجليوتي عن بعض انجازات بلدية تورين وغيرها من أجهزة الحكم المحلي التي يسيطر عليها الشيوعيون في مجال تحسين حياة الشعب الكادح • وأوضح أن القوى الديمقراطية قد وجهت لكمة قاسية للاستخدام الطفيلي للأراضي في المدن والمضاربة •

وقد أشار المشاركون في النقوة الى أن أزمة الاسكان والتطور غير المنسق لبعض العناصر المكونة للنظام الحضري ، وفقدان الوسائل الصحية وتفشي الجريمة والبطالة وكثير من الجوانب الأخرى للحياة الحضرية التي لفت أنظار الانتباه اليها منذ أكثر من مائة عام ما زالت قائمة اليوم وأن كان على نطاق أوسع وبأشكال أكثر حدة • وقال هاروسيل روسيت أن أزمة الاسكان بصورة محددة قد أصبحت لا تطاق • فهي لا تؤثر على الطبقة العاملة فقط ، بل تؤثر أيضا على الاخصائيين والعمال ذوي الياقات البيضاء • وتبلغ أعداد هؤلاء الذين يعيشون في أحوال غير مرضية ٧٥٠٠٠ من سكان الكواخ و ٢٧٠٠٠٠ عائلة تعيش في منازل ليست مزودة بمياه جارية أو في مساكن آيلة للسقوط ، و ٩٠٠٠٠٠ شخص بيتون في مساكن مزدحمة ومكدسة بشاغليها • وتتفاقم اليوم أشكال البؤس الاجتماعي من جراء تفاقم الظروف المعيشية غير الصحية والازدحام أو شراء المساكن بازدياد تكاليف الخدمات العامة • فهذه الأعباء أصبحت ثقيلة على ميزانية الأسرة وبلغت المتأخرات في الإيجارات أبعادا مفرغة • ونتيجة لذلك يتم حجز على ممتلكات الأسر وتقوم الشرطة بتنفيذ

لاوامر رسمية بطردها من مساكنها . ولا تستطيع كثير من الاسر تحمل نفقات انغاز والكهرباء . ويزيد من سوء الوضع الخطير في الاسكان النقص في المؤسسات الثقافية والعامة أو الاقتصاد الدلي لها وكذلك دمار انبيئة .

وتمس أزمة التحضر جميع الفئات الاجتماعية غير الاحتكارية وان يكن ذلك بدرجات متفاوتة . وأثر فاكثر نتجه تحركات مختلف مجموعات السكان ضد السلطة الاحتكارية وجهاز الدولة التابع لها . وتحاول اءولة استخدام سياسة التطوير الحضري كوسيلة لتقسيم الفئات الحضرية غير الاحتكارية وغرس الاوهام الاصلاحية في صفوف الفئات الاقل تعرضا للاستغلال . وأدت اطالة فترة المواصلات اليومية الى اطالة يوم العمل والى نوع من الابطاء في النضال على المستوى المحلي ، الا أنه نتيجة لتفاقم الأزمة ويفضل النشاط التوضيحي للحزب الشيوعي الفرنسي والأعمال التي نفذت بمبادرة منه أو بمشاركته ، والدور الخاص للبلديات التي يقودها الشيوعيون تقل أكثر فاكثر فعالية الوسائل التي تستخدمها الحكومة لوقف حركات فئات سكان المدن ومنع امتزاجها في تيار واحد . وإيا كان من ببادر بالعمل فإن الحزب يساعد بدرجة حاسمة في توجيه العمل ضد المسؤولين الحقيقيين عن الوضع وتقديم البديل الممكن والمتاح وتوضيح مصلحة كل القطاعات غير الاحتكارية في التحرك . وبهذه الطريقة يحول الحزب دون انتشار الأفكار الاصلاحية بين صفوف الشعب ويساعد على زيادة الارتباط الشعبي بهذا النضال . وقد أدت الأزمة التفافقة ومختلف أنواع التوازن والتشويه التي يسببها التحضر الاحتكاري - على الرغم من الجهود التي تبذل على المستوى البلدي لاشباع الاحتياجات الأساسية للسكان - الى تنشيط جهود الحزب الشيوعي الفرنسي لوضع معالجة وطنية لتحديث سياسة تعالج الظروف المعيشية في اطارها الواسع . وقد حدد برنامج الحزب « من أجل حكومة ديموقراطية للوحدة الشعبية » (عام ١٩٧١) المهام المطروحة في المرحلة المقبلة . وفيما بعد أدرجت كثير من هذه المهام في برنامج الحكومة المشترك للأحزاب اليسارية الثلاث .

وأوضح تشاويولو أن القوى الديمقراطية الإيطالية قد رأت دائما في الحكم الذاتي المحل هدفا استراتيجيا للنضال من أجل تحرير الشعب . ان قضية البلديات في إيطاليا لم تكن أبدا قضية ادارية خالصة بل قضية سياسية أيضا . وهي تلعب دورا هاما في النضال من أجل ديموقراطية أوسع ومن أجل نموذج اقتصادي واجتماعي جديد للبلاد وعلاقات دولية جديدة وقد ازداد دور البلديات اليوم ، ويرجع ذلك في المقام الأول الى الحاجة الملحة الى احداث تغيير اساسي في طبيعة سلطة الدولة وهيكل تركيبها . فقد فرض الديموقراطيون المسيحيون على البلاد - بزيادة دور جهاز الدولة الذي يخدم مصالح البورجوازية الكبيرة وسلطتها - نهجا معاكسا تماما للتطور يؤدي الى سوء الادارة وتبديد الموارد الوطنية ، وهو

• بهج من المحتم أن يؤدي الى تقليل امكانيات أجهزة الحكم المحلي .

غير أن طبيعة البلديات ذاتها - حيث ان اننفوذ انشعبي قوى - تتطلب بالضرورة التأكيد على اشباع احتياجات الشعب بتشجيع الاستهلاك الاجتماعى والجماعى . وتقف البلديات فى مقدمة حركة البرمجة انديوفراطية ، والتنسيق الوثيق بين الخطط الوطنية والمحلية حتى تكون قادرة على المشاركة فى اختبار ووضع الخطوط الأساسية للتنمية ، والاشراف على تنفيذ الخطط . وفى ايطاليا لا يمكن بلوغ أهداف الإصلاح الديموقراطى الا بشن حملة جماهيرية واسعة ، والحاق الهزيمة بمقاومة المحافظين . وتعتبر البلديات قناة رئيسية لتشكيل وعمل الحركة انسباسبية الجماهيرية وقد أظهرت طاقاتها الهائلة فى تحقيق التغييرات الديموقراطية ، وتوسيع حقوق الشعب ، واقامة نظام ثابت من التحالف بين الطبقة انعاملة وغيرها من الطبقات والفئات المستقلة .

وشرح نيزولاى باكونوف أن زيادة الديون المالية من أكبر المعضلات التى تواجه المدن الراسمالية . وتسأل هل يمكن أن تحل حلا جذريا وديموقراطيا بزيادة استقلال البلديات دون تغيير الطبيعة الطبقيّة للسلطة الوطنية ؟ يبدو لى أن التأكيد على النشاط على المستوى البلدى وليس على الموقف من الدولة ، والنضال لتغيير البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع اشب بمحاولة اقتلاع شجرة بتشذيب فروعها . وبشكل عام هل تستطيع البورجوازية أن تمنح البلديات - وخاصة تلك التى يحكمها الشيوعيون - الموارد المالية والمادية التى تحتاجها لحل قضايا المدن الاجتماعية ؟

وأجاب تشيانيولاى أن الحزب الشيوعى الايطالى يطالب فى المقام الاول ان تتحمل الدولة كل ديون البلديات على أن تسدها فى أربعين عاما . كما يطالب الحزب بتغيير نظام الضرائب بحيث يدفع الأغنياء ضرائب أعلى . وانها لفضيحة أن ألوف الأثرياء ما زالوا يتهربون من الضرائب كل عام مستغلين مختلف الحيل وانغرات . ومن الضرورى أن نطبق نموذجا جديدا تماما لتوزيع موارد الضرائب بين الدولة والبلديات . ففي حين أن نطاق نشاط البلديات قد اتسع فانها لا تحصل الا على ١١٪ حتى فى ظل الدكتاتورية الفاشية . ومن المهم أن نجد حلا يكفل مشاركة الجماهير على نطاق أوسع، ويجعل فى الامكان وضع مصالح كل البلديات فى الاعتبار ، والربط بين جهودها ومواردها .

وأشار دوسيت الى أن دور الأجهزة البلدية فى ظل راسمالية الدولة الاحتكارية دور متناقض . فهى من ناحية ملحقة بجهاز الدولة ومؤسسة تمكن البورجوازية من احكام قبضتها على الشعب الكادح . ومن الناحية الأخرى ، فإن الجهود التى تبذل لتكييف بنية البلديات مع احتياجات الاحتكار تصطدم بالحقيقة الماثلة فى أن البلديات تسعى الى الاحتفاظ

بالاستقلال النسبي الذي كان متاحا لها من قبل في إطار اديموقراطية البروجوازية ، وذلك بوصفها بدرجة أو أخرى مرازن تقليدية للنشاط اديموقراطي . وطيلة سنوات رفض الشيوعيون المنتخبون لمختلف الاجهزة تأييد استراتيجية السلطات ازاء انتحضر وغيرها من القضايا . كما فامرو بعدد من المبادات لتطوير حركة السكان والارتفاع بالطابع اديموقراطي للادارة البلدية سواء في وضع سياسة حضرية أو في اشباع المطالب المعالجة . واننا ندعو الفرنسيين الى أن يناضلوا معنا من أجل عدم تسريح العمال من وظائفهم وتوفير أعمال جديدة ، ولمساندة الحرف والمهن ، ومن أجل تطوير قوى للمؤسسات الاجتماعية والثقافية ، وحتى يكفل لكل امرئ الحق في المسكن ، ولكي تقوم الدولة بإجبتها في تمويل البناء الاجتماعي وتخفيض الإيجارات ، ومن أجل وسائل مواصلات عامة حديثة ، وضد تلويث البيئة . غير أننا ندرك أن السياسة الحضرية السلمية ، والتحسين المستمر في ظروف المعيشة والبيئة مستحيل دون اجراء تغييرات عميقة ، دون تغيير السياسة ، دون تغير السلطة ، ودون تغير المجتمع .

وأوضح تشايلو أننا حين نلتمو الى حكم محلي أكثر ديموقراطية ، وحين نرفع القضية الى مستوى القضايا الوطنية لا نقصر الأمر على ادارة مجالات ذات أهمية ثانوية . اننا نسعى الى استخدام ميكانيزم تدخل الدولة في الاقتصاد كوسيلة لكي ندخل على بنية البلاد الاجتماعية والاقتصادية عناصر تتناقض مع طبيعة الامبريالية . ان سياستنا ليست سياسة اصلاحية ، فلقد اختار الشيوعيون في اجهزة الحكم المحلي التي يشكلون الاغلبية فيها الطريق الهادف الى اشباع احتياجات الشعب اليومية ، وربط حل القضايا بخطة أكثر شمولاً لتحويل الاقتصاد والمجتمع بأسره . واننا نحرص على حماية مكاسب الشعب الديموقراطية وتوسيعها فهي بالدرجة الأولى نتاج لمعارك الطبقة العاملة . ومن شأن هذا أن يولد تناقضات جديدة في ميكانيزم المجتمع الرأسمالي . وتعتبر الديموقراطية الأساس الذي تشكل عليه الطبقة العاملة قوتها ، وتبنى به قدرتها على حكم البلاد بالتحالف مع القوى الأخرى

وقد أوضحت الندوة أن الدوائر الحاكمة تعارض تطوع الشيوعيين الى اجراء تغيير كامل في طبيعة سلطة الدولة ، ووضع حد للسيطرة الاحتكارية، ولسياسة وأيدولوجية تنظيم الدولة الاحتكارية لعمليات التحضر . فماهى حدود هذه القواعد وجوانبها المتناقضة ؟

قال يچتينين أن امكانية السيطرة على التحضر في المجتمع الرأسمالي تنوقف لحد كبير على امكانية تنظيم الاستثمار . وحتى وقت قريب كانت أغلب اجراءات الحكومة مقصورة على الاستعانة بالشركات ومنحها القروض وفي الوقت الحالي تبذل بعض الجهود لتوسيع أشكال تنظيم الدولة الاحتكاري للاستثمار وأساليه . وتدور في فلكها مناقشات حامية حول ما اذا كان لذلك تأثير على توزيع تسهيلات الانتاج ، وتوفير مزيد من

الاعمال وما الى ذلك . ويشترك الشيوعيون فى هذه المناقشات ويؤكدون أن متطلبات السيطرة على عملية التحضر وتنظيمه ، ومتطلبات التنمية الاجتماعية المخططة عموما ، لا تتوافر الا حيث يسيطر المجتمع على الاستثمار ، وهذا يعنى بدوره تغييرات اجتماعية عميقة . وتزداد الحاجة الى تحويل التحضر من عملية عفوية الى عملية منظمة . واننا نرى فى ذلك حجة جديدة لصالح الاتفاق الاشتراكية التى يدعو لها الشيوعيون وكل الديمقراطيين .

وأشار روسيت الى أن الحدود الضيقة لتنظيم اندولة الاحتكارى لعمليات التحضر ترجع الى العوامل المشكلة لبنيتها فى التنظيم الاجتماعى للمجتمع الرأسمالى اليوم . ومن أبرز هذه العوامل عنصران : المؤسسات الكبيرة كمنظمات للإدارة الانتاجية والاقتصادية تتلام مع تركيز رأس المال ووسائل الانتاج ، والدولة التى تتدخل بشكل متزايد فى النشاط الاقتصادى وفى الحياة العامة عموما ومن ثم تصبح « المنظمة » لها وتلعب دور « المدير » لتلك القطاعات التى لا غنى عنها للانتاج ولكنها تدر معدل ربح تراه الاحتكارات غير كاف . ويتوقف تحقيق توازن نظام التحضر على مدى التداخل بين عملية الانتاج وعملية اعادة الحياة العامة - ويدعو منطق نظام التحضر المتوازن الى تنظيم يتفق ومنطق اعادة انتاج قوة العمل على حساب مصالح رأس المال الخاصة وليس التدخل الحكومى فى ظل الرأسمالية محايدا ، وكذلك ليس محكوما بأهداف ترشيد نظام التحضر وانما محكوم بطبيعة الجهاز ذاته ويتأثر بمراعاة المصالح ، الكامنة القائمة فى هذه الصناعة أو تلك ، كما يتأثر - عند كل المستويات - بعلاقته بالصراع الطبقي والوضع السياسى . ومن هنا تنشأ التناقضات والازمات الشاملة للدولة البورجوازية بكل ما يترتب على ذلك من نتائج . بيد أن الاهداف السياسية لادارة نظام التحضر لا تجبر جهاز الدولة على التدخل بشكل متباعد ومنقطع يزيد من تناقضات النظام فحسب ، بل كذلك على إخفاء عجزها عن التحكم فى تطور التحضر وازالة تناقضات التحضر- الرأسمالى .

الاشتراكية توفر حولا فى صالح الشعب

ولما كانت الاشتراكية تقدم على الملكية العامة لوسائل الانتاج وعلى الديمقراطية فانها تغير طبيعة القضايا الاجتماعية تغيرا أساسيا وتضيف بعدا جديدا الى نشاط البلديات الشيوعية . وقد أوضح المتحدثون فى الندوة أن المسألة التى تحتل الاولوية فى المجتمع الاشتراكى هى توجيه عمليات التحضر بطريقة ترفع من مستويات الرفاهية ويمثل التخطيط النقطة الجوهرية فى الادارة الحضرية .

وأوضح ديمتري برونز أن الخطة العامة لتطوير أى مدينة تنطوى على تطوير المدينة ككيان واحدة متجانس . وهذه الخطة التى توضع بناء على تعليمات سوفيات المدن تغطي فترة تتراوح بين عشرين سنة وخمسين سنة ، وتحدد خطوط التطوير الحضرى وحجم مناطق الاسكان والمناطق الصناعية ومواقعها ، وتوسيع النقل والخدمات والتسهيلات التعليمية والطبية والثقافية والرياضية وتسهيلات الأبحاث وإجراءات حماية البيئة وينفذ كل هذا العمل على مراحل وفقا لجدول زمنية محددة ، كما تنص الخطة العامة على توسيع موارد المياه وشبكة المجارى والقوى الكهربية الخ . . . ويقرر سوفيات المدينة الأهداف الرئيسية للخطة العامة وما يستلزمه وضع هذه الخطة من بيانات أساسية . وتأتى الخطة نتيجة لجهود الجماعية لعلماء الاسكان والاجتماع والمعماريين والمهندسين وخبراء النقل وغيرهم من المتخصصين .

ووصف برونز كيف يتم ذلك فى **تالين** عاصمة استونيا السوفياتية ، وكيف حلت القضايا الاجتماعية الحادة التى خلقت إيام الحكم النرويجى والحرب العالمية الثانية . وقد بدأت إعادة بناء الاشتراكية باستعادة طاقة المدينة الصناعية وإقامة أحياء صناعية جديدة . وكان هذا جزءا من خطة طويلة الأجل . واليوم تنتج صناعات المدينة ما يساوى ٤٠ ضعف ما كانت تنتجه قبل الحرب . وظهرت مناطق صناعية جديدة فى أماكن اختبرت بنائية . وكان فى هذا حل لقضية من أكبر القضايا الاجتماعية وقضايا تخطيط المدن ، ونعنى بها توفير النقل وغيره من التسهيلات لالوف العمال، كما كان فى هذا حل لمسألة اجتماعية أخرى هى توفير الاسكان لسكان **تالين** فما أن أعيد بناء الصناعة وأدخلت اساليب البناء الصناعى حتى بدأ بناء المساكن على نطاق واسع . وهكذا زادت المساكن بنسبة ٣٣٪ فيما بين ١٩٥٦ و ١٩٧٦ بما يعنى زيادة المساحة السكنية بالنسبة للفرد الى ١٥١ متر مربع . وأدى هذا الى تخليص المدينة من كثير من منازلها العتيقة التى لا تتوفر فيها المقاييس المطلوبة وانتقال من يعيشون فيها الى شقق جديدة حديثة . وكانت تلك مهمة ضخمة . وخلال السنوات الثلاثين الماضية أضفنا عمليا ثلاث مدن جديدة الى مدينة **تالين** القديمة . ومع استمرار طاقنا الاقتصادية فى النمو فاننا نتحول الى بناء طراز جديد أفضل من المساكن مع تزويد كل منطقة سكنية برياض الأطفال والمدارس والمحلات والمستشفيات وما إليها . ان طبيعة الاشتراكية ذاتها توفر ظروفا مواتية للحل المخطط المنسجم لقضايا التحضر وتمكننا من تجنب الظواهر السلبية التى تميز المدن الرأسمالية . وعلى سبيل المثال فان مدنا لا تعاني أزمات مالية . ففي ظل خطة السنوات الخمس الحالية تنفق **تالين** ١٠٠٠ مليون روبل - أى ما يزيد نحو ٢٠٠ مليون روبل على خطة السنوات الخمس السابقة - على بناء تسهيلات جديدة ثقافية وغير ثقافية .

وتسأل هارى جونز (من الحزب الشيوعى فى جنوب افريقيا) قائلا

أن الخبرة أوضحت أن قضايا التطور الحضري تثور حتى حين يتبع التطور خطة محددة ، فهل يعنى هذا أن إعادة تركيب بنية اقتصاد البلاد وفقا لخطة ، لا يكفل الحل الكامل لكل قضايا التحضر الاجتماعية ؟

واجاب برونز أن انجازات المجتمع السوفييتى - بما فيها حل قضايا التحضر - ترتبط بالتخطيط ارتباطا وثيقا . كما أن الاشتراكية لا تقنع أبدا بما حققته فهي تبحث عن طرق ووسائل جديدة أكثر فعالية لحل القضايا الاجتماعية . وقد أكد المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعى السوفييتى . أن على مجتمعنا ان يرفع مستوى التخطيط ويجعله متمشيا مع مستوى اقتصادنا وطابعه ومتطلباته . ومن المهم للغاية - فى المرحلة الحالية لبناء الشيوعية . أن نقوم بمعالجة شاملة لقضايانا طويلة الاجل ، وأن نرى القضايا الاقتصادية والقضايا الاجتماعية فى وحدتها . ويعنى هذا أنه يتعين علينا أن نحل قضايا التحضر عندنا . من خلال التخطيط الاقتصادى - الاجتماعى وبتطبيق أساليب التخطيط والتنظيم بشكل واسع على تلك الجوانب من حياة المدن التى لم تكن الخطة العامة تغطيها فى السابق بشكل كاف . فقيما مضى كانت الخطة العامة تقتصر أساسا على تخطيط المدن ولا تلقى اعتبارا كبيرا للبنية الاجتماعية المتغيرة للمدينة ولأسلوب حياة الناس مما جعل من الضرورى أن نجد معالجة شاملة للقضايا الاقتصادية والاجتماعية ونحن نقوم بذلك الآن وذلك بوضع خطط تنمية اقتصادية - اجتماعية للأحياء السكنية فى المدن .

وقد أيد بقية المتحدثين فى الندوة من البلدان الاشتراكية الفكرة القائلة بأن التخطيط الاقتصادى - الاجتماعى هو مفتاح حل القضايا الاساسية للمدن الاشتراكية .

وقال زودنيك زوسكا أن التخطيط فى المراحل الأولى للبناء الاشتراكي كان مقصورا على الانتاج المادى أساسا . ولكن حتى فى ذلك الحين كان التخطيط الاقتصادى عاملا قويا فى حل قضايا التحضر الاجتماعية بما فيها قضية التغلب على الصفات المعادية للمجتمع الموروثة عن النظام الرأسمالى فى حياة المدينة والتى أمكن حلها فى بلادنا . ففى العالم الرأسمالى يؤدى التطور الحضري الذى « يحفز » الاندفاع الى الربح الى انفصال اجتماعى ، ويجبر الملايين على أن يعيشوا فى مساكن مزدحمة أو متهمئة على الرغم من وجود كثير من الشقق الخالية (وتقدر الصحف عدد الشقق الخالية فى فرنسا وحدها بمليون ونصف مليون شقة) ، وعلى العكس وضعت الاشتراكية حدا لتقسيم المدينة الى أحياء غنية وأحياء فقيرة تتوقف فيها نوعية الاسكان على دخل المستأجر ، وكذلك وضعت حدا للفارق الحاد بين قلب المدينة والأحياء النائية ، وللأخطار الصحية الناجمة

عن التوزيع الفوضوى للصناعة والخدمات .

ويفرض بناء الاشتراكية المتطورة متطلبات أعلى على نظرية التخطيط وممارساته ، وهو يتسم اليوم بمعالجة أشمل ، وبالتخطيط طويل الأجل ، وبالتأكيد على الجوانب الاجتماعية لتخطيط المدن . وقد بادر الشعب العامل نفسه بتقديم فكرة التخطيط الاقتصادى - الاجتماعى الشامل ، ولكنه لم يشمل فى البداية إلا بعض المصانع وإن كان قد شمل وحدات أكبر فيما بعد . وأوضحت الخبرة أن كثيراً من القضايا لا يمكن أن تحل إلا بهذه الوحدات الأكبر . وقد بلغنا مرحلة جديدة يمتد فيها التخطيط الاقتصادى - الاجتماعى طويل المدى إلى عدد أكبر من الوحدات الإقليمية والمناطق والمدن .

وللعاصمة التشيكوسلوفاكية - كفيها من المدن الاشتراكية - برنامجها الاقتصادى - الاجتماعى طويل الأجل الذى وضع تحت إشراف لجنة الحزب المركزية ولجنة الحزب فى المدينة . ويقوم هذا البرنامج على خطة المدينة العامة ويستهدف إلى التنسيق بين العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإقليمية والتكتيكية والاستثمارية فى تطور براغ حتى عام ١٩٩٠ مع وجود برنامج أكثر تفصيلاً لخطة السنوات الخمس السادسة الحالية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) . كما يحوى خطوطاً عامة لتطوير المدينة على مدى أطول حتى عام ٢٠٠٠ مع ربط التوسع الصناعى بالتطور البلدى وتوفير العمل والموارد المادية ومستلزمات الإسكان والتعليم العام والصحة والضمان الاجتماعى .

وقال يابلوكوف أن برامج تنميتها الشاملة تقوم على قرارات الحزب والحكومة وخطة التنمية الاقتصادية ، وتحدد قرارات المؤتمر الـ ٢٥ للحزب الشيوعى السوفيتى طرق ووسائل بلوغها . وتتلخص مهمة الأجهزة البلدية فى إيجاد أفضل الأساليب لتنفيذ نصيبها فى هذه الخطط مع وضع انظروء المحلية فى الاعتبار ، وهدفها الرئيسى هو جعل التطوير الحضرى وسيلة للارتفاع بمستويات الرخاء وتسهيل التطور الشامل للفرد وتحقيق المساواة فى الظروف الاجتماعية والاقتصادية لمختلف مجموعات السكان . والخدمات البلدية . وقد وضعت خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمدينة بارسلاف فى خطة السنوات الخمس العاشرة الحالية « ١٩٧٦ - ١٩٨٠ » بإشراف منظمة الحزب فى المدينة وهي تتضمن بناء نحو ١٠٠.٠٠٠ ١٦٠ متر مربع من المساكن الجديدة . والتركيز الآن - وفقاً لقرارات المؤتمر الـ ٢٥ - على تحسين الإسكان وبناء المساكن والمؤسسات الثقافية وغيرها ، وتوفير خدمات بلدية أكثر فعالية ، وتحديث المدينة وتحسينها معارياً .

وأضاف يابلوكوف أن كل خططنا تقوم على المعرفة العملية للبنية

الاجتماعية للمدن الاشتراكية ، والعمليات الاجتماعية التي تجرى فيها ، وتعطى الأولوية للإجراءات التي تستهدف زيادة دور الطبقة العاملة سواء في مجال الانتاج أو في الشؤون العامة وتحسين التدريب المهني للجيش الجديد من العمال باضطراد . واليوم يعتمد الانتاج لحد كبير على قدرة الشعب العامل على بلوغ كفاءة أعلى في الانتاج وتحسين البنية الاجتماعية لكن هذا غير ممكن الا اذا جعل المجتمع كل انجازات العلم والثقافة في متناول السكان جميعا ، وكفل التطور الشامل للفرد . وقد أقمنا في مدينتنا (وتعدادها ٥٧١٠٠٠ نسمة) شبكة تتسع على الدوام من المؤسسات التي تساعد على رفع المستوى الثقافي لشعبنا العامل ومهاراته . ويتم تشغيل العمال الجدد الذين يتخرجون من شبكة تدريبنا المهني التي يتلقى فيها لأشباب - فضلا عن تعلم المهنة - تعليما ثانويا كاملا . وهناك ١٧ مدرسة من هذا الطراز يحصل طلابها على وجبات طعام مجانية ومسكن وزى موحد وملابس عمل فضلا عن المنح الدورية . كما أن هناك أربع مؤسسات للتعليم العالي يصل عدد طلابها الى ٢٥٠٠٠ طالب و ٨٠ مدرسة عامة يلتحقون بها ٧٥٠٠٠ طالب ، وللمدينة مسرحها الدرامي وفرقة فيها رمونية وسيرك ومسرح للرائس و ٥٠ قاعة عامة بينها ١١ قاعة سينما و ٣٠ بيتا من بيوت الثقافة توفر دائرة واسعة من التسهيلات التي تساعد أبناء شعبنا على تطوير قدراتهم .

وردا على تساؤل آثاره سرجيو سيرا عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في اورجواي أوضح يابلوكوف بشكل تفصيلي كيف تهتم الهيئات البلدية في مدينته بصحة الناس ، وكيف يجري تنظيم التدريبات البدنية للأطفال في الاتحاد السوفييتي . وقال أن الرعاية الصحية والتربية البدنية للجيش المساعد في الاتحاد السوفييتي من صميم مهام الدولة ، ونقدم كل أشكال الرعاية الطبية والتسهيلات الرياضية مجانا . ويوجد في ياروسلاف أكثر من ١٠٠٠٠ من العاملين في المجال الطبي ، ولدى مؤسساتنا الكبرى دور للمعطلات ودور صحية في الضواحي كما توجد في المدينة ١٢ مدرسة رياضية للأطفال .

وقالت روت كيسلر أن انخفاض الاجارات سمة بارزة للمدن الاشتراكية ففي البلدان الرأسمالية يضطر كثير من الكادحين الى اتفاق نصف دخلهم كإيجار ، أما في دوسلن (جمهورية ألمانيا الديمقراطية) فالإيجار لا يبلغ سوى ٥٪ من دخل الأسرة . وتلعب المؤسسات الصناعية ومؤسسات البناء دورا هاما في تحسين ظروف العمل والمعيشة وقد زاد دورها بشكل ملحوظ في حل قضايا التحضر في السنوات الأخيرة . ففيما مضى كانت الفكرة السائدة هي أن تحسين ظروف المعيشة في المدن وظيفة من وظائف السلطات البلدية ولا تخص المؤسسات . أما الآن فإن المؤسسات القائمة داخل اطار مدينة معينة تشارك في حل عدد متزايد من قضايا التحضر مثل توسيع بناء المساكن أو تحديث المساكن القديمة أو توفير مزيد من دور

الحضانة ورياض الأطفال أو بناء المعاهد الثقافية وغيرها من المعاهد العامة كما أن النوادي والتسهيلات الرياضية والمكتبات التي تقيمها المؤسسات نوزوع تحت تصرف سكان المدينة جميعاً .

وتحدثت كيمسلى أيضاً عن بعض العناصر الهامة فى خطة التنمية الاقتصادية - الاجتماعية فى دوسلن وخاصة بناء المساكن والصحة العامة، ومساعدة العاملات والأسر الكبيرة ، وحماية البيئة ، وتحسين التسهيلات الترفيهية وأكدت كذلك على أهمية التنبؤ بنمو السكان لتخطيط بناء المساكن وتوسيع الخدمات البلدية والطبية والتعليمية والثقافية .

وقد وجهت الى كيمسلى عدد من الاسئلة المتعلقة بتوفير الخطة لاهتمامات واحتياجات مختلف مجموعات السكان وعلى وجه الخصوص الاهتمامات الموسيقية للشباب (سؤال من هارى جونز) واحتياجات هواة السيارات (سؤال من جيرونيمو كاريرا عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الفنزويلي) فاجابت أن الخطة توفر وسائل كافية لكل الجوانب الثقافية - الشعبية والكلاسيكية والحديثة . وتعتبر دوسلن مركزاً ثقافياً كبيراً وتبذل سلطات المدينة الكثير لاشباع الاحتياجات الثقافية للشباب . وعلى سبيل المثال ينظم قصر الثقافة الذى يضم قاعة تسع ٢٥٠٠ مقعد حفلات للموسيقى الكلاسيكية بالإضافة الى حفلات الفرق الغنائية والوترية وفرق الجاز والأمسيات الاجتماعية وما الى ذلك . فضلاً عن ذلك يقم عدد من مقاهي الشباب عروضاً وتنظم كل مطاعنا ومقاهينا أمسيات اجتماعية أسبوعية أما هواة السيارات فقد خصصنا اعتمادات لصيانة ورش الإصلاح العالية ومحطات البنزين وغيرها من التسهيلات ولبناء تسهيلات جديدة .

وأشار ديتو هوسيل الى أنه من المعترف به أن البلدان الاشتراكية تواجه بنجاح القضايا الاجتماعية للمدن ، الا انه لا يزال يوجد كثير من القضايا التي لم تحل بعد ونحن لا نحاول اخفائها . ففي مدننا الكبيرة والمتوسطة لا يوجد مسكن كاف من زاوية المساحة والتسهيلات الحديثة لكل شخص . وفى المدن الأكبر لا تزال رياض الأطفال ودور الحضانة النهارية تشكل معضلة . الا أن الأمر الهام هو أن كل هذه القضايا يجرى حلها ولن يمضى وقت طويل حتى تكون قد حلت . ويدعو برنامج الحزب الاشتراكي الألماني الموحد الى الحل الكامل لمسألة الاسكان ، وهذا يعنى توفير شقة حديثة لكل عائلة فى عام ١٩٩٠ ، ستحل مسألة تسهيلات رعاية الطفل قبل ذلك .

وتسأل كوجا جليوتى عما اذا لم تكن الدرجة العالية من التحضر فى جمهورية ألمانيا الديمقراطية قد أدت الى ظهور أحياء أو مدن صغيرة يتعثر تطورها كثيراً خلف تطور البلاد ككل .

وأوضحت الإجابة أنه لا توجد في جمهورية ألمانيا الديمقراطية أية قضايا ذات علاقة بالمناطق شبيهة بتلك القضايا القائمة في البلدان لرأسمالية . فالتحضر يتبع خطة محددة تغطي جميع الأحياء كبرها وصغبرها وإن لم تكن معدلات النمو واحدة دائما بالطبع حيث أن المدن المتوسطة الحجم تنمو بمعدل أسرع لأنها توفر الظروف المثلى للصناعات الجديدة ولتطوير الهياكل الأساسية وتتيح ظروف عمل معيشية متجانسة . كما لا يوجد لدينا تلك التناقضات من انخوع الرأسمالي بين المدن والمناطق الزراعية ، وذلك أولا لأنه لا توجد فوارق كبيرة في الأجور وظروف المعيشة والظروف العامة بين الاثنين ، وثانيا لأن التنمية الزراعية الكثيفة تستبعد ظهور مناطق « متخلفة » بلا مستقبل ، وأخيرا لأن كل هكتار من الأرض الزراعية يفلح .

وأوضح فانتسلاف كاساليتسكي أن الاهتمام يتركز في الظروف الحالية على نوعية مدنا (التسهيلات العلمية والإنتاجية والثقافية والتعليمية والاجتماعية وغيرها) ، وبالتالي فإن سياسة المدن لدينا لا ترمي إلى خلق النموذج التقليدي للأحياء السكنية بل تطور بشكل منتظم نماذج جديدة ذات مؤشرات اقتصادية - اجتماعية وثقافية أعلى . لقد أصبح التحضر الاشتراكي إلى جانب العمارة علما وفنا . ونحن نقوم بمشروعات لم تكن معروفة في الماضي ، وحتى صياغة قضايانا تتضمن عناصر علمية وفنية وحلها يتطلب بحثا مكثفا وتذوقا جماليا سليما . ويزيد من أهمية ذلك أن

أسلوب حياتنا المقبل لا يكفي أن يكون مجرد امتداد لأسلوب الحياة الحالي . وما نفتقر إليه - نحن مخططي المدن - هو إذا أمكن القول المعلومات عما سيكون عليه أسلوب الحياة الاشتراكي في بداية القرن الـ ٢١ وذلك في الوقت الذي ستبدأ العمل فيه الأحياء السكنية وغيرها من المشروعات التي نضع تصميماتها . ويتضمن هذا العديد من القضايا ، لا في بناء المساكن أكثر من مجرد مسكن وبواجهنا أسلوب الحياة في المجتمع الاشتراكي بالفعل بمطالب تتجاوز المكونات المعتادة لتخطيط المدن . وينطبق هذا مثلا - على تطور التجارة وتسهيلات الخدمة التي تمكن كل مدينة من التمتع الكامل بالزايا الثقافية . وليس سرا أن سكان مدنا كثيرا ما يتخذون مواقف استهلاكية أحادية الجانب من الثقافة مستوعبين خصائصها الخارجية لا جوهرها .

وناقش عدد من المتحدثين في الندوة مسألة العلاقة بين السلطات البلدية والحكومة الوطنية في المجتمع الاشتراكي . وقال زوسكا اننا نعتبر سلطات المدينة جزءا رئيسيا من نظام سلطة الدولة الموحد وأن وظيفتها هي تنفيذ سياسة الحزب الشيوعي والدولة الاشتراكية في إقليمها . وتستند طبيعة العلاقة بين الاثنين وميكانيزمها إلى المفاهيم السياسية والقانونية الماركسية - اللينينية المتعلقة بتنظيم الأجهزة الحكومية ومؤسسات

الإدارة الاجتماعية • وعملها والدور القيادي للحزب الشيوعي ، والمركزية الديمقراطية ، ومشاركة العمال في إدارة الدولة ، والاشتراكية المساواة بين الأمم والقوميات كلها مبادئ أساسية للحكم الاشتراكي •

والوظيفة الأولى للجنة براغ الوطنية كجهاز لسلطة الدولة وحكومة للمدينة عن طريق البناء المخطط والتوسع في النقل وغيره من الخدمات وتحديثها ، وتطوير الحياة الثقافية والحياة العامة ، وحماية صحة الناس والبيئة ، والمحافظة على الآثار الثقافية والتاريخية ، وصيانة النظام العام • وتبدل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي الكثير لمساعدة سلطات المدينة على معالجة القضايا الكثيرة التي يتضمنها تطوير براغ • وتتعاون الوزارات وغيرها من مصالح الحكومة المركزية تعاوناً وثيقاً مع لجنتنا الوطنية في بناء العاصمة وفي حل قضاياها الاقتصادية والثقافية والصحية وغيرها • وتضع السلطات البلدية على كل المستويات والحكومة وغيرها من أجهزة الحكم في اعتبارها دائماً أن لتطوير طاقة براغ الاقتصادية والثقافية آثاراً هامة على البلاد بأسرها •

وناقش يابلوكوف مسألة الإجراءات التي تتخذها السلطات البلدية لتحسين ظروف العمل والمعيشة • وقال أن الكثير قد أنجز في هذا الشأن في السنوات الأخيرة • وقد أشار ليونيد بريجنيف في خطابه أمام المؤتمر الـ ٢٥ إلى أنه بفضل الاهتمام الذي يوليه الحزب لقضايا بناء الدولة فإن « عمل السوفييتات المحلية قد اكتسب بعداً جديداً » • وتغول سوفييتات المدن سلطة تنسيق عمل المؤسسات الصناعية وغيرها من المؤسسات في إقليمها والرقابة عليها في الأمور المتعلقة ببناء المساكن والتسهيلات الثقافية والعامة والكثير من الأمور الأخرى التي تساعد في توفير ظروف عمل طبيعية • ويتعين على المؤسسات والمنظمات التي تقوم ببناء لحسابها أن توضع جزءاً من المساكن التي تبنيها تحت تصرف سوفييت المدينة • وهذا لا يعني أن احتياجات السكان تغطي بشكل عام في أية مدينة سوفييتية في المساهمات في ميزانية المدينة من أرباح المؤسسات الصناعية ومؤسسات البناء والنقل وغيرها وتتجاوز هذه المساهمات ٩٠٪ من دخل المدينة ، ويأتي أقل من ١٠٪ من الضرائب والإيجارات •

وتساءل البرتو كوهين ممثل الحزب الشيوعي الأرجنتيني عما إذا كانت طبيعة ووضعية السلطات البلدية في البلدان الاشتراكية لا تؤدي - على الرغم من طبيعتها المختلفة - إلى تناقضات بين الأجهزة المحلية والأجهزة المركزية شبيهة بتلك التي وصفها المتحدثون في البلدان الرأسمالية •

وأجاب يابلوكوف أن هذه العلاقات تقوم في البلدان الاشتراكية على مبادئ جديدة تماماً فالسلطات على كل المستويات تسترشد بأهداف مشتركة • وكل قرار للسلطات المركزية يتفق مع مصالح الشعب ، ومن

هنا فان وضع القيادة المركزية موضع المعارضة من السلطات البلدية في مجتمع اشتراكي لن يؤدي الا الى نتائج غير مرغوب فيها تسيء الى مصالح ائذن وسكانها . ان هدف ادارة التحضر يكمن في ايجاد معالجة وأساليب تحل بعض القضايا المحددة وتوفر في الوقت نفسه ظروفًا أمثل لتقدم المجتمع بأسره . حيثما لا تستطيع الأجهزة البلدية مواجهة قضية ما بسبب الافتقار الى الموارد والسلطات المطلوبة فانها تحيل المسألة الى جهة حكومية على لضمان مساعدتها .

واكد برونز على أن حق الأجهزة البلدية في الرقابة على نفقات المؤسسات والمنظمات الصناعية في مجال الاسكان والتسهيلات الثقافية وغيرها يربط بمصالح المصانع والمؤسسات كل على حدة بمصالح المدينة ككيان اجتماعي واقتصادي واقليمي متكامل ومترايط . لقد ألغيت ملكية العقارات في المدن الاشتراكية مما يوفر للسلطات البلدية فرصا للاستخدام السليم للمساحات الحضرية افضل مما هو متاح في المدينة الرأسمالية فسوفيت المدينة سيد لكل الاقاليم التي تدخل في اختصاصه وهو وحده الذي يستطيع أن يخصص الأرض لاستخدام مؤسسات الدولة أو المنظمات التعاونية والعمامة أو الأشخاص . وهو يمارس تأثيرا كبيرا على طبيعة كل المشروعات في اقليمه وتصميمها وبنائها . فاذا كانت المسألة مثلا هي اقامة مصنع جديد فان سوفيت المدينة يحدد أين وكيف ينبغي أن يبنى ليتوافق مع احتياجات المدينة المتزايدة . كما يشرف سوفيت المدينة على اجراءات حماية البيئة (أساليب التخلص من النفايات الخ .) ويحدد حجم المطعم الذي سيبنى لحساب المصنع وعدد الشقق التي يحتاجها العمل وما الى ذلك . ولابد من اقرار كل خطط مشروعات البناء الجديدة باتفاق مع السوفييتات المحلية التي لا تقتصر سلطاتها على هذا ، بل يتطلب الامر أن تفحص لجنة حكومية كل بناء وتوافق عليه ويكون ممثل سوفيت المدينة رئيسا لهذه اللجنة أو عضوا فيها . وباختصار فان للسوفييت الكلمة الأخيرة في كل ما يتعلق بتطور المدينة .

العمل بين جماهير المدن

ما هي أكثر أشكال التنظيم السياسي للشعب العامل فعالية التي يمكن أن تساعد على تعزيز وحدة الطبقة العاملة وتنظيمها واجتذاب كل قوى المجتمع التقدمية إليها ، ما هي الفرص والأشكال التي تتوفر لمشاركة العمال في ادارة شؤون المدينة في البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية ؟

اوضح هوسيل أن النظام السياسي للاشتراكية الحقبة يساعد على توحيد العمال تحت قيادة الحزب الشيوعي في بناء المجتمع الجديد . وتبدأ الثورة الاشتراكية المحيطة بإزالة التناقضات الاجتماعية العنائية بين فئات المدينة .

وتصبح الوحدة الاجتماعية والسياسية للمجتمع ككل الاتجاه السائد لطورها ، وهذا الاتجاه يتصاعد مع بلوغ الاشتراكية درجة أكبر من النضج . فالدولة الاشتراكية هي أداة الشعب العامل الرئيسية في بناء مجتمع اشتراكي متطور ، في حين تعمل الجبهة الوطنية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية كشكل سياسي للتفاعل بين كل الفئات الحضرية . وتضم هذه الجبهة الحزب الاشتراكي الألماني الموحد وأربعة أحزاب أخرى وذلك المنظمات الجماهيرية للطبقة العاملة وغيرها من فئات الشعب العامل اتحاد النقابات الألماني الحر ، ومنظمات الشبيبة والنساء والاتحادات الثقافية . وتمثل جميع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات الجماهيرية المتحدة في الجبهة الوطنية في كل الأجهزة المنتجة . والحزب الاشتراكي الألماني الموحد هو القوة القائدة والمركز التنظيمي والسياسي لهذا النظام ، وهو يقوم نشاط كل الأجهزة المكونة للنظام السياسي نحو الاشتراكية الحقة . ويمارس حزب الطبقة العاملة دوره القيادي في المدن من خلال مجموعاته الحزبية في المنظمات البلدية والجماهيرية وفروعها التي تقوم بتنظيم الجماهير لتنفيذ استراتيجية الحزب السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

ويرى روسيت أن أكثر أشكال التنظيم السياسي فعالية في ظروف الرأسمالية هي فرع الحزب . فهو يستطيع أن يطلق العمل الجماهيري وينظمه في الشؤون البلدية الخاصة والعامة . وتربط البلديات التي يقودها الشيوعيون وظائفها بالنشاط السياسي ، وعلى عكس البلديات ذات الاتجاه اليميني التي تخفي أغراضها الحقيقية خلف ستار من الأحداث اللامبالية (وكانما الحكم البلدي لا يتضمن سياسة ما) .

ويهتم الشيوعيون بإزالة العقبات الحقيقية أمام اشباع احتياجات الشعب وأمام النمو المتسق للمدن ، وتساعد البلديات التي يقودها الشيوعيون بأعمالها وإنجازاتها وبخاصة في أمور الضرائب ، على مزج الأعمال العامة في جهد منسق ، وهي تتبع سياسة مدروسة لمنع الازمات المالية والحيولة دون ظهورها .

وقال كوجابيلوتي أن رأس المال الاحتكاري في إيطاليا يحاول الحفاظ على سيطرته في المجالس البلدية . وقد عمل الاحتكاريون منذ سنوات طويلة في تحالف واسع يستهدف الحصول على أقصى الأرباح من استغلال الأرض والناس . ويوجد هذا تعبيرا عنه على المستوى المحلي في الإدارات الفاسدة للمدن التي ترعى المصالح الخاصة لا المصالح العامة . . .

وقد أضعفت التناقضات الاجتماعية المتزايدة الناجمة عن التحضر ، وكذلك زيادة وعي الجماهير السياسي من هذا التحالف الذي يسيطر عليه رأس

المال الكبير • وقد بدأت الصلات التي تربط هذه القوى الاجتماعية الطفيلية
- بما فيها قسم من الشعب العامل - في التحلل والتفكك المضطرب •

ونحن نعتقد أن أفضل انطرق لمناهضة القوى الديموقراطية المسيحية
الحفاظة هو عزلها وزيادة نفوذها على الفئات الاجتماعية التي تسعى للحصول
على مساندتها • وإن هدفنا هو تحقيق أكبر قدر من وحدة القوى والأحزاب
الديموقراطية كعامل لا غنى عنه لبلوغ اتفاق عريض يمهّد الطريق أمام
التفورات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي نحن في أمس الحاجة إليها •
وبالتالى فقد وضع الحزب الشيوعي الإيطالى أشكالاً تنظيمية توحد المنظمات
ذات الاتجاهات السياسية والأيدولوجية والثقافية المختلفة •

سؤال من كوهين : ما هي الأشكال التنظيمية التي استُخدمت في
نورين (إيطاليا) لتوحيد الشعب حول الحزب الشيوعي وغيره من القوى
اليسارية ؟

وأجاب كوجليوتي أن لتورين - وهي من أكبر المراكز الصناعية في
أوروبا - تقاليد بروتيتارية وأمية قوية وتنظيم حزبي قويا • وقد حصل
الشيوعيون في الانتخابات الماضية على ٤٠٪ من الأصوات وانتخب أحد
الشيوعيين محافظاً للمدينة • وتضم منظمة الحزب في المدينة ٤٠٠٠٠ عضو
كما ينتمى ٢٠٠٠٠ عامل إلى النقابات و ٥٠٠٠٠ عامل إلى المنظمات
الرياضية والثقافية التي يقودها الشيوعيون • وكذلك ينتمى ٢٠٠٠٠ حرفي
وصاحب عمل صغير إلى تعاونيات مناهضة للاحتكار • ويضاف إلى ذلك
المنظمة النسائية الديمقراطية وغيرها من روابط ولجان الوحدة التي يقودها
الشيوعيون • وهي تشمل على سبيل المثال لجان الأحياء التي تنشط حول
المسائل الحيوية لشعب المنطقة المعنية ، ثم هناك المئات من مجالس المصانع
التي تتألف من عمال من مختلف الانتماءات السياسية - شيوعيون
واشتراكيون وكاثوليك ، ويوجد اتحاد للطلاب في كل معهد تعليمي عال
تقريباً • وهذا الهيكل التنظيمي يمثل رد القوى الديمقراطية على ما يصيب
مدننا من تدهور •

وقال يحنثين أن البلديات هي إحدى قنوات الاتصال بين الشيوعيين
والجماهير ، فمن خلالها يتمكن الشيوعيون من الوصول إلى أقسام واسعة
من الشعب والدفاع عن مصالحهم لا على مستوى المصنع فحسب بل كذلك
- وبالدرجة الأولى - في أماكن السكن • وهذا يعنى أن الأجهزة البلدية
وبخاصة حكومة المدينة ليست نصيراً لمصالح الشعب الكادح فحسب ، بل
هي مدرسة للإدارة بالغة الفعالية بالنسبة لأقسام واسعة من الكادحين •

وأوضح بافل أورسبيرج السكرتير التنفيذي لمجلة « قضايا السلم

والاشتراكية » انه على الرغم من تنوع أشكال واساليب النشاط الشيوعي في حكومة المدينة ، وعلى الرغم من الظروف البالغة الاختلاف بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية فإن الشيوعيين يدافعون في كل مكان عن مصالح الجماهير ويتسم كل نشاطهم بالربط بين المبادرة الجماهيرية والجهد الذي لا يكل لتعزيز دور الحزب في جميع منظمات المدن ، وبأنهم ثانيا - يركزون على المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأساسية للكادحين ، وثالثا - أنهم يبحثون دوما عن أشكال جديدة افضل وملائمة وتتفق مع خصائص كل بلد معين . وهذا هو السبب في أن نشيطات الشيوعيين في الأجهزة البلدية عامل قوى ذو تأثير على نهج التحضر واتجاهه الاجتماعي . كما أن لهذا النشاط في البلدان الاشتراكية اسسا اقتصادية اجتماعية قوية ويستفيد من المزايا الهائلة للديموقراطية الاشتراكية على الديمقراطية البورجوازية . ان الاجراءات التي تقوم بها القوى التقدمية في البلدان الرأسمالية على مستوى البلديات بغض النظر عن جلوسها وأهميتها التي لا نزاع فيها الا انها لا يمكن أن تحقق تغييرات اساسية في الاتجاه الاحتكاري للتحضر ولا يمكن أن تحل النضاب الناجمة عن التحضر الا اذا أدى نضال الكادحين ضد الاحتكار ليس الى اشاعة الديمقراطية في النظام السياسي فحسب بل كذلك تغير طبيعته الطبقية تغيرا كاملا بإقامة سلطة الشعب السياسية في جميع أنحاء البلاد .

وأوضح يابلوكوف وكيسلر وؤوسكا على أن قيام السلطة البلدية في البلدان الاشتراكية يؤكد الطابع الديمقراطي الحق للاشتراكية ويوفر فرصا أوسع من أية ديمقراطية بورجوازية لتوحيد السكان واشباع احتياجاتهم . وفي هذا الصدد قال يابلوكوف أن الديمقراطية الاشتراكية تعطى الجماهير نصيبا في ادارة المدن . وينبسط هذا على كل جوانب الحياة الحضرية وقد أصبح هذا عاملا رئيسيا في تطورها . والأجهزة البلدية في البلدان الاشتراكية أجهزة عميقة في ديمقراطيتها سواء من حيث تكوينها أو من حيث أهداف نشاطها واساليبها . ولتأخذ يابووسلاف مثلا : أن ٦٥٪ من أعضاء سوفيت المدينة من العمال ، وكل أجهزة حكم المدينة تخضع للرقابة العامة المباشرة ، ويقدم النواب تقارير دورية الى دوائرهم الانتخابية وفضلا عن ذلك توجد كثير من الأشكال المختلفة للمشاركة المباشرة في صنع القرار ، وبخاصة في الوقت الحالي حيث تلعب النقابات والكواموسومول والمنظمات الجماهيرية دورا أكبر . ولكل مواطن الحق في أن يتلقى الاجابة المرضية خلال شهر .

وقالت كيسلر أن المناقشة الدورية في المصانع والمناطق السكنية لخطط المدينة السنوية وخطط السنوات الخمس والخطط الأطول أجلا هي شكل فعال لمشاركة الشعب العامل في ادارة مدننا . وتمتد هذه المناقشات الى

كل جوانب الاقتصاد والخدمات في المدينة . وتقرر النقابات وغيرها من المنظمات الجماهيرية آرامها في كل مشروع للخطة . واستطردت كيمسلي قائلة أنه من مهام عملها كرئيسة للجنة تخطيط المدينة تقديم تقرير للنقابات عن خطة العام المقبل ودراسة مقترحاتها وإدخال التعديلات اللازمة على الخطة ، وأجراء تحليل شامل للاقتراحات التي يتقدم بها الجمهور بصفة دورية .

وقال زوسكا أن لجان المدن تعتبر أكثر أشكال الاتصال بالسكان استعمالا وتعقد هذه اللجان - التي يعادل عدد أعضائها عدد المندوبين الى اللجان الوطنية في أحياء براغ - أربعة اجتماعات مشتركة على الأقل كل عام - تجمع بين النواب والسكان لمناقشة قضايا تنفيذ البرنامج الانتخابي للجبهة الوطنية . وهناك الآن ١٠٣٠ لجنة مدينة تضم ١٤٧٤٦ شخصا ، كما يعمل ٦٢٤٧٦ شخصا آخر في لجان المساكن . ويعنى هذا بأن هناك مواطنا بالغاً من كل عشرة تقريباً في براغ يشترك في عمل لجنة المدينة الوطنية . وبالإضافة الى هذا فإن أعضاء اللجنة يهتمون بالاقترحات والانتقادات التي توجه في الاجتماعات العامة الدورية وتحظى مشروعات العمل العام التطوعي بكل تقدير ففي عام ١٩٧٥ أسهم سكان براغ بـ ٤٨ مليون ساعة عمل لتجميل مدينتهم بما يعنى أن كلا منهم قد قدم في المتوسط ٥٠ ساعة عمل تطوعي . وتؤكد هذه الحقيقة وغيرها الوحدة بين سياسة الحزب الشيوعي ومصالح الشعب وتشير الى التطور المستمر للديموقراطية الاشتراكية .

ولخص أودسبيرج باسم لجنة القضايا النظرية العامة في مجلة « قضايا السلم والاشتراكية » المناقشات التي دارت في الندوة فذكر أن هذه الندوة هي أول ندوة تنظمها المجلة حول القضايا الاجتماعية للتحضر ، ودور الشيوعيين في حكم المدن ، وأن المجلة بذلك قد طرحت موضوعاً جديداً هاماً . وستواصل « قضايا السلم والاشتراكية » نشر المقالات عن السياسة الشيوعية ازاء قضية التحضر وستعرض الخبرة الشيوعية في حكم المدن في البلدان الاشتراكية والراسمالية . وتؤمن لجنة القضايا النظرية العامة بأنه على المجلة أن تنشر سلسلة من المقالات عن الجوانب السوسولوجية للقضية وتحلل التفاعل بين التحضر والثورة العلمية والتكنولوجية وتأثيرها على التركيب الاجتماعي والسكاني ، والانتاج واسلوب الحياة وتفكير الفرد . . الخ . ويمكن أن يشفع هذا بتحليل انتقادي لنظريات التحضر البورجوازية وما تقترحه من اجراءات وتدابير . كما ينبغي اجراء دراسة عميقة للقضايا النظرية والمنهجية لتخطيط تطور المدن الاشتراكية .

أحداث الشهر

● في الفن والثقافة :

● فن الاقتناع

● من عواصم العالم :

- جنيف : منظمة العمل الدولية وروح العصر
- جنوب أفريقيا : أوقفوا الإرهاب والقمع
- الشبج المشموم للمخابرات المركزية
- مدن بلا أزمات ؟ !

فَنَ الْإِقْنَاعِ

المادة الأدبية : اننا نريد أن نستفيد من كافة الأشكال الأدبية التي لها المحتويات التالية : موقف إنساني وخلق من الحياة ، الإخلاص لوطننا وثقافتنا ، وموقف وطني لواقعنا الراهن ، وجمال الكلمة البولندية . ونحن نطالب بسيناريوهات أصيلة (كتب مسرحنا) أساسا لكي يندمج الممثلون والجمهور في المسرحية ، والا يكون الآخرون مجرد مستقبلين سلبيين للقيم الأدبية .

أشكال الإخراج المسرحي : مهمتنا هي البحث عن أشكال للإخراج المسرحي بسيطة ومتواضعة قدر المستطاع ، مواقف مباشرة وكلمات ذات دلالة ، أصالة اللحظة وكذلك احترام كل ما يستعان به على المسرح والسكون كعنصر للتعبير ، واعتبار الموسيقى والفن لا كصنوبر صونية ومسرحية ، وإنما كعناصر هامة للمسرحية ، الاهتمام بالكلمة التي لا يجب أن تكون مجرد كلام على المسرح وإنما لتكون قادرة على إعطاء تأكيدات وانفعالات عصرنا . ونحن نرغب في أن نكون مخلصين لهذه القواعد التي صيغت عبر السنين .

لقد أقیم مسرح أدبکویت بنساء علی

لقد قررنا أن نطلق على التمثيل فن الإقناع وليس فن الادعاء . ونحن ننظر إلى مسرحيات مسرح أدبکویت علی أنها لقاءات بین الفنانين والجمهور . وغرض تلك اللقاءات هو : أن يكون لديهم تجربة أخلاقية وجمالية مشتركة ، وأن يتحدثوا حول الأسس المعنوية والأيدولوجية ، وأن يبحثوا يبحثوا معاً عن بطل عصرنا ، وأن يبحثوا عن شكل للاداء مناسب بدرجة أكبر (كاف) لكافة الأوساط ، وأن يوسعوا على الدوام معرفتنا عن العالم الذي يحيط بنا ، وأن يأخذوا على عاتقهم المشاكل الملزمة لكافة الأوساط ، مع إيلاء اهتمام خاص للضباب .

الممثلون : بالنسبة لمسرحيات مسرح أدبکویت نرغب في انتقاء ممثلين ، بحكم موقفهم الأخلاقي ومعرفتهم ، ليسوا مجرد « مقدمي أدوار » وإنما كذلك أناس ينظرون إلى إسهامهم في العمل المسرحي كدافع « ياطن » . وهم يحصلون حرفة المسرحية بتطوير سماتهم الشخصية الفنية . وبالإضافة إلى ذلك يلبون مطلب الإخلاص لكل كلمة ينطقونها ، ولما تتطلبها من عواطف .



● هنرى بوكولوفسكى مؤسس المسرح ●

الجمهور والفنانين • ولسنوات عديدة منذ ذلك الوقت ظلت المناقشات حول المسرحيات جزءا لا يتجزأ من المسرحية والتصرف الطبيعي من قبل الممثلين أصبح ملزما كذلك للمسرحيات التالية • وقد قررنا أن نطلق على التمثيل فن الاقناع وليس فن الادعاء في مسرحياتنا • ومنذ افتتاحه قدم مسرح أديكويت مسرحيات بشكل غير منتظم فى شينزن وبلوك وبلايستوك

مبادرة هنريك بوكولوفسكى وماجدة تريزا فوشيك فى تيسان (تشيكوسلوفاكيا) عام ١٩٦٤ • وكانت اول مسرحية أخرجها هى « بائع الشموع » المأخوذة عن موسيه والتى مثلت فى ظروف ودية للغاية • وناقش الممثلون وهم يجلسون على مقاعد صغيرة جوهر الحب والشخصيات الإنسانية والتفاعلات المختلفة بطريقة طبيعية حولت المسرحية الى تبادل تلقائى لكأراء بين



● ماجدا تيريزا في أحد مشاهد المسرحية الهندية ●

يصدق أن المسرح يعني الوقت الذي يكتشف فيه الخيال ، الذي أثاره الوجود والرغبة المتبادلة في الخلق ، بمساعدة أداء الفنانين القيم التي تعطي معنى للوجود البشرى . وفي نفس الوقت فكل هذه المسرحيات يجمعها شيء مشترك ، جو محير واعتقد أن هذا نتيجة الإخلاص للقواعد السالفة الذكر . واعتقد أن هذا أيضا هو السبب في الاحترام الذي يوليه الجمهور لمسرحنا ، وهذا رائع في نهاية الأمر .

ومما يسعدنا كذلك بالطبع أن كثيرا من مسرحياتنا نالت جوائز أولى في المهرجانات الوطنية البولندية للمسارح الصغيرة .

ووارسو ، ومنذ ١٩٦٩ قدم بانتظام تحت إشراف دار المعلمين للثقافة في وارسو . وفي عام ١٩٧٦ أصبحنا تحت رعاية الإدارة الثقافية لمدينة وارسو .

والآن عندما أجول ببصري عبر المسنين واتصور مسرحياتنا يدهشني تنوع تلك المسرحيات التي تختلف لدرجة كبيرة في طابعها . كيف أمكن ذلك دون اعتمادات مناسبة ؟ أن ذلك فقط بفضل السمات الفردية وخيال الفنانين فهل من الصحيح حقا أن الرغبة والقدرة على الخلق قادرة وحدها على تحقيق تلك النتائج ؟ يبدو في النهاية أن الأمر كذلك . ويريد المرء أن



منظمة العمل الدولية وروح العصر

وسوء التغذية والأمراض • وأدان المتحدثون في المؤتمر بشدة سياسة النهب المفضوح التي توصلها الاحتكارات متعددة الجنسيه التي تعرقل تعزيز الاستقلال الاقتصادى في البلدان النامية •

أن وجود جيش متـعدد الملايين من العاطلين يمثل سمة دائمة للنظم الرأسمالى • وعبر عديد من الوفود عن الرأى القائل بأن منظمة العمل الدولية يجب أن تضع اتفاقية دولية حول ضمان حق العمل ، الذى يعتبر أحد حقوق الإنسان الأساسية • وفى هذا الإطار وافق المؤتمر على اقتراح الوفد البولندى بإعداد اتفاقية وتوقيعها من أجل تعزيز مسئولية الحكومات ودور النقابات فى مكافحة البطالة •

وأعرب ممثلو القوى التقدمية والنقابات مع الديمقراطيين والجماهير العاملة فى شيلي • وأدانوا بشدة انتهاك الحقوق

جنييف

اثارت الدورة الاضيرة الثالثة والسعين للمؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية الى عقدت فى جنيف تعليقات واسعة النطاق •

ويشير المراقبون الى أن كثيرا من الاجتماعات الموسعة للمؤتمر تركزت على التقرير الذى قدمه • بالانشارد المنير العام لمكتب العمل الدولى • وكرس التقرير مسائل تقديم المعونة للبلدان النامية فى اسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية • ودافع ممثلو الدول الاشتراكية والبنية المستقلة عن اقامة علاقات اقتصادية متكافئة وعن القضاء على عدم المساواة فى التجارة الدولية • وقد أشيد كذلك فى تصريحاتهم الى أن تنفيذ التحولات الاجتماعيه والاقتصادية والديموقراطية فى البلدان المتحررة حديثا والقضاء الكامل على التراث الاستعمارى يمثل الحل الجذرى للمشاكل التى تواجه العالم الثالث ، حيث لا تزال جماهير واسعة من الناس تعاني من الفقر

أكد المندوبون أن منظمة العمل الدولية ينبغي أن تدافع عن مصالح الجماهير العاملة في هذه الأراضي التي لا يمتد إليها القانون الإسرائيلي . وفي هذا الخصوص ، أيد المتحدثون في الاجتماع الموسع موقف الأمم المتحدة التي عبرت عنه بوضوح في قرارها القاضي بعدم الاعتراف بأية حقوق لإسرائيل في الأراضي العربية التي تحتلها .

ووقف الوفد الأمريكي وحلفاؤه ضد المقاومة القوية لفصالية المندوبين الذين عارضوا مطالب الولايات المتحدة التهديدية ، وعزل بشكل عملي مثل هذه الهيئة الهامة للمؤتمر مثل لجنة صياغة القرارات ، وكتبت لكتبتاتهم في التأجيل والسوفيق . قدم أذن فقط من عشرة قرارات ، ووفق عليها ، تتضمن قرارا حول تدعيم الدفاع عن الحقوق النقابية .

وخلال الأسابيع الثلاثة من العمل المتواصل فضلت اللجنة في البدء في مناقشة لمشروع القرار حول سياسة التفريعة العنصرية وانتهك الحريات من جانب السلطات الأمريكية في منطقة قناة بناما . ومستفيدين من الإجراءات المعقدة لدراسة القرارات التي تقدم خارج جدول الأعمال ، تركت القوى الرجعية مشاريع عدد من القرارات الملحة دون حسم . وتتضمن قرارات حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح وتحقيق أهداف منظمة العمل الدولية في مجال السياسة الاجتماعية ، وقرار حول نشاط الاحتكاكات متعددة الجنسية التي توقع أضرارا بالبلدان النامية . والجماهير العاملة في الدول الرأسمالية .

وفي هذا الخصوص أدان المندوبون بشدة محاولات منع ممثلي النقابات من مناقشة المشاكل الاجتماعية الملحة في منظمة العمل الدولية التي تقلق الجماهير العاملة في جميع أنحاء العالم . ودعا الإعراس ذوي العقلية التقدمية في المنظمة إلى رفع كفاءة منظمة العمل الدولية ونفوذها الدولي ، وطالبوا تحسين المسائل الإجرائية في نشاط منظمة العمل الدولية لكي يصبح في الإمكان تقديم القرارات المتعلقة بالمشاكل الملحة في دورات المؤتمر العام . ومناقشتها وقرارها بحرية .

النقابية والحريات المدنية على نطاق واسع في هذا البلد . وكان هناك اجتماع خاص للمجموعة العمالية ناقش هذه المسألة الهامة . وأصبح الاجتماع منتدى دوليا مثيرا للاعجاب وحده ممثلي النقابات من الاجتماعات الدولية المختلفة . وقرر أن يعلن في سبتمبر القادم شهر تضامن مع نضال شعب شيلى .

وصدقت دورة المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية على اتفاقيتين . تتعلق احدهما بحماية البيئة الإنتاجية ، وهو الأمر الذي يحتل أهمية كبيرة بالنسبة للجماهير العاملة والنقابيات في كافة البلدان . وتهدف الاتفاقية الثالثة إلى المساعدة على تحسين ظروف العمل للعاملين في المجالات الطبية ، من الفئات الوسيطة ، الذين تعتبر أجورهم من أدنى الأجور في البلدان الرأسمالية .

ووافق المشاركون كذلك على التقرير الذي قدمه المدير العام لمكتب العمل الدولي حول تنفيذ إعلان النضال ضد سياسة التفريعة العنصرية في جنوب أفريقيا .

وتقدمت الدورة الثالثة وستون لمنظمة العمل الدولية في جو مثمر لحد ما نتيجة للابتزاز السياسي من جانب وفد الولايات المتحدة . فقد حاول ممثلو الولايات المتحدة أكثر من مرة فرض قرار على المؤتمر يمكن أن يحد من النشاطات العملية للمنظمة التي مجرد استعراض الأمور التكنيكية ويحررها من فرصة اتخاذ القرارات حول مشاكل العصر الملحة . وعارض المندوبون الإجماع الأمريكي ومنعوا المؤتمر من أن يتخذ اتجاها يناسب الجانب الأمريكي . أن الرفض الإجماعي للمطلب الأمريكي التي لا تقوم على أساس ، والتي تهدف إلى إبعاد منظمة العمل الدولية عن السياسة ، يمثل نجاحا كبيرا للقوى التقدمية في تلك المنظمة الدولية .

ولم يوافق المؤتمر على تقرير اللجنة حول استخدام اتفاقيات وفوصيات منظمة العمل الدولية . والمشكلة هي أنه عند إعداد التقرير لجأ عدد من البلدان الغربية إلى كافة الوسائل الممكنة في محاولة لإعطاء طابع مشروع لاحتلال إسرائيل للأراضي العربية . ويرفض هذه المناورة ،

وقد ركزت هذه الدورة ، كمثالياتها السابقة ، اهتمامها على أحداث تغييرات ديموقراطية في بنية منظمة العمل الدولية ، التي تظل في شكلها الحالي ، محافظة ولا تلبى احتياجات العصر . ونجاح عمل هذه المنظمة الدولية يعتمد لدرجة كبيرة على ما اذا كانت منظمة العمل الدولية تستطيع أن تكون في مستوى التحولات الاجتماعية السياسية الجارية في العالم .

وقد عبرت كثير من الوفود عن هذا الرأي .

وفي ختام مؤتمر منظمة العمل الدولية اجتمعت الهيئة القيادية لاختار هيئة الرئاسة ، ولأول مرة في تاريخ هذه المنظمة انتخب كندى رئيساً للمجلس التنفيذي للمنظمة ، وهو ج . موريس رئيس مؤتمر العمل الكندي .



أوقفوا الإرهاب والقمع !

وهو طالب من سويتو يبلغ ٢٢ عاما مات في السجن .

وفي نهاية ١٩٧٦ حكم على ١١٢٢ شخصا بينهم ٦٦٢ أقل من ١٨ عاما ، بتهم تتعلق بأحداث يونيو . ووقعت على ٧٠٥ أشخاص معظمهم من الأطفال عقوبات بدنية . وبالإضافة الى ذلك ، حكم على ٦٦ شخصا بنفس التهم وفقا لقانون التخريب والارهاب . بأحكام وصل مجموعها الى ٣٢ سنة . واستمرت المحاكمات خلال ١٩٧٧ .

ومعاملة المسجونين السياسيين وحشية للغاية . وفي جزيرة روبين (وهي مكان قاس كسجن حيث يحتفظ بزعماء بارزين لنضال التحرر الوطني الأفريقي كنلسون مانديلا وآخرين) أطلقت كلاب الحراسة على الاعضاء الذين حكم عليهم أخيرا . لحركة « الوعى الأسود » بينما كانوا يعملون في محجر للسجن في ٢٥ يناير من هذا العام . وأصيب كثيرون منهم بجراح خطيرة . وأعلن وزير العدل والبوليس والسجون ج . ت . كروجر أنه قد « أعطى الأوامر للمسؤولين لاستخدام الكلاب للاسراع بالعمل » . وتشير التقارير الى أن حياة المساجين في خطر .

والتقارير عن المسجونين السياسيين الذين ماتوا في السجن أصبحت كثيرة . ووفقا للارقام الرسمية مات ١٩ مسجوناً

جنوب أفريقيا

ان لجنة قضايا السلم والاشتراكية الخاصة بمشاكل حركة التحرر الوطني في البلدان الأفروآسيوية تعرب عن سخطها ازاء استمرار أعمال القمع ضد الشيوعيين وغيرهم من المناضلين من أجل الديمقراطية والتقدم والعدالة الاجتماعية والاستقلال الوطني في عدد من بلدان تلك القارات . وهذا يتناقض مع المقاييس الأولية للبشرية ومع المبادئ الأساسية للقانون الدولي . وتلفت اللجنة الانتباه الى الحقائق المثالية التي قدمها ممثلو الأحزاب الشيوعية في المجلة .

لم يبق العالم بعد من مذبة آفريقيين، ومعظمهم من تلاميذ المدارس ، على يد بوليس جنوب أفريقيا خلال الهبة التي جرت في سويتو تلك المدينة المجاورة لجوهانسبرج في ١٦ يونيو ١٩٧٦ : فقد قتل أكثر من ١٧٠ وجرح حوالي ١٢٠٠ .

والارهاب الذى يشنه حكام جنوب افريقيا لم تخف حدته ، ويسقط نتيجة له ضحايا جدد على الدوام . وقد قُتل ٥٢ عندما هاجم البوليس ٥٠٠٠ افريقى اشتروكو فى جنازة لونيون ج . ماشابان

» يقضى المسجون مدة ١٥ عاما او عقوبة مدى الحياة في زنازة صغيرة مع ٢٠ آخرين من السجناء . وهذا الوضع يمكن اعتباره فحسب كضئ من أشكال التعذيب » .

ويوجد في سجن تل موند حوالي ٦٠٠ شخص ، بينما يسع السجن لـ ٢٠٠ سجين ، كما يوجد في سجن عسقلون ٤٥٠ سجيناً بينما في الأصل ليسع ٢٠٠ سجين، وفي سجن كبرونا سجيناً (وقصد بلى لـ ٢٢٠) .

ويوجد أكثر من ٥٠٠٠ فلسطيني محكوم عليهم بأحكام تتراوح بين ٥ الى ١٢٠ عاما في ٢٥ سجناً ومعتقل عسقلون . وهناك آلاف المعتقلين دون محاكمة لشهور عديدة ، وصلت أحيانا الى ٣٥ شهرا .

وقد توفي ٤٦ سجيناً (اسماؤهم معروفة) من التعذيب ، والضرب وانعدام الرعاية الطبية . ويصاحب التعذيب التحقيقات ، ويهان المسجونون على الدوام وفي ١٩٦٩ استل العمل الإجباري في السجون الاسرائيلية في المناطق المحتلة .

وأعضاء لجنة قضايا السلم والاشتراكية الخاصة بمشاكل حركة التحرر الوطني في البلدان الاقرو اسبوية يدينون بشدة الارهاب الذي تلتته السلطات ضد المناضلين من اجل الحرية والديموقراطية في جنوب افريقيا والاضطهاد العنصري في جمهورية جنوب افريقيا وفي الاراضى العربية التي تحتلها اسرائيل ، وهم يدينون استمرار احتلال الجيش التركي لجزء من اراضى قبرص ، واجبار ٢٠٠٠ يوناني قبرصى على مغادرة منازلهم وأن يتحولوا الى لاجئين .

ويعلن أعضاء اللجنة تضامنهم الاخوي مع كافة الشيوعيين والديموقراطيين ، ومع كل الوطنيين الذين يتعرضون للقمع الرجعي ، ويطالبون بوضع حد لارهاب والقتل والتعذيب .

لجنة قضايا السلم والاشتراكية الخاصة بمشاكل حركة التحرر الوطني في البلدان الاقرواسبوية

حساسيا من مارس ١٩٧٦ حتى فبراير ١٩٧٧ (والارقام الخاصة بفترة التسلافة عشر عاما السابقة هي ٢٢) ومن بينهم جوزيف مدلولي متاضل بارز في المؤتمر القومي الافريقي ، ولورنس نزانجا متاضل بارز من اجل الحرية وتقاليد قيادي ، ودوميساني مبانغا تلميذ يبلغ من العمر ١٦ عاما من سويتو ، وغير هؤلاء كثيرون . وتلك فقط الحالات التي أعلنت عنها السلطات . ولكن لدينا كل الاسباب للاعتقاد بأن الارقام اعلى بكثير ، حيث أن قوانين جنوب افريقيا تسمح بالسجن الانفرادي غير المحدود والبوليس وحده هو الذي يشرف على المسجونين .

والتقارير الرسمية عن اسباب الوفاة كما « الانتحار » او « سبب طبيعي » . لكن اجسادهم التي صورها بعض اليهود تحمل علامات تشويه وتعذيب وحشي .

وقد قالت التايمز اللندنية : « ان العشر الدائم للبوليس عن أن المسجونين هم الذين اودوا بحياتهم هو اعتراف صريح بالتعذيب الجسدي والنفسى ، يستخدم على نطاق واسع ، وإلى ابعد الحدود وعلى نطاق متزايد » .

الاراضى العربية المحتلة :

الفلسطينيون الذين تضعهم سلطات الاحتلال الاسرائيلي في السجون تعتبرهم هذه السلطات « مجرمين » و « اراييين » . وهم يعانون ظروفا غير انسانية ويعاملون بوحشية من قبل الحراس والمحققين .

ومنذ فترة قريبة اضرب الفلسطينيون في السجون الاسرائيلية عن الطعام لمعدة اسابيع احتجاجا على هذه الظروف . وتوفي احد المسجونين وهو عدنان ابو حية في سجن عسقلون نتيجة للتعذيب الوحشي .

وصرح المدير العام للسجون الاسرائيلية حاييم ليفي بذلك في تصريح للصحافة : « أن وضع المسجونين السياسيين اسوأ كثيرا من وضع المسجونين المدنيين » . وفي سجن مهرون مثلا ، لا يوجد للسجين سوى متر مربع واحد يعيش فيه . وقال ويستليد المستول عن سجن عسقلون :

التشريح المشؤم للمخابرات المركزية

أخطر المبادئ وأكثرها ضرراً • ويواصل القول : « أن جهاز الحكومة الأميركي لا يمكنه أن يحقق أهدافه دون الجبهان السياسي العسكري الذي يسحق أى مقاومة يمكن أن يبديها الشعب ضد أعماله الوحشية » (ص ٥ - ٦) .

وترسم فصول الكتاب الستة صورة حية لإمبريالية الولايات المتحدة ووكالة المخابرات المركزية مستخدمة أشكالاً وأساليب مختلفة للتدخل ، بدءاً بالترويج لمبدأ الجامعة الأمريكية ، واستخدام أجهزة التحريض التي ترمي إلى إشاعة عدم الاستقرار في حكومة لا يعتمد عليها ، وانتهاء بتنظيم انقلابات حكومية • ومثل هذه الاستراتيجية ، كما يكتب المؤلف ، قد حسنت وعدلت منذ تهافت الحروب العالمية الثانية • وتؤيد ذلك الإحداث في جواتيمالا عام ١٩٥٤ ، والتدخل في كوبا عام ١٩٦١ وجمهورية الدومينيون عام ١٩٦٥ ، والانقلابات في البرازيل وبوليفيا وأوروغواي وتشيلي والمناخ المتفجر للغاية في الأرجنتين •

والآن ، عندما أصبحت كثير من الجرائم التي ارتكبتها « الحكومة الخفية » وكالة المخابرات المركزية وغيرها من هيئات المخابرات والتخريب الأمريكية - أمراً معروفاً ، وعندما أصبحت هذه « الحكومة » قوية بدرجة « لا يمكن السيطرة عليها » ، فإن دعوة الكتاب إلى اليقظة تأتي في حينها حقاً • ومع ذلك يستنتج المؤلف أن وكالة المخابرات المركزية ليست قوية بصورة مطلقة ، وأن هناك حاجة إلى ثلاثة أشياء لمواجهة استفزازاتها - المعرفة ، والتنظيم ، والتعبية • ويقول « وهذا هو الأساس للنضال ضد وكالة المخابرات المركزية وغيرها من مراكز الاستفزاز » .

جوالترينو كوفاس مامردونز ، « المذبحة الأثمة للمخابرات المركزية » ، بيونس آيرس ، إديسون ريفيلكسيون ، ١٩٧٦ ، ص ١٦٠ .

إن الموت الفاسح في خريف ١٩٧٦ لـ ٧٣ شخصاً على ظهر طائرة مدنية كوبية قد ركن الاضواء بشكل درامي على وجود مركز في الولايات المتحدة يستخدم مثل هذه الأساليب الإرهابية لنشر الميليلة والفوضى في أنحاء أمريكا اللاتينية ، من الكاريبي إلى كيب هورن • وقال فيسبل كاسترو السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الكوبي ورئيس مجلس الوزراء : « من غير وكالة المخابرات المركزية يمكنه أن يفلأ مثل هذه العمليات مامردونز عن العمليات التخريبية في هذا النصف من الكرة الأرضية بسيطرته القائمة ودون عقاب ؟ »

« وكشف النقاب عن وكالة المخابرات المركزية » ، كتاب ألفه جوالترينو كوفاس مارونديز عن العمليات التخريبية للمخابرات المركزية ، وأكملته عشية الانقلاب العسكري في الأرجنتين في ٢٤ مارس ١٩٧٦ • وكانت البلاد في حالة من الفوضى ، وعدم الاستقرار ، وفي جو من الإرهاب تتوق فيه ما يسمى بالتحالف الأرجنتيني المعادي للشيوعية • وزعمهرو وقت طويل منذ ذلك الحين ، لم يفقد الكتاب شيئاً من تأثيره ولا يزال مرشداً للظروف التي أدت إلى أحداث ذلك الوقت وبدء الإرهاب الذي لعب دوراً هاماً في خلق الفوضى •

لقد قدم المؤلف ثروة من المواد أخذها من مصانير عديدة وكان قادراً على أن يبين جوهر المكاتيزم المشؤم وأساليب عمله • وفي المقدمة يكتب المؤلف عن مبدأ إشاعة عدم الاستقرار الذي طبق في البلدان التي كان الوضع السياسي فيها يقلق إمبريالية أمريكا الشمالية • وهو يقول ، أنه في سياسة الولايات المتحدة يعتبر هذا المبدأ

من ببلأزمات؟!

يريد بعض قرائنا أن يعرفوا شيئاً عن تطور المدن في البلدان الاشتراكية وقضاياها :
الراهنه • وهم يقولون أن أزمة المدن في ظل الرأسمالية مظهر لازمة الرأسمالية العامة ،
بيد أن التحضر يثير مصاعب كبيرة ذات طابع عام • أفلا تواجه المدن في البلدان
الاشتراكية بنورها هذه المعضلات ؟ ألا تواجه مصاعب في تمويل اقتصاد البلديات
وبرامج الإسكان وحماية البيئة والنقل وإجراءات مكافحة الجريمة ؟ وللمرد على هذه
الاسئلة ننشر معلومات عن برلين ووارسو وبوخارست وموسكو وبراغ جمعها مكتب
الاعلام في المجلة على أساس المعطيات التي تقدمت بها مشكورة الهيئات البلدية في هذه
المدن •

إن النمو السريع في العالم اليوم يثير عدداً من القضايا المشتركة بين كل المجتمعات
(التطور السريع للنقل في المدن ، حماية البيئة ، زيادة عدد سكان المدن ، ضرورة الاسراع
ببناء المساكن ، الخ •) • غير أن هذه القضايا تعالج بطريقة مختلفة في البلدان
الاشتراكية • فيفضل طبيعة النظام الاشتراكي ذاتها تتاح للمدن الاشتراكية ظروف مواتية
لحل المخطط المتوازن لقضايا التطور ، الأمر الذي يساعدها في تجنب كثير من الظواهر
التي تنسم بها المدن في العالم الرأسمالي •

فالنقص في الموارد المالية - هذا الداء الدائم الذي يصيب البلديات الرأسمالية يمثل
عائقاً أمام تطور المدن ، ويدفعها في بعض الأحيان الى حافة الإفلاس • وعلى سبيل المثال
وقعت كثير من المدن الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية في قبضة أزمة مالية حادة
طيلة سنوات •

وعلى العكس يكفل النظام الاشتراكي للإدارة الاقتصادية - بتخطيطه المتوازن - حلاً
رضيداً للقضايا المالية التي تواجه المدن • ولا يجري تمويل المدن الاشتراكية من الضرائب
التي تفرض على الجماهير العاملة كما هو الحال في البلدان الرأسمالية ، وإنما من عائدات

الاقتصاد الاشتراكي . وعلى سبيل المثال شكلت الاستقطاعات من أرباح المؤسسات الصناعية ٩٣٪ من ميزانية بلدية موسكو في عام ١٩٧٦ .

ويكفل النمو الاقتصادي المخطط في البلدان الاشتراكية زيادة ثابتة في ميزانية المدن . فقد ارتفعت ميزانية براغ مثلا من ٢٨٦٢ مليون كرون عام ١٩٦٥ الى ١١٠١١ مليون كرون عام ١٩٧٥ . كما ارتفعت الميزانية في موسكو بنسبة ١٤٠٪ خلال السبعة عشر عاما الماضية ، وفي بوخارست زادت إيرادات الميزانية فيما بين ١٩٧١ و ١٩٧٦ من ٢٩٢٨ مليون الى ٤٢٤٠ مليون لى ، كما زادت في برلين من ٢٣٧٥ مليون مارك الى ٣٦١٥ مليون مارك في عام واحد (١٩٧٥ - ١٩٧٦) .

ويصرف أكثر من نصف اعتمادات ميزانية المدن على التعليم والرعاية الطبية والخدمات الثقافية والاجتماعية . ويتزايد هذا النصيب باستمرار . ففي برلين زادت النفقات على التعليم والرعاية الطبية والاحتياجات الاجتماعية والثقافة والرياضة والراحة والترفيه خلال عام واحد (١٩٧٥ - ١٩٧٦) من ١٠٦٠٩ مليون مارك الى ١١٦٦٩ مليون مارك . وارتفعت مصروفات موسكو على الاحتياجات الاجتماعية والثقافية في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٧٥ من ٢١٢٤٠٠٠٠٠ روبل الى ٢٠٠٠٠٠٠٠٠ روبل . وفي براغ زادت اعتمادات المؤسسات الثقافية والمعونات التي تقدم للمنظمات التي تقوم بالنقل العام الخ . بنسبة ٢٥٠٪ خلال العام الماضي ، فبلغت ١٩٠٠ مليون كرون .

ومع استمرار نمو الموارد المالية للمدن الاشتراكية تجد من السهل عليها أن تعالج قضية حيوية مثل مسألة الاسكان . فهي اليوم تقف في المقدمة في مجال بناء المساكن ، وعلى عكس المدن الرأسمالية - حيث بناء المساكن عملية متقطعة نتيجة المضاربة في الارض والانفراج نحو الريح - يقوم البناء في المدن الاشتراكية على خطط موضوعية علمية وطويلة الامد ، وتشمل المجمعات السكنية فيها عددا كافيا من المدارس ودور الحضانه ورياض الاطفال والتسهيلات البلدية ومراكز البيع والمقاهي والعيادات الخارجية للمرضى والمستشفيات وصلات الرياضة والملاعب - أي كل ما يحتاجه المواطن وعائلته ليحيا حياة صحية ومرحة . وأخيرا وليس آخرا فإن عدم وجود ملكية خاصة للارض يستبعد المضاربة فيها .

لقد كانت وارسو انتقاضا بعد الحرب العالمية الثانية بعد أن دمر ما بين ٨٠٪ - ٩٠٪ من مساكنها ومواصلاتها . وكان لابد من بناء العاصمة البولندية عمليا من جديد . وهكذا أقيمت شقق لاسكان ١٢٠٠٠٠٠ شخص كما أقيمت مرافق جديدة تماما على أحدث طراز وفقا لاسلوب الحياة الاشتراكي . وبذل جهد كبير لترميم الآثار التاريخية التي دمرها النازيون بلا رحمة .

وتغفر وارسو اليوم بنحو نصف مليون شقة تبلغ مساحتها السكنية ٢١٣ مليون متر مربع . وقد تضاعف عدد الشقق التي بنيت في المدينة في عام ١٩٧٥ عن العدد الذي سجل في بداية فترة السنوات الخمس الماضية .

كما كان لا بد من اعادة بناء برلين - عاصمة جمهورية المانيا الديمقراطية - بدورها بعد الحرب . وفي الفترة من عام ١٩٧١ الى عام ١٩٧٥ وحدها حصل السكان على نحو ٤٩٠٠٠ شقة أعيد بناؤها ، وعشرات المدارس ، وعدد كبير من رياض الاطفال ودور الحضانه . وتحسنت ظروف معيشة ١٣٨٠٠٠ من أبناء برلين أي ١٢٫٥٪ من السكان . وأولى برنامج تطوير المدينة اهتماما كبيرا لتحسين اسكان عائلات العمال . وكان نحو ٦٠٪ ممن انتقلوا الى شقق جديدة في عام ١٩٧٥ من العمال وأفراد عائلاتهم ، مع اعطاء الاولوية للعائلات كبيرة العدد .

وقد اقيم أكثر من ٢٠٪ من كل شقق براغ - ويطنها أكثر من ٢٠٪ من سكان المدينة (٣٢٦.٠٠٠ نسمة) في فترة ما بعد الحرب - وخصصت اللجان الوطنية في المدينة نحو ٤٠٪ من الشقق للعمال وعائلاتهم . وفي عام ١٩٧٥ اعطى أكثر من ٢٥٪ من الشقق للمتزوجين حديثا .

وقد عرفت العاصمة السوفييتية بالبناء الواسع للمساكن . ففي عام ١٩١٧ لم يكن في موسكو سوى ١٢ مليون متر مربع من المساحة السكنية ، أغلبها دون مرافق كافية . وارتفع الرقم في سنوات الحكم السوفييتي الى ١١٩ مليون متر مربع ، أى بعبارة أخرى أن المدينة قد اتسعت تسعة أضعاف منذ ثورة أكتوبر . وفي الفترة من ١٩٧١ - ١٩٧٥ تحسنت ظروف سكني ٢٠ مليون شخص . ويعيش أغلب سكان موسكو اليوم في مساكن حديثة في ٩٩٪ منها مياه جارية ومرافق صحية وغاز ، وفي ٩٧٪ منها تنفئة مركزية ، وفي ٩٠٪ منها حمامات (وعلى العكس يعيش نحو ٣٧٪ من سكان لندن في عام ١٩٧٦ في مساكن تفتقر الى الخدمات اللازمة) .

وتحقق تقدم ملحوظ في بوخارست أيضا . ففي فترة السنوات الخمس الاولى من ١٩٥١ الى ١٩٥٥ لم تبُن في المدينة سوى ٢٥٠٠ شقة ، في حين اقيمت في فترة السنوات الخمس الاخيرة ١٢٠.٠٠٠ شقة يسكنها ٤٠٠.٠٠٠ شخص .

والايجار منخفض في كل البلدان الاشتراكية . فهو يبلغ في براغ مثلا ٣.٢٪ من ميزانية العائلة في عام ١٩٧٥ ، وفي موسكو ٤ ٪ ، وفي برلين ٥ ٪ ، ونجد مثل هذا الايجار المنخفض في البلدان الاشتراكية الأخرى .

وقد اعترف العالم كله بتقدم البلدان الاشتراكية في بناء المساكن . غير أن هناك عددا من القضايا التي تنتظر الحل ، وعلى سبيل المثال ليست كل الشقق واسعة بالدرجة الكافية . غير أن خطط بناء المساكن في المستقبل القريب تستهدف حل هذه المسألة بدورها .

لكن الوضع مختلف تماما في البلدان الرأسمالية بما فيها البلدان الصناعية . ففي فرنسا مثلا تشير الاحصاءات الرسمية الى أن عدد العمارات السكنية التي يجري بناؤها قد انخفض في عام ١٩٧٦ بنسبة ٧٪ عن العام السابق ، في حين يوجد أكثر من مليون ونصف شقة غير مسكونة لان ايجارها يزيد كثيرا عما تحتمله ميزانية المواطن .

ويمثل النمو السريع في حركة المرور ، وبدرجة أولى السيارات الخاصة ، مسألة حادة في المدن الحديثة . وقد وصلت هذه المسألة في البلدان الرأسمالية الى ابعاد رهيبية . أما في المدن الاشتراكية فإن التطوير السريع للنقل تحكمه خطط شاملة محسوبة علميا . ويخفف نشر شبكة القطارات تحت الارض كثيرا من ازدحام المرور في المدن . وعلى سبيل المثال يتولى مترو موسكو - الذي يبلغ طول خطوطه ١٦٤ كيلو مترا - ٣٧٪ من عمليات النقل في المدينة . كما أن مترو براغ - الذي لم يعمل الا منذ بضع

سنوات - قد أصبح مفيدا للغاية في هذا الصدد . ومن الحلول المباشرة الأخرى الاستخدام الواسع للاتوبيسات والترامات وعبات الترولي . وقد زاد عددها في برلين بنسبة ٤٠٪ فيما بين ١٩٧١ - ١٩٧٥ . وخلال العقود الثلاثة الماضية تضاعف عدد الاوتوبيسات في بوخارست نحو أربعة أضعاف . وقد وسعت الشوارع والطرق لزيادة طاقة المرور وسلامة الطرق في البلدان الاشتراكية ، ويجري تحسين تنظيم النقل على نطاق واسع لمواجهة التوسع في النقل .

وحماية البيئة قضية حادة أخرى يثيرها اتساع التحضر . وفي البلدان الاشتراكية

يجرى الربط بين تطور المدن والظروف الصحية . وقد اتخذت الترتيبات لسلسلة واسعة من الاجراءات التى تتخذ لحماية اكيدة للبيئة . وتشمل هذه الاجراءات تنقية المياه والهواء ، وتخفيض مستوى الضوضاء ، ونقل المصانع الى خارج حدود المدن .

وقد زاد عدد المناطق الخضراء كثيرا فى وارسو بحيث أصبح هناك أكثر من ٤٠ مترا مربعا من الحدائق والمنتزهات مقابل كل مواطن . وتتمتع فى شوارع وارسو ٨٠٠٠ شجرة ، وتخصص مبالغ كبيرة لتنقية الجو وموارد المياه . وقد انشقت المؤسسات الصناعية فى وارسو ٧٢ مليون زلوتى فى عام ١٩٧٥ على معدات مكافحة تلوث الهواء و ١٢٧ مليون زلوتى لاقامة معامل لتنقية المياه .

وفى بوخارست اقيم منتزه سيركوس ومنتزه الشباب ومنتزه تيتان وغيرها من مناطق الترفيه الجديدة لتحسين البيئة والناح . ووسعت مساحة حدائق المدينة فى كل الاحياء . وخطط لتنقية المياه خطوط كبيرة ، ووسع « شريط البحيرات » فى المدينة ليصل الى ٣٠ كيلو مترا .

وتتم الاشجار والشجيرات الآن فى الاف الهكتارات من اراضى مدينة موسكو وعلى طول ٤٠٠ من شوارعها وطرقها . فضلا عن ذلك ظهر فى المدينة ٢٠ منتزها جيدا و ٣٠٠ حديقة . وفيما بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٥ اقيمت أو جددت ٢٣٠ من خزانات المياه و ١٠٠٠ وحدة لالتقاط الغبار والغاز . وتقلل كل هذه الاجراءات من الانطلاق اليومي للعواصم التى تلوث الهواء بأكثر من ألف طن .

وتتقدم حماية البيئة فى البلدان الاشتراكية الاخرى كذلك . فقد زرعت النباتات الخضراء فى ١٦٠ هكتارا جديدة فى براغ فى السنوات الماضية ، واقامت منتزهات تبلغ مساحتها ١٢٠ هكتارا فى الاحياء السكنية الجديدة فى العاصمة التشيكوسلوفاكية .

وقد بلغت الجريمة حد الكارثة فى المدن الرأسمالية ، وبخاصة الجريمة المنظمة التى انتشرت انتشارا مشتبها . فحين احتلت الولايات المتحدة بالعيد الثوى الثانى فى عام ١٩٧٦ ضرب مستوى الجريمة رقما قياسيا : جريمة قتل كل ست دقائق .

أما المجتمع الاشتراكي فقد ازال أسبابا للجريمة مثل عدم المساواة الطبقة والاجتماعية والبطالة والفقر . وهزم الاكواخ والاحياء المغلقة (الغيتو) حيث تؤدي المظالم الاجتماعية والافتقار الى الحقوق المدنية الى توليد الجريمة . وقد تخلصت المدن الاشتراكية من كثير من الجرائم الناجمة عن انعدام المصدرات . ويقل مستوى الجريمة فيها كثيرا عنه فى الدول الرأسمالية . فعمليات انتهاك القانون فى برلين عاصمة جمهورية ألمانيا الديمقراطية تقل بنسبة ٨٦٪ عنها فى برلين الغربية .

ويفضل الاجراءات الفعالة لمكافحة الجريمة أو منعها يستمر مستوى الجريمة فى الانخفاض فى المدن الاشتراكية . فقد انخفض فى برلين مثلا ٢٠٪ فى ١٩٧٤ - ١٩٧٥ عنه فى عام ١٩٧٢ . وفى العقد الماضى من الزمن انخفضت جريمة التشرد بنسبة ٥٠٪ فى موسكو ، وفى وارسو انخفض عدد سرقات الملكية الخاصة والعامة نحو ٣٢٪ فيما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٢ .

لقد وصف الصحفي الأمريكى مايك رافيدو عن حق مدن العالم الاشتراكي بأنها مدن بلا ازمات . وتوضع الوقائع والأرقام الواردة هنا - وإن لم تكن شاملة - اتجاه تطور العواصم الاشتراكية . كما توضح ما حققته الاشتراكية فى توفير مستوى معيشة وظروف ثقافية ملائمة للتطور المنسجم للإنسان .

دائرة المعارف

• البلدان النامية :

بعد الحرب العالمية الثانية انهيار النظام الاستعماري للامبريالية وظهرت الى الوجود أكثر من مائة دولة فنية ، اصطلح على تسميتها « بالبلدان النامية » واصطلاح « البلدان النامية » ليس دقيقا اذا ما طبقناه على هذه البلدان التي تختلف فيما بينها في كثير من الجوانب ..

ولكن رغم الاختلافات الكثيرة فيما بينها ، تجمع بينهما سمات مشتركة عديدة • وهذه السمات المشتركة تبرز اطلاق اصطلاح « البلدان النامية » عليها جميعا • فما هي هذه السمات المشتركة ؟

أولا ، يتطور اقتصاد هذه البلدان في ظروف اجتماعية اقتصادية متماثلة وتحل هذه البلدان مكانا خاصا في الاقتصاد العالمي .

وقد أصبحت الهوة العميقة بين مستويات التطور بين المجموعات المختلفة من البلدان واضحة على وجه الخصوص عندما تشكل النظام الاستعماري العالمي للامبريالية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين • وبدأ كثيرون من أيديولوجيي الجرجازية يقسمون العالم الى بلدان « متقدمة » وبلدان « غير متقدمة » أو « متوحشة » • وعن طريق هذا التقسيم حاولوا تبرير النهب الاستعماري ، مطلقين عليه « الرسالة الحضارية » للدول الامبريالية •

وخلال فترة تفكك النظام الاستعماري عندما انتقل الاهتمام المتزايد الى البلدان المستعمرة والتابعة في

الظروف موادة للتشباط الاقتصادي
للاحتكارات الرأسمالية الأجنبية في البلدان
النامية .

وقد اشرنا من قبل الى ان متوسط الدخل
السئوي بالنسبة للفرد يعتبر مقياسا هاما
من قبل المفكرين البرجوازيين لتقسيم
العالم الى بلدان « غنية » و « فقيرة » .
ومن المهم ان نوضح من اين تأتي هذه
الدخول ، وكيف توزع بين الفئات والطبقات
الاجتماعية المختلفة ، وكيف تستخدم
لتطوير الاقتصاد القومي ، وما الذي
يحول دون استخدام هذه الدخول لصالح
البلاد .

عندما نعلم النظر في هذه المسائل نرى
ان درجة اعتماد البلاد المعلة الاقتصادي
والسياسي على الرأسمالية العالية له أهمية
كبيرة .

ان احد اسباب خطأ فكرة البلدان
« الفقيرة » و « الغنية » ، و « المتطورة »
و « المتخلفة » هو انها غير مستندة على
موقف تاريخي من المشكلة . فالتخلف
الاقتصادي والاجتماعي للبلدان النامية
ظاهرة تاريخية جديدة نسبي . والهوة
الواسعة في مستويات التطور بين بلدان
العالم المختلفة حدثت في القرنين الاخيرين
اساسا نتيجة لتكوين النظام الاستعماري
للالمرئالية ولتقسيم العمل الدولي
لرأسمالي .

وفي فترات معينة من التاريخ وصلت
بعض البلدان التي تفضل اليوم اراضى ما
يسمى بالبلدان النامية الى مستويات عالية
للغاية من المدنية ومأرست تأخراً ملحوظاً
على الحضارة العالمية ، ويمكننا ان نشير
الى دور مصر والعراق في الازمنة القديمة
والى الحضارة العربية في العصور
الوسطى ، على سبيل المثال .

وهكذا فان التخلف الاقتصادي للبلدان
النامية ناجم عن فعل الاقتصاد الرأسمالي
العالمي وعن تقسيم العمل الدولي
الرأسمالي .

آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية اخترع
ايدولوجيو البرجوازية مصطلحات سياسية
واقتصادية جديدة مثل « البلدان الغنية »
و « البلدان الفقيرة » او « الدوليتارية » .
وتسموا العالم من جديد الى بلدان
« متطورة اقتصاديا » و « بلدان » متخلفة » .

فيأى المقاييس يصنف الكتاب
البرجوازيون البلدان على انها « فقيرة »
او « متخلفة » ؟ بالنسبة لمعظمهم فان
المقياس الاساسي هو النطاق المحدود
للانتاج بالنسبة للفرد بالمقارنة مع البلدان
« المتطورة » ، وما يترتب على ذلك من
مستوى منخفض لمتوسط الدخل السئوي
بالنسبة للفرد . والمقاييس الاخرى هي
المنص الشديد في راس المال ، وانخفاض
النتاجية العمل ، والتجهيز التكنيكي الفقير
لكافة فروع الاقتصاد القومي .

ويرجع السبب الرئيسى للتخلف
الاقتصادي لشعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا
اللاتينية الى الاستغلال الاستعماري الذي
خضعوا له طويلا . ويعمد ان حدثت
الاستعمرات السابقة استقلالها السياسي ،
تلجا الامبريالية الى الاساليب الاقتصادية
والعسكرية لمواصلة وتكثيف استغلالها
للدول الغنية .

وهذا السبب الرئيسى هو الذى يتجاهله
المفكرون البرجوازيون . وتحليلهم لاقتصاد
البلدان المنحرة حديثا ذو طبيعة وصفية
فى الغالب . وهم يعتبرون فى افضل
الاحوال بالفقر والتخلف الاقتصادي ،
والامراض ، والامية ، واثار الإبنية
القلبية والاشكال البالية للاقتصاد التى
ترتبت على السيطرة الاستعمارية الطويلة .

انهم لا يتجاهلون دور النظام
الاستعماري لالمرئالية باعتباره سبب
للتخلف الاقتصادي لتلك البلدان ولكنهم
يحاولون المحافظة على استمرار السيطرة
الاستعمارية بقولهم بان هذه البلدان
يمكنها ان تتخلص من تخلفها الاقتصادي
فحسب « بمساعدة » البلدان الامبريالية .
وهم ينعون « بالمساعدة » خلق أكثر

SOCIALIST STUDIES

AUGUST 1977

MAIN SUBJECTS

- Political Alliances in the Anti-imperialist Struggle
- Sixty years of Struggle for peace and happiness of mankind.
- Communist Solidarity is the true road to Success for the cause of peace and Socialism.
- The working class and its policy of alliance.
- Literature and class Struggle.
- International Politics and moral standands
- The Human rights issue.
- Social Problems of the cities and communist policy.

اشترك في هذا العدد :



● ايريك هونيكر :

السكرتير العام للجنة المركزية
للحزب الاشتراكي الألماني الموحد .

● دون ديمالاسيري ساياسنج :

عضو المكتب السياسي وسكرتارية
اللجنة المركزية للحزب الشيوعي
في سرى لانكا .

● يوريس بونوماريوف :

العضو الاحتياطي للمكتب السياسي،
وسكرتير اللجنة المركزية للحزب
الشيوعي السوفييتي .

● جلاديس مارين :

عضو اللجنة السياسية للجنة
المركزية للحزب الشيوعي النيبلي .

● ريثيه أورباني :

رئيس الحزب الشيوعي في
لوكسمبرج .

● ايجور بليشينكو :

سكرتير الاتحاد الدولي للمحامين.
الديمقراطيين .

دراسات اشترالية

مجلة شهرية
تصدر عن دار الهلال
بالتعاون مع
السام والاشتراكية



رئيسة مجلس الإدارة

أمينة السعيد

رئيس التحرير

إبراهيم عبد الحليم

نمن العدد : جمهورية مصر العربية
١٠٠ ملجم - من الكميات المرسلة بالطائرة
في سوريا ولبنان ١٢٥ قرشاً. في الأردن
والعراق ١٢٠ فلساً .

قيمة الاشتراك السنوي : ١٢٥ عدد
في جمهورية مصر العربية وبلاد اتحاد
البريد العربي والأفريقي ١٠٠ قرشاً صاع
في سائر أنحاء العالم ٥ ونصف دولار
أو ٢ ج. ك. والقيمة تمدد مقدماً القسم
الاشتراكات بدار الهلال : في جمهورية
مصر العربية والسودان بحالة بريدية.
في الخارج بتحويل أو شيك مصرفي قابل
للصرف في جمهورية مصر العربية والأسعار
الموضحة أعلاه بالبريد العادي - وتطرد
رسوم البريد الجوي والمسجل على
الأسعار المحددة عند الطلب .

الإدارة : دار الهلال ١٦ شارع محمد مر
العرب ، القاهرة .

تليفون : ٢٠٦١٠ - ٥ عشرة خطوط



للفنان هبة عنايت

تدريب عملي